وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

المقاربة الجزائرية لتعزيز الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي: الفرص والتحديات

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية **التخصص: تعاون دولي**

من إعداد الطالب: بن قنـــدوز عبد النـــور **تحت إشراف الأستاذ:** فراحـــي محمـــد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور: بوعـــلام حمـــو	**رئيسا**
الدكتـور: فراحـــــي محمـــــد	**مشرفا مقررا**
الدكتـور: عباســـي عبدالقـــادر	**مناقشا**

السنة الجامعية: **2026/2025**

نوقشت في: 22 جوان 2026

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية

مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه , الطالب (ة) :

اللقب : بن قندوز الإسم : عبد النور

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 112018663 والصادرة بتاريخ: 2018/12/01

المسجل(ة) بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

المقاربة الجزائرية لتعزيز الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي: الفرص والتحديات

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2026/06/22

إمضاء المعني

حررت هذه الوثيقة من طرف العون: حمدان حياة

بن قندوز عبد النور

ب.ت.و رقم:

عن السيد: دحنون

بتحت رقم: المغرب

مستغانم (ملحقة 29) في 23 JUIN 2026

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها.

إهـــداء

أحمـــد اللـــه العلـــي القديـــر قبـــل كـــل شـــيء،

وبعد 5 أعوام من الاجتهاد والعمل الدؤوب، الممزوجين بشغف التعلم والسعي لتحصيل المعرفة،

توج هذا المسار بإتمام هذا العمل المتواضع، الذي أهديه بكل فخر وامتنان:

إلـــى والـــدي الكريميـــن،

اللذين أكن لهما كل الحب والتقدير والامتنان، عرفانا وتقديرا لما قدماه لي من دعم وتضحيات طوال حياتي...

إلـــى والـــدي الثانـــي "عبد الحميـــد" ووالدتـــي الثانيـــة "أمينـــة"،

التي لم يسعفني الحظ أن أراها وأعيش معها، رحمة الله عليها...

إلـــى زوجتـــي الغاليـــة "أسمـــاء" وأبنائـــي الأعـــزاء "الحسـن والحسين ولطيفـة"،

الذين منحوني كل المساندة والتشجيع خلال هذا المسار وكانوا مصدر إلهام وقوة لإتمام هذا المسار النبيل...

إلـــى إخوتـــي "أسمـــاء وفاطمـــة وعبد المجيـــد" وإلـــى كـــل أفـــراد عائلتـــي،

الذين لم يبخلوا بالمساعدة والدعم، وكانوا إلى جانبي في مختلف مراحل هذا المسار...

إلـــى أبنـــاء أخواتـــي "وليـــد وأمينـــة ومريـــم ومحمـــد عبدالحميـــد وياسيـــن"

الذين أكن لهم محبة خاصة، داعيا الله لهم التوفيق والسداد...

إلـــى الأخويـــن العزيزيـــن أميـــن ونصر اللـــه،

أهديهما هذا العمل لما أكن لهما من تقدير واحترام مع خالص الامتنان...

إلـــى أصدقائـــي الذيـــن أعتبرهـــم بمنزلـــة إخوتـــي،

وأخص بالذكر "علي مقراني" و"محمد بن يعقوب " و"حمزة (أ.م)"، تقديرا لما جمعنا من صداقة صادقة ومواقف نبيلة...

إلـــى أساتذتـــي الأفاضـــل،

الذين أشرفوا على تكويني العلمي والأكاديمي في مختلف مراحل الدراسة، دون استثناء...

إلـــى زملائـــي فـــي الدفعـــة،

الذين تشاركت معهم مقاعد الدراسة طيلة مساري الجامعي...

...إلى كـــل مـــن لـــه فضـــل علـــي...

و إلـــى نفســـي الأمـــان

شكر وعرفان

أولاً وقبل كل شيء، أحمد الله سبحانه وتعالى وأشكره على ما أنعم به عليّ من قوة وإرادة وصبر طوال سنوات الدراسة والاجتهاد، وعلى توفيقه لي لإتمام هذا العمل.

ويطيب لي أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور **حمـــو بوعـــلام**، أستاذ بجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الذي تفضل بقبول رئاسة هذه اللجنة الموقرة.

كما أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى الدكتور **فراحـــي محمـــد**، أستاذ محاضر بجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، على إشرافه على هذا العمل، وعلى ما قدمه لي من توجيهات قيمة ونصائح سديدة، وما أبداه من سعة علم وخبرة، وحسن تفهم، ودعم دائم طوال مراحل إنجاز هذه الدراسة.

وأتقدم كذلك بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور **عباســـي عبـدالقـــادر**، أستاذ محاضر بجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الذي شرفني بقبول مناقشة هذا العمل المتواضع.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور **بوغـــازي عبدالقـــادر**، تقديرا لما قدمه لنا من تكوين أكاديمي وعلمي، فله مني أسمى عبارات الامتنان والاحترام.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة موظفي قسم العلوم السياسية بجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، من أساتذة وأساتذة محاضرين وأساتذة مساعدين وإداريين، على جهودهم المبذولة في تكويننا وتأطيرنا طوال مسارنا الجامعي.

وفي الأخير، أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، وقدم لي الدعم والمساندة خلال مسيرتي الجامعية.

إلى جميع هؤلاء، أتقدم بأصدق عبارات الشكر والتقدير والامتنان.

الطالب عبدالنور بن قندوز

قائمة الأشكال

الشكل 1: خريطة دول الساحل الإفريقي **(Map of the Sahel African countries)**..... 25

الشكل 2: مسار أنبوب الغاز العابر للصحراء **(The Trans-Saharan Gas Pipeline Route)**..... 69

مقدمـــــة

منذ نهاية الحرب الباردة، شهد النظام الدولي تحولات متسارعة أفرزت بيئة أمنية جديدة تميزت بتعدد الفواعل من جهة وتنوع مصادر التهديد من جهة أخرى، حيث أدى ذلك إلى تخطي المفهوم التقليدي للأمن المرتكز بشكل أساسي على مفهوم حماية الدولة الوطنية من التهديدات العسكرية الخارجية نحو مفاهيم تأخذ بعين الاعتبار أبعادا جديدة على غرار البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي وغيرهم. وعلى ضوء هذا التوسع في المفاهيم، ظهرت مناطق عديدة في العالم باعتبارها فضاءات تتميز بالتوتر وعدم الاستقرار، ولعل أبرزها منطقة الساحل الإفريقي التي تبوأت مكانة محورية في أجندة الأمن الإقليمي والدولي على حد سواء.

ونظرا لموقعها الجغرافي الواصل بين شمال إفريقيا والعمق الإفريقي جنوب الصحراء، تحظى منطقة الساحل الإفريقي بأهمية جيوسياسية واستراتيجية بالغة الأهمية، فضلا على ما تزخر به من موارد طبيعية وطاقوية كبيرة، الأمر الذي جعلها في دائرة اهتمام القوى الإقليمية والدولية. بيد أن هذه المكانة الإستراتيجية أضحت تواجه تحديات أمنية معقدة ومتداخلة على غرار ظاهرة الإرهاب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الإتجار المخدرات والأسلحة والهجرة غير المنتظمة، فضلا على هشاشة الدولة التي تعاني منها العديد من دول المنطقة نتيجة الأزمات السياسية والاقتصادية والانقلابات العسكرية المتكررة.

وفي ظل هذه التحديات، سجلت الجزائر حضورها باعتبارها فاعلا إقليميا محوريا في منطقة الساحل الإفريقي، نظرا لموقعها الجغرافي المتاخم لعدد من دول المنطقة كمالي والنيجر وموريتانيا، فضلاً عن استشرافها الاستباقي لتداعيات الواقع الأمني في الساحل على أمنها الوطني وأمن محيطها الإقليمي. وبناء على ذلك، تبنت الجزائر مقاربة شاملة لمجابهة الأزمات التي أرخت ظلالها على منطقة الساحل الإفريقي، حيث تقوم هذه المقاربة على معالجة الأزمات والوقاية من التهديدات وفق ثلاثة أبعاد مختلفة "البعد الأمني–العسكري، البعد الدبلوماسي والبعد التنموي–الاقتصادي"، دون الانفصال عن المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الجزائرية المبنية على الحفاظ على الوحدة الترابية والاستقلال الوطني، التعاون لمواجهة مختلف التهديدات المشتركة وعدم

التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التسوية السلمية للنزاعات وحق الشعوب في تقرير المصير. وفي هذا السياق، كان للجزائر السبق في تجسيد المقاربة الشاملة على أرض الواقع من خلال جملة من المبادرات الثنائية أو الإقليمية أو الدولية، سعيا منها إلى تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي والحد من مختلف مصادر التهديد التي تواجهها.

وانطلاقا مما سبق، يهدف هذا العمل العلمي على دراسة وتحليل المقاربة الجزائرية إزاء الساحل الإفريقي، بغية تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وإبراز مختلف ألياتها ومرتكزاتها من جهة، والأفاق المستقبلية والتحديات التي تواجهها من جهة أخرى، في ظل التحولات الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم.

أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة نظرا للأهمية المتزايدة التي باتت تحظى بها منطقة الساحل الإفريقي في حقل الدراسات الأمنية والإستراتيجية المعاصرة. كما تتعزز أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها للمقاربة الجزائرية في تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، لاسيما في ظل تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة.

من الناحية العلمية، ترتكز هذه الدراسة على موضوع مستجد شغل حيزا واسعا في حقلي العلاقات الدولية والأمنية، على غرار الأمن الإقليمي بمنطقة الساحل الإفريقي، كما تسعى أيضا إلى إبراز الدور الإقليمي الذي تضطلع به الجزائر في محيطها الإقليمي الإستراتيجي، من خلال تبنيها لمقاربة شاملة تواجه بها مختلف التهديدات ومصادرها، وكذا معالجة الأزمات المعقدة والمستعصية التي باتت تعصف بأمن واستقرار المنطقة برمتها.

أما من الجانب العملي، تهدف هذه الدراسة لإبراز الجهود التي تبذلها الجزائر، وكذا الأليات والمبادرات المعتمدة من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، فضلا عن فهم مختلف التحديات التي تحول دون تحقيق الأمن الإقليمي والاستقرار في المنطقة.

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية

إن اختيار هذا الموضوع يعود بالأساس لدوافع ذاتية تعكس ميلي وشغفي بحقل التعاون الدولي والدراسات الأمنية، باعتبارهما تخصصان يعالجان قضايا باتت تشغل الرأي العام الدولي واهتمام القوى العالمية، لاسيما تلك المتعلقة بمنطقة الساحل الإفريقي، نظرا للمكانة الجيواستراتيجية التي تحتلها هذه المنطقة في السياسة الدولية. علاوة على ذلك، يعود الاختيار أيضا إلى الرغبة المتزايدة في دراسة الدور الذي تلعبه الجزائر في تعزيز الأمن والاستقرار في محيطها الإقليمي الإفريقي، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي. كما أن اختيار هذا الموضوع يعكس ميلي العلمي لا ستعاب وفهم مختلف التهديدات الأمنية التي تعترض هذه المنطقة الاستراتيجية وكذا انعكاساتها على أمن والاستقرار الجزائر ومحيطها الإقليمي.

الأسباب الموضوعية

أما عن الأسباب الموضوعية المحفزة لاختيار هذا الموضوع، فيرجع ذلك إلى الأهمية المتنامية لمنطقة الساحل الإفريقي في المعادلات الأمنية الإقليمية من جهة، والدولية من جهة أخرى، نظرا لما تشهده هذه المنطقة من تحولات وتحديات أمنية متعاقبة ومتزايدة، على غرار التهديدات الأمنية اللامتماثلة كالإرهاب والهجرة غير المنتظمة والإتجار بالمخدرات والسلاح، وما ينجر عنها من انعكاسات سلبية على الأمن القومي الجزائري والإقليمي عموما. إضافة إلى ذلك، تضطلع الجزائر بدور محوري في معالجة الأزمات المستجدة في منطقة الساحل الإفريقي وفق مقاربة شاملة، الأمر الذي يفرض فهم مدى مساهمة هذه المقاربة في تحقيق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة.

إشكالية الدراسة

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق هشاشة من الناحية الأمنية، نظرا لهشاشة دولها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، إضافة إلى التهديدات اللامتماثلة التي ساهمت في تفاقم حالة عدم الاستقرار بالمنطقة، مما جعل الساحل الإفريقي فضاء أمنيا مفتوحا تتعدى فيه التهديدات الحدود الوطنية للدول، لتنتقل إلى الدول المجاورة، وعلى رأسها الجزائر.

وبالنظر لارتباط أمن الجزائر بأمن محيطها الإقليمي، فقد كرست سياسة مبنية على تعزيز التعاون الإقليمي ودعم الحلول السياسية دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومكافحة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة، فضلا على المساهمة في المبادرات التنموية وتعزيز الاستقرار داخل دول الساحل الإفريقي.

بيد أن التطورات المتسارعة التي باتت تشهدها المنطقة تثير العديد من التساؤلات حول مدى قدرة هذه المقاربة على تحقيق الأهداف المسطرة في ظل ظهور تحديات وفواعل جديدة وسط تشابك مصالح قوى إقليمية ودولية. وعليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة كما يلي:

ما طبيعة المقاربة التي تبنتها الجزائر من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، وما هي أهم الأفاق والتحديات التي تواجهها؟

كما يمكن إضافة مجموعة من التساؤلات الفرعية إلى الإشكالية الرئيسية، من أجل الإحاطة بمختلف جوانب هذه الدراسة، وهي كما يلي:

- ما هي أبرز المفاهيم والنظريات المرتبطة بالأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي؟
- فيما تتمثل الخصائص الجيوسياسية والأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي؟
- ما هي الدعائم الأساسية التي ترتكز عليها المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي؟
- ما هي أبرز التحديات والأفاق المستقبلية التي تواجه الدور الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية

تعمل الجزائري على تبني مقاربة شاملة من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، إذ تتحرك على ثلاثة مستويات رئيسية هي: المستوى الأمني والعسكري، والمستوى الدبلوماسي، والمستوى التنموي. بيد أن فاعلية هذه المقاربة تظل مرهونة بجملة من التحديات الداخلية والإقليمية والدولية.

ويمكن كذلك اقتراح فرضيات الفرعية، كما يلي:

- تسهم زيادة فعالية المقاربة الجزائرية تجاه دول الساحل الإفريقي في تعزيز الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي.
- تعتبر التهديدات اللامتماثلة أحد أهم العوامل المقيدة لتحقيق الأمن والاستقرار في مطقة الساحل الإفريقي.

المناهج المعتمدة في الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية التي تميز بشكل عام العلوم السياسية، وبشكل خاص حقل العلاقات الدولية والتعاون الدولي، إضافة إلى الدراسات الأمنية، وذلك بهدف معالجة مختلف الأبعاد السياسية والأمنية المرتبطة بمنطقة الساحل الإفريقي، وإبراز دور المقاربة الجزائرية الشاملة ومدى فاعليتها في تعزيز الأمن والاستقرار في هذا الفضاء الاستراتيجي. وتشمل هذه المناهج ما يلي:

- **المنهج الوصفي:** الذي يعتبر الأنسب لوصف أبرز المفاهيم ذات صلة بالدراسات الأمنية من جهة، ووصف طبيعة التهديدات والتحديات الأمنية التي تواجه منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري من جهة أخرى، فضلا على وصف المقاربة الجزائرية المنتهجة لتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي.
- **المنهج التاريخي:** تم اعتماد هذا المنهج من أجل إبراز دور العامل التاريخي في صقل العقيدة الأمنية الجزائرية، كما مكن هذا المنهج العلمي من استعراض أهم الأحداث التاريخية المتعلقة بمنطقة الساحل الإفريقي من جهة، وإبراز أهم المحطات التاريخية المرتبطة بالمقاربة الجزائرية في تنمية منطقة الساحل، من جهة أخرى.
- **المنهج التحليلي:** تم الاستعانة بهذا المنهج من أجل فهم واستيعاب أبعاد المقاربة الجزائرية، فضلا عن تقييم مختلف المبادرات والأليات المنتهجة بهدف تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، وتحليل مدى فاعليتها.

- **المنهج الكمي:** تم توظيف هذا المنهج من أجل إبراز حجم المبادلات التجارية بين الجزائر ودول منطقة الساحل الإقليمي، بما من شأنه أن يبرز مدى فاعلية المقاربة التنموية، في شقها الاقتصادي، التي تبنتها الجزائر تجاه دول محيطها الإقليمي.

الدراسات السابقة

اعتمدت في صياغة هذا المذكرة على مجموعة من الدراسات العلمية والكتب والمقالات المحكمة وكذا المواقع الإلكترونية المعتمدة التي تناولت بإسهاب مختلف المفاهيم المتعلقة بالدراسات الأمنية والتعاون الدولي، فضلا عن دراسة وتحليل دور الجزائر في تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي وفق مقاربة شاملة. و من أبرز هذه الدراسات نذكر:

- **Buzan, B., Weaver, O., & De Wilde, J. (1998). Security: A new framework for analysis. Lynne Rienner Publishers.**

حيث قدم مؤلفوا هذا الكتاب رؤية جديدة لحقل الدراسات الأمنية، مقترحين فيه توسيع نطاق البحث العلمي ليتجاوز تركيزه التقليدي على "الدولة"، والاهتمام بتوسيع مفهوم الأمن، كذا تحليل الأمن الدولي وفق منظور بنائي يشمل مجالات جديدة إضافة للمجال العسكري سميت "القطاعات"، كالقطاع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فضلا عن مساهمتهم في إثراء حقل الدراسات الأمنية بمفاهيم ونظريات جديدة، كنظرية الأمننة ونظرية مركب الأمن الإقليمي.

- **وهيبة دالع، المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي – النيباد كآلية للتنمية الشاملة، دراسات استراتيجية، المجلد 9، العدد 18، 2013.**

ركزت هذه الدراسة على الدور المحوري الذي لعبته الجزائر في تعزيز الأمن والاستقرار في محيطها الإقليمي، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، من خلال تبني مقاربة تنموية في ظل تنامي الاضطرابات الأمنية التي تشهدها المنطقة. كما ركزت الدراسة على تقييم مدى نجاح المقاربة الجزائرية في معالجة الأزمات المتفاقمة في الساحل الإفريقي، ومدى نجاعتها في تحقيق التنمية المستدامة في فضائها الإقليمي.

- **عشور قشي، الساحل الإفريقي بوصفه مركبا أمنيا: إعادة ضبط حدود الإقليم، ستراتيجيا، العدد 07، السداسي الأول 2017.**

حيث تناولت هذه الدراسة منطقة الساحل الإفريقي بوصفها واحدة من أكثر مناطق العالم التي تشهد استقطابا دوليا متزايدا نظرا لما تواجهه من تحديات وتهديدات أمنية عابرة للحدود، مرتبطة بشكل أساسي بمتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة. كما أبرزت هذه الدراسة مدى أهمية هذه المنطقة كونها تمثل عمقا استراتيجيا ومجالا حيويا للأمن القومي العربي.

- **بوحادة سارة، السياسية الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار في ظل التحولات الإقليمية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2019.**

حيث تناولت المذكرة جانبا مهما يعنى بدراسة السياسة الخارجية الجزائرية والمبادئ الأساسية الحاكمة لها، خاصة تجاه دول الجوار، مع إبراز مدى ثبات السياسة الخارجية الجزائرية وقدرتها على التكيف في ظل التحولات الإقليمية المتعاقبة.

- **قلاع الضروس سمير، منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الاستراتيجية في إفريقيا: دراسة جيوسياسية، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 6، العدد 2، 2020.**

ركزت هذه الدراسة على تحليل الخصائص الجغرافية والتاريخية والأمنية، وكذا الأهمية الاستراتيجية والجيو–حضارية التي تتمتع بها منطقة الساحل الإفريقي، فضلا على تسليط الضوء على أبرز التهديدات اللامتماثلة التي باتت تؤرق المنطقة، خاصة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير المنتظمة، في ظل ما تشهده دول الساحل من هشاشة اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية.

تقسيـــــم الدراســـــة

انقسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، حيث خصص الفصل الأول لمعالجة الإطار النظري لدراسة الأمن وإسقاطه على واقع منطقة الساحل الإفريقي. ولقد تناول المبحث الأول التحولات المفاهيمية للأمن في السياق الافريقي، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم الأمن وتطوره

من المنظور التقليدي إلى المنظور التوسعي، بالإضافة إلى التطرق لمفهوم الأمن الإقليمي وكذا مفهوم مركب الأمن الإقليمي وأهميتهما في الدراسات الأمنية. أما المبحث الثاني، فقد تناول مختلف الأبعاد الجيوسياسية والأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، من خلال دراسة وتحليل البعد الجغرافي والأهمية الجيوسياسية للمنطقة، فضلا عن التطرق للتهديدات اللامتماثلة التي تواجهها المنطقة، واستعراض المبادرات الدولية والإقليمية الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين.

أما الفصل الثاني من هذه الدراسة، فقد خصص لدراية وتحليل المبادئ المرجعية للسياسة الأمنية الجزائرية وهشاشة الدولة في منطقة الساحل. وتناول المبحث الأول الأسس المرجعية للسياسة الأمنية الجزائرية والعقيدة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي. فيما تناول المبحث الثاني الهشاشة البنيوية للدولة في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك من خلال تسليط الضوء على ضعف الدولة وهشاشة المؤسسات، وكذا الهشاشة المجتمعية وتداعياتها على الاستقرار، دون إغفال الضعف الاقتصادي باعتباره عاملا مفاقما للأزمات.

أما الفصل الثالث، فقد ركز على دراسة وتحليل المقاربة الشاملة التي تبنتها الجزائر تجاه منطقة الساحل الإفريقي، والتي ركزت على الأبعاد الأمنية والعسكرية والسياسية والدبلوماسية والتنموية الاقتصادية، وذلك من أجل معالجة مختلف التهديدات والأزمات التي من شأنها زعزعة أمن واستقرار المنطقة برمتها.

الفصل الأول

إطار نظري لدراسة الأمن بالنسبة للواقع الأمني في الساحل الإفريقي

المبحث الأول: التحولات المفاهمية للأمن

تمهيـــــــــد

إن مفهوم الأمن ليس مفهوماً جامداً ساكناً وإنما يتغير ويتطور بحسب الظروف والمستجدات ويخضع أيضاً لطبيعة التهديدات ونمط الصراعات التي تتغير من زمان إلى آخر فالأمن حالة ديناميكية مركبة لا تتصف بالجمود[1].

فقد شهد مفهوم الأمن تطورات عديدة، منذ ارتباطه على الصعيد الدولي بمعاهدة وستفاليا عام 1648 وذلك بضمان الدول لأمنها الذاتي، والذي تطور بعد ذلك إلى مفهوم الأمن الجماعي الذي شكل ركيزة أساسية في فكر منظمة الأمم المتحدة التي جاء ميثاقها متضمناً لمجموعة مبادئ تضع ضوابط للعلاقات الدولية إلى جانب توفير آليات التصدي لأي محاولة خرق لنظام الأمن الجماعي وبذلك فإن النظرة إلى الأمن قد انتقلت من الاهتمام بأمن الدول بشكل منفرد إلى الاهتمام بأمن المجتمع الدولي ككل، ولكن كان هناك حاجة إلى رؤية جديدة تستطيع أن تأخذ في الحسبان مخاطر أخرى ومصادر عديدة للتهديد حديثة، انطلاقاً من أمن الأفراد مروراً بأمن دولهم وانتهاء بالأمن الجماعي الدولي[2].

لهذا السبب تمايزت الأفكار والنظريات في تناول مفهوم الأمن بالدراسة، بدءا بالجانب الفلسفي من التفكير مع التصور المثالي مرورا بالطرح العقلاني للمدرسة الواقعية ورواداها التقليديين والجدد، وصولا إلى الاتجاهات الجديدة التي ميزت فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال حركية التفاعل النظري بين العديد من المدارس وفي كل المجالات. لقد ظل حقل الدراسات الأمنية في حالة من التطور الدائم نظرا لصعوبة تحديد معنى شامل للدلالة على مفهوم الأمن من جهة، ولاتساع طبيعة ومجال وكذا مستويات التحليل المرتبطة بالظواهر ذات الصلة المباشرة وغير

[1] ريهام سيد كامل رجب، تطور مفهوم الأمن الإنساني وانعكاسه على دور مجلس الأمن الدولي، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر، يناير 2023. ص354

[2] نفس المرجع، ص354.

المباشرة بالأمن من جهة أخرى، ولأن هذه الدراسات هي كذلك محاولة لبناء مقاربة تحليلية متكاملة لبحث الظاهرة الأمنية في كل مستوياتها وبجميع مظاهرها[1].

يعد مفهوم «الأمن» من أبرز المواضيع المثيرة للجدل، ولا يوجد إجماع على تعريف واحد له، إذ يمكن فهمه بأشكال مختلفة حسب أفكار الناس وثقافاتهم وتصوراتهم، ومع ذلك؛ فقد أدى التغير في التصور حول "الأمن" الذي برز في ثمانينيات القرن الماضي إلى تغييرات جوهرية من الناحية المفاهمية[2].

المطلب الأول: مفهوم الأمن في المنظور التقليدي للعلاقات الدولية

أولا: الاتجاهات النظرية في تفسير مفهوم الأمن

أ. النظرية الواقعية

وفق التصور التقليدي، يُعرَّف "الأمن" وفق إطار عسكري، حيث ينصبّ التركيز الأساسي على حماية الدولة من التهديدات التي تستهدف مصالحها الوطنية[3]. في ذات السياق، كان هذا المفهوم مرتبطًا ارتباطًا وثيقا "بالأمن القومي"، أي بحماية إقليم الدولة من التهديدات والهجمات العسكرية الأتية من محيطها الخارجي، وهو ما اعتُبر الهدف الأسمى لوجود الدول ذات السيادة. غير أنّ هذا التصوّر التقليدي للأمن المستند على بقاء الدولة، وحماية إقليمها ماديًا، فضلا على تعزيز قدرتها العسكرية، قد اتّسع نطاقه خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ولا سيما منذ نهاية الحرب الباردة[4].

---

[1] فودي مصطفى كمال، **تحول مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة**، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، الاسنة الجامعية 2015-2016. ص4

[2] Ines Benabbes and Abdelhafid Dib, **The Changing Concept of Security in International Relations in the Post Cold War Era**, The jornal of Teacher Researcher of Legal and political Studies, vol 05, N° 02, 2020. P43.

[3] Hitoshi Nasu, **The Expanded Conception of Security and International Law**: **Challenges to the UN Collective Security System**, Amsterdam Law Forum, ANU College of Law Research, The Australian National University, Paper No. 11-28. P16.

[4] Hitoshi Nasu, **The Expanded Conception of Security and International Law**: **Challenges to the UN Collective Security System**, Amsterdam Law Forum, ANU College of Law Research, The Australian National University, Paper No. 11-28. P16.

ويربط الافتراض الواقعي الدولاتي في بقاء الأمن في إطاره الوطني الضيق National Security ويركز فقط على حماية الدولة من أي تهديد خارجي يمس حدودها الإقليمية وبما أن الدولة توجد في نظام دولي يتميز بالفوضى "Anarchy" أي غياب سلطة عليا تنظمه وتهيكله وقواعد قانونية تحمي الدول من الاعتداءات الخارجية فإن الدول مضطرة للاعتماد على نفسها "Self Help" باستعمال كل الطرق بما فيها القوة العسكرية من أجل الحفاظ على بقائها، أي أن الواقعية لا تعتبر الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية فقط، وإنما أيضا الفاعل الوحيد القادر على تحقيق الاستقرار الدولي والأمن الداخلي[1]، وهذا ما عبر عليه " كينث ولتز (kennet woltz) قائلا:

« Success is defined as preserving and strengthening the state »[2]

ب. النظرية الليبرالية

لم تنشأ الليبرالية بوصفها نظرية في العلاقات الدولية من فراغ، بل تعود جذورها إلى أعمال إيمانويل كانت (Immanuel Kant) و جون س. ميل (John S. Mill) وريشارد كوبدين و (Richard Cobden) وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) وغيرهم من الفلاسفة والمفكرين الذين صاغوا كتابات وأفكار شكّلت لاحقًا الأسس الذي استندت عليها المبادئ الرئيسة للنظرية[3]. في هذا الصدد، يمكن ذكر مثالان على أفكار تبنّتها النظرية الليبرالية، وهما الأفكار التي صاغها كل من كانت وكوبدين [4].

أولًا: يدافع كانت (Kant) عن أولوية النظام الديمقراطي بوصفه مبدأ بديلا للحكم، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وهو ما أسهم لاحقًا في بلورة ما يُعرف بـ نظرية السلام الديمقراطي[5].

---

[1] صاغور هشام، **الأمن دراسة مفاهمية على ضوء الاتجاهات النظرية**، مجلة القانون، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي أحمد زبانة بغليزان، العدد 7، ديسمبر 2016. ص235.

[2] Jack Donnelly, **Realism and International Relations**, Published in the United States of America by Cambridge University Press, New York, ISBN-13 978-0-521-59752-4, 2000. P7.

[3] Lavinia-Maria Savu, **Realism**, **Liberalism And Constructivism In The Pursuit Of Security**, Proceedings of the 17th International Scientific Conference Strategies XXI, Vol. 17, No. 1, 2021. P24.

[4] Ibid., P24.

[5] Ibid., P24.

ثانيًا: يتناول كوبدين (Cobden) البعد الاقتصادي، إذ يرى أن السياسة الوحيدة الكفيلة بتحقيق السلام هي التجارة الحرة التي تقود إلى الازدهار الاقتصادي، وقد تبلورت أفكاره ضمن ما يُعرف بنظرية الاعتماد المتبادل الاقتصادي[1].

من جهة أخرى، فقد برز الطرح الليبرالي نتيجة للانتقادات التي وجهت للنظرية الواقعية في تفسير مفهوم الأمن، فالدولة لدى الليبراليين ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وأن تحديد مفهوم الأمن يعتمد على عوامل وأبعاد اقتصادية ومؤسساتية من شأنها تقليص المخاطر وتوفير الأرضية الملائمة لنشاط فواعل ومؤسسات ضمن وعبر الدول[2].

يرى الليبراليون أن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتطويرهما لا يمكن إلا من خلال تعاون الدول فيما بينها[3]. كما يؤكدون على أن صون السلام العالمي لا ينبغي أن يكون عبر التدخلات العسكرية فحسب، بل أيضًا من خلال اعتماد تدابير مثل حماية حقوق الأفراد وتعزيزها. فعلى سبيل المثال، يعتقد الليبراليون أن مكافحة الإرهاب يمكن أن تتم كذلك عبر إجراءات تشريعية وقانونية، وليس فقط من خلال الأنشطة العسكرية[4]. في ذات السياق يجب التنويه على مفهومين أساسيين يشكّلان الاتجاه الليبرالي في مجال الأمن، وهما: الأمن الجماعي والتحكم في التسلح (ضبط الأسلحة)[5].

في الأخير، تعتبر النظرية الليبرالية "الأمن" حالة يمكن تحقيقها من خلال التعاون وتوافق المصالح، كما تعتبر الأفراد المستفيدين الرئيسيين من هذه الحالة. أما نظرية السلام الديمقراطي،

---

[1] Lavinia-Maria Savu, **Realism**, **Liberalism And Constructivism In The Pursuit Of Security**, Proceedings of the 17th International Scientific Conference Strategies XXI, Vol. 17, No. 1, 2021. P24.

[2] صاغور هشام، **الأمن دراسة مفاهمية على ضوء الاتجاهات النظرية**، مجلة القانون، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي أخمد زبانة بغليزان، العدد 7، ديسمبر 2016. ص239.

[3] Oana-Andreea Pirnuta and Dragos Nicolae Secarea, **Defining the liberal concept of security**: **Liberalism and its impact on security systems**, Review of the Air Force Academy, Vol IX, N°1(20), 2012. P104.

[4] Ibid., P104.

[5] Ibid., P104.

التي تُوصَف بأنها تمتلك القوة اللازمة لضمان أمن الفاعلين، فإنها تستند إلى الأفكار والمؤسسات والآليات التي طوّرتها الديمقراطية[1].

ومع ذلك، لا ينبغي إغفال ما أشار إليه Doyle وغيره من الباحثين، من أن تبنّي النظام الديمقراطي لا يؤدي تلقائيًا إلى تحقيق حالة من السلام، وإنما يسهم في رفع مستوى الأمن والاستقرار[2].

ج. النظرية البنائية

الأمن كما يراه البنائيون، ظاهرة مبنية اجتماعيا وبينذاتية، كما يتجنبون تقديم تعريف شامل ومجرد للأمن، مفضلين تسليط الضوء على كيفية بناء المعنى الذي يضفيه مختلف الفاعلين على الأمن في فترات مختلفة[3]. أما فيما يخص دراسة الأمن، ترتكز المقاربات البنائية إلى افتراضين أساسيين، أولهما أن "الأمن و"اللاأمن" ينتجان عن الأنشطة البشرية ويطبقان عليها، وثانيهما أن العديد من المفاهيم والعمليات والديناميات (البناء الاجتماعي للواقع، والبينذاتية، وتكوين الهوية والتنشئة الاجتماعية)، تنطبق على دراسة مختلف مجالات الحياة الاجتماعية ومنها الأمن[4]. وتمت جدل يتناوله البنائيون بخصوص مفهوم الأمن بالرغم من قاعدة الوجود المادي للواقع الاجتماعي؛ غير أنه لا يمكن إدراكه ومعرفته والوصول إليه إلا من خلال الأفكار والمعاني والقيم والهويات التي يصنعها ويُضفيها ويُعبر بها الأفراد عن هذا الواقع[5].كما أن دراسة الأمن ليست مجرد مجال يمكن

---

[1] Lavinia-Maria Savu, **Realism**, **Liberalism And Constructivism In The Pursuit Of Security**, Proceedings of the 17th International Scientific Conference Strategies XXI, Vol. 17, No. 1, 2021. P26.

[2] Ibid., P26.

[3] Columba Peoples & Nick Vaughan-Williams, **Critical Security Studies**: **An Introduction**, 3rd ed. (London: Routledge, 2021), p. 19.

(المصدر الأصلي: عبدالنور بن عنتر، **الأمن من منظور بنائي: الأمن هو ما تصنعه الدول منه**، سياسات عربية Siyasat Arabiya، العدد 73 ، المجلد 13، مارس 2025. ص60)

[4] نفس المرجع. ص60.

[5] أحمد حسن الحاج علي، "العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية"، عالم الفكر، السنة الرابعة، العدد 33، 2005. ص 165. (المرجع الأصلي: محمد الطاهر عديلة، الأمن والهوية في العلاقات الدولية: قراءة في مضامين وحدود التصور البنائي، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 05 ، العدد 02، ديسمبر 2020. ص 16)

تطبيق رؤى البنائية الاجتماعية فيه، بل ينبغي تطبيقها فيه، منتقدين تهميش المقاربات التقليدية لدراسة الأمن الدولي لأهمية البناء الاجتماعي أو تهميشها، بل إغفال أهميتها الحاسمة[1].

ضمن الإطار ذاته، يرى البنائيون أن حقيقة الأمن ليست ثابتة أو مطلقة أو ممتنعة عن التعدد والاختلاف بشأنها، بل هي نسبية ومتغيرة بتغير السياق الذي تنشأ وتصنع فيه، وذلك بالاعتماد على النظرة الاجتماعية للأمن وفق سياق فلسفي[2]. وبناء على ذلك، فإن امتلاك حقيقة الأمن وجوهره يتعدى بكثير ادعاء شخص أو جماعة أو تيار أو نظرية لهذا المفهوم، ناهيك عن حصره بزمان أو بمكان[3].

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن من المقاربة التقليدية إلى المقاربة الشاملة

أولا: مدرسة كوبنهاجن وتوسيع مفهوم الأمن

شهدت نهاية الحرب الباردة نقاشات نظرية وجدلا تمحور أساسا على ضرورة توسيع الأمن من الناحية المفاهيمية، إذ كانت مدرسة كوبنهاجن أكبر المتجاوبين مع هذا التوجه حيث باشرت في توسيع مفهوم الأمن مرتكزة على كتاب باري بوزان الصادر سنة 1991 (الطبعة الثانية) " الناس الدول والخوف: إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية– People States and Fear: The National Security Problem in International Relations " الذي يعتبر المرجع التنظيري لتوسيع مفهوم الأمن[4]. كما تطرق باري بوزان– Barry Buzan إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن والدراسات الأمنية وذلك بالتطرق لمستويات التحليل الأمني (الفرد، الدولة والنظام

---

[1] Columba Peoples & Nick Vaughan-Williams, Critical Security Studies: An Introduction, 3rd ed. (London: Routledge, 2021), p. 19.

(المصدر الأصلي: عبد النور بن عنتر، الأمن من منظور بنائي: الأمن هو ما تصنعه الدول منه، سياسات عربية Siyasat Arabiya، المجلد 13، العدد 73، مارس 2025. ص60)

[2] كارين فيرك، "البنائية"، في تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا، قطر، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 434 (المصدر الأصلي: محمد الطاهر عديلة، **الأمن والهوية في العلاقات الدولية: قراءة في مضامين وحدود التصور البنائي**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2020. ص 16)

[3] محمد الطاهر عديلة، **الأمن والهوية في العلاقات الدولية: قراءة في مضامين وحدود التصور البنائي**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2020. ص 16

[4] بالة عمار، **اسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن: من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي**، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 10، العدد 02، 2022. ص 1161.

الدولي) أي توسيع مفهوم الأمن عموديا، وتوسيعه أفقيا أيضا ليشمل قطاعات جديدة زيادة على القطاع العسكري وهي: القطاع السياسي، القطاع الاقتصادي، القطاع الاجتماعي والقطاع البيئي[1].

ووفق هذا المنظور، أكد باري بوزان على أنه لا يمكن لأي من هذه القطاعات التعبير بشكل كاف عن المسألة الأمنية وهي منفردة. أي أن كل القطاعات مرتبطة فيما بينها بطريقة معقدة مشكلة شبكة من المعطيات تفرض على المحلل الأمني فك ارتباطاتها بغية فهم كل قطاع على حدى حتى يتمكن من استعاب كيفية تأثير كل منها على جميع القطاعات الأخرى. وعليه يتضح درجة التعقيد المنهجية "الجزء/الكل"، غير أنها بالغة الأهمية برأي بوزان–Buzan في تشكيل فكرة جيدة حول كيفية التعامل مع ما أسماه "مشكلة الأمن الوطني"[2].

ثانيا: نظرية الأمننة

بالإضافة لتوسيع مفهوم الأمن، ساهم منظروا مدرسة كوبنهاجن على غرار "باري بوزان"، "أولي ويفر" و "جاب دي وايلد" بإضفاء تصور جديد للأمن في حقل الدراسات الأمنية خلص بإرساء قواعد نظرية جديدة تفسر كيفية تحول القضايا العادية إلى تهديدات وجودية لموضوع مرجعي معين، سميت ب: " نظرية الأمننة– Securitization Theory".

تكمن قوة هذه النظرية في اتساع نطاقها التحليلي؛ إذ تتجاوز التركيز الدولتي الذي ميز الدراسات الأمنية التقليدية، لتشمل هواجس عالم معولم ومتداخل. ويتيح هذا الاتساع تحليل أدوار الفاعلين من غير الدول، مثل الجماعات الإرهابية، والتهديدات العابرة للحدود كالحرب السيبرانية، بل وحتى القضايا التي لا تُعدّ في ظاهرها مسائل أمنية، كالتدهور البيئي أو الأوبئة الصحية[3].

---

[1] سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية –دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية–**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الالكترونية، 2020. ص110-111. متاح على الرابط: https://archive.org/details/elsiyasaonline.com_20200222/mode/2up

[2] سليم قسوم، تفس المصدر، ص 111.

[3] Buzan, B., Weaver, O., & De Wilde, J. (1998). **Security**: **A new framework for analysis**. Lynne Rienner Publishers (The oroginal source : Titilayo Aishat Otukoya, 2024. The securitization theory, International Journal of Science and Research Archive, 11(01), P1748.

ومن خلال فهم الكيفية التي تُؤمْنَن بها هذه الهواجس المتنوعة، يمكن اكتساب رؤى تحليلية مهمة حول آليات استجابة المجتمعات للتحديات الحرجة، وكيفية انتقال قضايا بعينها من حيّز السياسة العادية إلى مجال الإجراءات الاستثنائية[1]. فمن خلال مفهوم «قطاعات الأمن»، أقرّت النظرية بأن مصادر التهديد لا تقتصر على المجال العسكري فحسب، بل قد تنشأ كذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والمجتمعية، بل وحتى البيئية. وعندما تُعرَّف هذه القضايا المتنوعة بوصفها تهديدات وجودية، فإنها قد تبرّر اعتماد استجابات استثنائية، بما يؤدي إلى إعادة تشكيل الأولويات على الصعيد العالمي[2].

في ذات السياق، تعتمد السياسة الأمنية على الأسلوب الخطابي " a speech act" الذي يتبناه الفاعل المؤمنن (Securitizing actor) ويعتبره العامل الحاسم، إذ إن صياغة سياسات الأمننة تعتمد على خطاب يؤثر في سيكولوجية المخاطبين (Audience) ويحول حدثا ما أو موقفا ما، من طبيعته العادية التي تقع في مستوى الإطاقة (ما يعرف بالسياسات الدنيا) إلى مستوى يفوق حد الطاقة أو فوق العادة (ما يعرف بالسياسات العليا)[3].

[1] Buzan, B., Weaver, O., & De Wilde, J. (1998). **Security**: **A new framework for analysis**. Lynne Rienner Publishers (The oroginal source : Titilayo Aishat Otukoya, 2024. The securitization theory, International Journal of Science and Research Archive, 11(01), P1748)

[2] Titilayo Aishat Otukoya, 2024. **The securitization theory**, International Journal of Science and Research Archive, 11(01), P1748.

[3] Eroukhmanoff, clara; **Securitisation Theory**; in: Stephen Mcglinchey, Rosie Walters & Christian Scheinpflug; International Relations Theory (E-International Relations Publishing, Bristol, England, 2017),pp.105-106 .

(المصدر الأصلي: عادل عنتر علي، **نظريات الأمننة في مجال العلاقات الدولية : من مدرسة كوبنهاجن ونحو نظرية اتصالية مقترحة لدراسة الأمننة**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع عشر، ابريل 2022. ص570.

المطلب الثالث: الأمن الإقليمي ومفهوم مركب الأمن الإقليمي

أولا: مفهوم الإقليم

تطور مفهوم الإقليم «Region » عبر التاريخ، ليصف ذلك الفضاء الواقع بين المستويين الوطني والمحلي، أي ما يسمى اصطلاحيا بالإقليم "الجزئي أو الصغير"، أو بالأحرى "الإقليم دون الوطني" الواقع داخل حدود الدولة الواحدة، أو داخل حدود الامبراطوريات سابقا، ليأخذ توصيفات مختلفة على غرار إقليم، أو محافظة أو ولاية[1].

يعرف ويتليسي (Whittlessey) الإقليم على أنه جزء متميز من سطح الأرض. أما الجغرافي الأمريكي " تيتا (Teita) " يعرفه بكونه مجموعة معقدة تتألف من منظومات ثانوية طبيعية واقتصادية واجتماعية وسياسية. أما " ألايف (Alaev) " فيرى أن الإقليم يتميز عن الأماكن الأخرى بمجموعة من العناصر الخاصة به فضلا على تمتعه بالوحدة وبترابط العناصر المكونة له وبالكلية التي تعتبر شرطا موضوعيا ونتيجة موضوعية لتطور هذا المكان. من جهته، يعتبر " بيستون (Piston) " الإقليم مكانا ذو منظومة متكاملة من الروابط، يتميز ببنية ووظيفة مكانية وتنظيم داخلي[2].وعليه، يظهر جليا أن هناك عامل مشترك بين هذه التعريفات كونها تهتم بالجغرافيا البشرية التي تعتبر الإقليم معطى مادي مكاني يحدده البعد الجغرافي. وقد ارتبطت بمحاولات متطورة لتر جمة جوهر ومعنى وطبيعة الإقليم، وعلاقته بالاقتصاد؛ والمجتمع؛ والكيان السياسي (polity)؛ والثقافة[3].

أما في حقل العلاقات الدولية، يشار إلى مفهوم الإقليم بمنظور أوسع ليشمل "الأقاليم الكبرى"، أو الأقاليم العالمية أو الدولية وكذلك "الأقاليم المتوسطة"، أو الأقاليم الفرعية، وهذان الشكلان من

---

[1] Söderbaum, F. (2011). **Regionalism**. **In D**. **B**.–**S**. **Bertrand Badie**, International Encyclopedia of Political Science.London: Sage Publications, Inc . P2244.

(المصدر الأصلي: عشور قشي، **الأمن لاقليمي: إطارنظري**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 02، جويلية 2022. ص42)

[2] علي محمد دياب، **"مفهوما الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري"**، مجلة جامعة دمشق، مجلد28. ع2. ،2012. ص461 (المصدر الأصلي: فيصل بوالجدري، **إشكالية التقسيم الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط**، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 01، جوان 2022. ص174).

[3] فيصل بوالجدري، **إشكالية التقسيم الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط**، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 01، جوان 2022. ص175.

الأقاليم هما وحدات إقليمية تضم وحدتين سياسيتين أو أكثر، وتأخذ موقعها بين مستوي الدولة والنظام العالمي، كما تعتبر العلاقة بينهما علاقة الجزء بالكل مثل علاقة إقليم المغرب العربي الفرعي بالنظام الإقليمي العربي الكبير[1].

وفي الإتجاه ذاته، هناك عدد من الدراسات سعت لإضفاء الطابع العلمي لمفهوم الإقليم. ففي سنة 1970 حدد الباحثان لويس كانتوري" و "ستيفن شبيغل في دراسة لهم الجوار الجغرافي، والروابط المشتركة التاريخية والاجتماعية والثقافية والإثنية واللغوية والشعور بالهوية، والتفاعلات الدولية على أنها خصائص

الإقليم[2]. في المقابل، رأى "بروس روسيت" في دراسته عام 1967، أن الإقليم يشمل عددا من الدول المتجاورة جغرافيا والمتجانسة اجتماعيا وثقافيا، ولها مواقف سياسية مشتركة، واعتماد اقتصادي متبادل[3]. من جهته، خلص "كارل دوتش" على أنه في حال وجود درجات عالية من الإعتماد المتبادل متعدد الأبعاد، فإن ذلك يؤدي إلى تشكل الأقاليم[4]. بينما يرى "جوزيف ناي"، أن ارتباط عدد محدود من الدول بعلاقات جغرافية وبدرجة من الاعتماد المتبادل يشكل ما يسمى "الإقليم"[5].كما يصاغ تعريف الإقليم على حسب "بيتر كانزنشتاين" على أنه مجموعة من البلدان

---

[1] Söderbaum, F. (2011). **Regionalism**. **In D**. **B**.–**S**. **Bertrand Badie**, International Encyclopedia of Political Science.London: Sage Publications, Inc . P2244.

(المصدر الأصلي: عشورقشي، **الأمن لاقليمي: إطارنظري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 11، العدد 02، جويلية 2022. ص42)

[2] Cantori, L. J., & Spiegel, S. L. (1970). **The International Politics of Regions**.Englewood Cliffs: NJ: Prentice-Hall. P6-7 (المرجع الأصلي: عشورقشي، **الأمن لاقليمي: إطارنظري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 11، العدد 02، جويلية 2022. ص42)

[3] Russett, B. (1967). **International Regions and the International System**. Chicago: Rand McNally. P11. (المرجع الأصلي: عشورقشي، **الأمن لاقليمي: إطارنظري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 11، العدد 02، جويلية 2022. ص42)

[4] Deutsch, K., Burrell, S., Kann , R., Lee, M., Lichterman, M., Lindgren, R., Van Wagenen, R. (1957). **Political Community and the North Atlantic Area**: **International Organization in the Light of Historical Experience**. Princeton: Princeton University Press. P6. (المرجع الأصلي: عشورقشي، **الأمن لاقليمي: إطارنظري**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 02، جويلية 2022. ص42)

[5] Nye, J. (1968). **International Regionalism**. Boston: Little Brown. P.vii. (المرجع الأصلي: عشور قشي، **الأمن الإقليمي: إطارنظري**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 02، جويلية 2022. ص42)

التي يطبعها الاعتماد المتبادل بشكل ملحوظ على نطاق واسع من الأبعاد المختلفة، غير أنه لا يلاحظ دائما تدفق المعاملات والاتصالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تميز مجموعة من البلدان عن غيرها[1].

ثانيا: الأمن الإقليمي

يتّسم مفهوم الأمن الإقليمي بدرجة عالية من التعقيد، نظرًا لتداخله بين حقلين معرفيين يشهدان تطورًا مستمرًا: أولهما دراسات الأمن، التي تنصرف إلى تحليل الأمن الوطني والدولي ومسارات تطوره؛ وثانيهما الدراسات الإقليمية، التي تُعنى بدراسة العلاقات السياسية والجغرافية بين الدول ضمن مجالات جغرافية محددة. ويؤدي هذا التفاعل المعرفي إلى صعوبة بالغة في ضبط تعريف دقيق لمفهوم «الأمن الإقليمي»، لا سيما في ظل التحولات المتسارعة على مستويين: أفقيًا، من حيث اتساع نطاق التهديدات الأمنية وتنوعها؛ وعموديًا، من حيث تعمّق التحولات البنيوية في الهياكل السياسية والاقتصادية[2].

وبعد فشل النظريات التقليدية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة وشرح الأحداث اللاحقة، ظهرت موجة جديدة من الكتابات التي ساهمت في نشوء الدراسات الإقليمية وأنظمة الأمن الإقليمي[3].

في هذا الصدد، يشير الأمن الإقليمي إلى فضاء إقليمي تنخرط فيه وحداته في علاقات تعاون وثقة متبادلة وتجانس. ويتطلب تحقيق الأمن الإقليمي وجود علاقات تعاونية مسبقة بين وحدات

---

[1] Katzenstein, P. (1996, June). **Regionalism in Comparative Perspective**. **Cooperation and Conflict**, pp. 123-159. (المرجع الأصلي: عشورقشي، **الأمن لاقليمي: إطارنظري**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 02، جويلية 2022. ص42)

[2] Badreddine Laifaoui, Regional Security : **A Conceptual Approach**, La Revue Africaine des Sciences Sociales « Pensées genre. Penser autrement », Vol. IV, N° 5, Novembre 2024. P52.

[3] Buzan, Barry, & Ole, Wæver. (2003). **Régions et puissances** : **La structure de la sécurité internationale**. Charles-Philippe, David. War and Peace. (The original source : Badreddine Laifaoui, Regional Security : **A Conceptual Approach**, La Revue Africaine des Sciences Sociales « Pensées genre. Penser autrement », Vol. IV, N° 5, Novembre 2024. P55).

النظام الإقليمي، تسعى الدول إلى ترسيخها من خلال إنشاء هياكل تهدف إلى تعزيز الثقة بين أعضاء هذا النظام[1].

وعليه، فإن الأمن الإقليمي لا يُعد مجرد محصلة للأمن الوطني لكل دولة من دول الإقليم، بل يندرج ضمن مفهوم التوافق بين جميع الأطراف في الإطار الإقليمي، التي تجمعها مصالح متبادلة ومستمرة في إيجاد حلول مشتركة للقضايا المشتركة، كما يكفل ذلك صون حقوق ومصالح جميع الأطراف بصورة عادلة ومتوازنة[2]. ويعمل نظام الأمن الإقليمي على تأمين مجموعة من الدول داخليا ويدفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن والاستقرار، شرط توافق المصالح والغايات والأهداف لهذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عن طريق صياغة تدابير محددة بين دول المجموعة من نطاق إقليمي واحد، بناء على توافق الإرادات والمصالح الذاتية والمشتركة.[3]

من جهته، عرف باري بوزان الأمن الإقليمي على انه "مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض"[4]. أما الدكتور حامد ربيع فقد عرف الأمن الإقليمي على أنه مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى منع تواجد أي قوة أجنبية أو خارجية في ذلك الإقليم بتبني تعاون عسكري وتنظيمي بين دول ذلك الإقليم، وتقوم تلك السياسة على التبعية الإقليمية من جهة والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم وحماية الوضع القائم من جهة

---

[1] Badreddine Laifaoui, Regional Security : **A Conceptual Approach**, La Revue Africaine des Sciences Sociales « Pensées genre. Penser autrement », Vol. IV, N° 5, Novembre 2024. P56.

[2] Ibid., P56.

[3] يعقوب المعطي محمد، **رهانات الأمن الإقليمي لمنطقة المغرب العربي 2010/2000**، مذكرة بحث معد لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015. ص23-24.

[4] Barry Buzzan, People, States, and Fear : **The National Security Problem in International Relations**,(london: Wheatsheaf Books.1982).P58. (المرجع الأصلي: بومليك نوال وتيغزة زهرة، **الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية مركب الأمن الإقليمي كمقاربة تفسيرية**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 05، العدد 02، 2021. ص465).

أخرى[1]. أما الأمن الإقليمي كما يعرفه الأستاذ مدحت أيوب فهو اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد المصادر التهديد وسبل مواجهتها[2].

في الأخير وانطلاقًا مما سبق، يمكن تحديد ثلاث خصائص أساسية للأمن الإقليمي. أولًا، يرتبط هذا المفهوم ارتباطًا وثيقًا بتصورات ومشاعر جميع الأطراف المعنية، ولا سيما تلك التي تجمعها مصالح متبادلة ضمن الإطار الإقليمي. ثانيًا، يؤكد على ضرورة النظر إلى هذه المصالح المتبادلة بوصفها مصالح مستمرة، بما يبرز الطابع المتواصل للعلاقات بين أطراف النظام الإقليمي. وأخيرًا، يشدد على وجوب إرساء حلول مشتركة تكفل ضمان وصون حقوق جميع الأطراف المعنية، بحيث لا يُسمح لأي طرف بفرض إرادته على الآخرين، بما يعزز بيئة إقليمية تعاونية قائمة على العدالة والتوازن[3].

ثالثا: نظرية مركب الأمن الإقليمي

شكّلت "نظرية مجمع الأمن الإقليمي" تحوّلًا بارزا في حقل العلاقات الدولية حيث نقلت مستوى التحليل القائم على الدولة الوطنية إلى المستوى الإقليمي، كما أفضت إلى تحولات مست مضامين المفاهيم التقليدية المرتبطة بالأمن. وقد منحها ذلك كما بيّنه باري بوزان في كتابه " الناس الدول والخوف: إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية– People States and Fear: The National Security Problem in International Relations " أهمية جديدة وبارزة في

---

[1] حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط** ، دار الموقف العربي . مصر، 1984، ص38. (المرجع الأصلي: بومليك نوال وتيغزة زهرة، الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية مركب الأمن الإقليمي كمقاربة تفسيرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 05، العدد 02، 2021. ص465).

[2] مدحت أيوب، **الأمن القومي العربي**، مركز البحوث العربية، مصر، 2003. ص52. (المرجع الأصلي: بومليك نوال وتيغزة زهرة، **الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية مركب الأمن الإقليمي كمقاربة تفسيرية**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 05، العدد 02، 2021. ص465).

[3] Mustafa Kamel Muhammad, **Regional Security and Stability in the Middle East: Risks and Opportunities.** International Policy Magazine, 1996 (The original référence : Badreddine Laifaoui, **Regional Security : A Conceptual Approach**, La Revue Africaine des Sciences Sociales « Pensées genre. Penser autrement », Vol. IV, N° 5, Novembre 2024. P56-57).

فهم وتحليل السياسة الدولية[1]. وتهدف هذه النظرية إلى التمييز بين تفاعلات القوى على مستوى النظام الدولي، التي تمتلك القدرة على تجاوز عامل المسافة، وبين تفاعلات الفاعلين الأقل قوة على مستوى النظم الفرعية، والتي تمثل مجالهم المحلي، أي بيئتهم الأمنية الأساسية[2].

ويصور «بوزان» أساس نظريته كما أن تكون متجذرة في حقيقة أن كل دول النظام متشابكة في شبكة عالمية من الاعتماد الأمني المتبادل، لكن، ولأن التهديدات الأمنية في القطاعين السياسي والعسكري[3] تنتقل بسهولة أكبر على مسافات قصيرة منها على مسافات بعيدة، على الرغم من التقدم الهائل في مجال التقنية، الذي قلص من أهمية المسافة، فإن اللاأمن (Insecurity) يبقى مرتبطا بالجوار الجغرافي[4] ، أو كما يطلق عليه بوزان مبدأ التخومية (Adjecency) [5]، الذي يعمل على إنتاج الديناميات الأمنية العابرة للحدود الوطنية. كما أن التفاعل الإقليمي غالبا ما يكون محددا بالبنية الفوضوية، وأنماط توزيع القوة بين وحدات الإقليم، ونمط علاقات الصداقة "amity" والعداوة "enmity" التاريخية، وهو ما ينتج لنا في نهاية المطاف «مركب الأمن الإقليمي»[6]، الذي عرفه على أنه "مجموعة الدول التي اهتماماتها الأمنية الأولية مرتبطة مع بعضها بعضاً بشكل وثيق وكاف بحيث إن الأمن القومي للواحدة لا يمكن أن يكون معتبراً بشكل معقول بعيداً عن الأخرى"[7]. وهذا أول تعريف صاغه في تحديد المضمون الاستراتيجي للمفهوم، كما قدم تعريفا أخر أكثر حداثة مبرزا على أنه "مجموعة الوحدات التي تكون بينها العمليات

---

[1] Badreddine Laifaoui, Regional Security : **A Conceptual Approach**, La Revue Africaine des Sciences Sociales « Pensées genre. Penser autrement », Vol. IV, N° 5, Novembre 2024. P58.

[2] Ibid, P58.

[3] Barry Buzan, Ole Waever **, Regions and Powers : The Regions and Powers : The Structure of International Structure of International Security** (Cambridge : Cambridge University Press, 20 Security 03). P.46.
(المرجع الأصلي: عشور قشي، **نظرية مركب الأمن الإقليمي**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2016/2015. ص66).

[4] Ibid., P.4. (المرجع الأصلي: عشور قشي، **نظرية مركب الأمن الإقليمي**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2016/2015. ص66).

[5] Ibid., P.46. (المرجع الأصلي: عشور قشي، **نظرية مركب الأمن الإقليمي**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2016/2015. ص66).

[6] عشور قشي، **نظرية مركب الأمن الإقليمي**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2016/2015. ص66).

[7] علي حسين حميد وفراس عباس هاشم، **رؤية إستراتيجية: منظورات تصدع ركائز الأمن في الفضاءات الخليجية: نظرية مركب الأمن الإقليمي، مقاربة جديدة في إدارة المخاطر**، مجلة حمورابي، العدد 29، السنة السابعة، شتاء 2019. ص8.

الكبرى "للأمننة–Securitisation» أو "اللاأمننة–Desecuritisation" أو كلاهما، هي جد مترابطة بحيث أن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محللة بشكل معقول بعيدة الواحدة عن الأخرى»[1].

ويرى بوزان ووايفر أن بنية الأمن الدولي لحقبة ما بعد الحرب الباردة تتجسد وفق الصيغة التالية "1 + 4 + أقاليم»، حيث يمثل الرقم واحد (1) القوة العظمى "Superpower» المتمثلة في الولايات المتحدة، تليها القوى الكبرى "Great powers" الأربع، الاتحاد الأوروبي، روسيا، اليابان والصين، والباقي "أقاليم".[2]

وعلى ضوء هذا التصور، تنقسم هذه البنية (1 + 4 + أقاليم) إلى ثلاثة نماذج من الفضاءات الإقليمية:

النموذج الأول: حيث يتشكل الإقليم ويتحدد بالقوى الخارجية (مثل تنافس الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي طيلة فترة الحرب الباردة أو تنافس الدول المستعمرة قبل ذلك)، ويمثل الغطاء (Overlay).

النموذج الثاني: هو الإقليم غير المهيكل في بنية محددة "unstructured region" ، أين تبدو التفاعلات الإقليمية غير كافية لإنتاج إقليم متميز من الاعتمادية.

النوع الثالث: ويعتبر الأكثر أهمية والأكثر شيوعا في عالم اليوم هو "مركبات الأمن الإقليمي[3]

[1] عامر مصباح، **مركب الأمن الهجين والأمن المجتمعي، ستراتيجيا**، مجلة دراسات الدفاع والإستقبال، العدد 11، السداسي الأول 2019. ص7.
[2] عشور قشي، **نظرية مركب الأمن الإقليمي**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2016/2015. ص66)..
[3] نفس المرجع، ص66.

المبحث الثاني: الأبعاد الجيوسياسية والأمنية وإدارة الأزمات في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: البعد الجغرافي والأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي

أولا: الخصائص الجغرافية والموارد الطبيعية لمنطقة الساحل الإفريقي

يشكل الساحل الأفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وافريقيا جنوب الصحراء. فهي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا[1]، ويشير الساحل الإفريقي أيضا إلى المناطق الجغرافية التي تتضمن الشريط الجنوبي لصحراء الساحل ومناطق الطوارق[2].

الشكل 1، خريطة دول الساحل الإفريقي (Map of the Sahel African countries)



المصدر : **https://www.britannica.com/place/Sahel**

جغرافيا، تعد منطقة الساحل الإفريقي ذلك الهلال غير المنتظم من شرق إفريقيا (السودان) ومنطقة القرن الإفريقي إلى غربها (السنيغال وجزر رأس الأخضر)، فضلا على تميزه بمناخ حار وجاف وبدرجة حرارة تعتبر الأكثر ارتفاعا في العالم. وبالتالي يمكن القول بأن منطقة الساحل الإفريقي هو ذلك الحزام الفاصل بين دول شمال إفريقيا ودول إفريقيا الوسطى والجنوبية، بحيث تشمل داخل هذا الشريط عدة دول على غرار موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، السودان وأجزاء صغيرة

[1] بن يطو بن زيان، **المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني للجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعالقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2023. ص74.

[2] محمد سفيان بوخبزة، **محددات وفرص السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد3 ، 2023. ص136.

من الحدود الجنوبية للجزائر والحدود الشمالية من بوركينافاسو ونيجيريا وأجزاء من إيريتيريا وإيثيوبيا، كما تشير التقديرات إلى أن طول هذا الشريط أو الحزام يقدر بحوالي 5500 كلم وبعرض يتراوح بين 350 إلى 500 كلم[1].

وقد لعب العامل المناخي دورا مفصليا في رسم خريطة الساحل الإفريقي لتضم منطقة الصحراء الكبرى وبعض الدول التي تتقارب مع هاته المنطقة من الناحيتين الإثنية وعرقية، وخزانا لبعض الموارد الطبيعية (الباطنية والسطحية المتشابهة)، الأمر الذي جعل من الساحل الإفريقي منطقة بالغة الأهمية بناء على الموقع والمناخ والثروات الطبيعية والسكان وطبيعة الأرض كمكونات أساسية لجيوبوليتيك هذا الحزام الإستراتيجي[2]. أما بلغة الأرقام، يتبين أن منطقة الساحل الإفريقي تغطي ما يقارب 30% من مساحة القارة الإفريقية.[3]

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي غنية بالموارد سواء الطاقوية أو المعدنية، لعل أبرزها البترول والغاز[4]. فعلى سبيل المثال، تمتلك النيجر احتياطات نفطية كبيرة خاصة في مناطق "أوجاديم" شمال بحيرة تشاد النيجرية ومنطقة "دجادو"، كما تمتلك النيجر احتياطات من النفط تقدر ب 324 مليون برميل تم الكشف عنها في صحراء النيجر خاصة بمنطقتي "تينيري" وواحة "بيلما"[5].

أما بالنسبة لدولة تشاد، فيعتبر النفط مصدر الدخل الأول قبل القطن والمحصولات الزراعية وذلك منذ تاريخ بدأ الإنتاج سنة 2003 بحوض دوبا-Doba الواقع جنوب البلاد. وفي سنة 2004 حقق التشاد إنتاجا قدر ب 200 ألف برميل يوميا، بما يعادل 103 مليون أورو. أدى هذا الوضع إلى رفع مستوى الاقتصاد التشادي خاصة في قطاعات البناء والأشغال العمومية، حيث وقع البنك الدولي اتفاقا يلزم الحكومة التشادية بإنفاق 85% من عوائد وأرباح البترول على مشروعاتها التنموية للتخفيف من حدة الفقر ورفع مستوى التعليم [6].

---

[1] قلاع الضروس سمير، **منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الاستراتيجية في إفريقيا: دراسة جيوسياسية، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، المجلد 6، العدد 2، 2020. ص337.

[2] نفس المرجع، ص337.

[3] نفس المرجع، ص337.

[4] بوخبزة محمد سفيان، **أهمية منطقة الساحل الإفريقي بين المصادر الدولية للإمداد بالطاقة في ظل التغيرات الجيوسياسة الراهنة**، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية، المجلد، العـدد1، جوان 2024. ص300.

[5] قلاع الضروس سمير، مرجع سابق. ص 343.

[6] نفس المرجع، ص344.

أما بخصوص الموارد الطبيعية الأخرى، فقد أشارت العديد من التقارير عن وجود كميات كبيرة من احتياطي الذهب واليورانيوم والفحم في الشريط الإستراتيجي للساحل الإفريقي بدون استثناء أي دولة سواء كانت في الحزام أو المناطق المتاخمة للشريط بمعنى دول الجوار الساحلي. يعتبر اليورانيوم أبرز الموارد الطبيعية الذي يزخر بها النيجر، فضلا عن الذهب الذي يتمركز وجوده بين نهر النيجر ومناطق متاخمة لبوركينا فاسو[1].

المطلب الثاني: التهديدات اللامتماثلة في الساحل الإفريقي

تشهد منطقة الساحل الإفريقي تهديدات لامتماثلة عديدة أثرت على أمن واستقرار شعوب المنطقة، على غرار الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية المختلفة. وما زاد من تفاقمهما وخطورتهما هو التعاون والتنسيق والتحالف الموجود بينهما وهذا في ظل الفشل الدولاتي الذي يميز دول المنطقة وعجزها عن مراقبة حدودها الشاسعة وهو ما يجعلها ملاذا آمنا وبيئة ملائمة تستحكم فيها وتتنامى مثل هذه التهديدات[2].

علاوة على ذلك، تتعقد حالة "اللاأمن" تعقيدا بفعل ظاهرة انتشار الإرهاب والجريمة معا (Spillover) في مقابل ضعف المقاربة الميدانية الممارساتية للحكومات المحلية وهذا ما استدعى استجابات غربية عسكرية مثلت دافعا جديدا أمام هذه الفواعل التهديدية الجديدة وخصوصا الإرهاب[3]. وعليه يمكن إبراز أهم التهديدات اللامتماثلة التي تهدد الأمن والاستقرار في منطقة الساحل فيما يلي:

أولا: ظاهرة الإرهاب

لقد سهّلت حالة عدم الاستقرار في منطقة الساحل ظهور بعض الجماعات «الإرهابية» في المنطقة. وتهدف هذه الجماعات إلى إرغام شعوب دول الساحل وصنّاع القرار الحكوميين على دفع الفدية أو تقديم تنازلات سياسية، ولذلك لجأت إلى استخدام أساليب إرهابية متعددة، من بينها

---

[1] Philipp Heinrigs,**Le Pétrole et le Gaz, Atlas de l'Intégration Régionale en afrique de l'Ouest** , Club du Sahel et de l'Afrique de L'ouest , CEDEAO, avril 2007, p 12. (المرجع الأصلي: قلاع الضروس سمير، **منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الاستراتيجية في إفريقيا: دراسة جيوسياسية**، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 6، العدد 2، 2020. ص345)

[2] خالد بشكيط، **التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 6، 2018.

[3] نفس المرجع.

تنفيذ هجمات دامية دون أي تمييز ضد أهداف مدنية وعسكرية، واستهداف الجمهور والممتلكات الخاصة، واختطاف الأفراد، وغير ذلك[1]. إنّ ضعف المؤسسات الحكومية في مناطق الحدود بين الدول قد ساهم في انتشار هذه الجماعات في المدن الحدودية وفي محيطها، حيث تقوم بمهاجمة السكان في عدة دول في الوقت نفسه. كما استفادت هذه الجماعات من هشاشة الحدود بين دول الساحل، مما أتاح لها التنقّل بحرية من بلد إلى آخر[2].

في ذات السياق، لقد عرفت سنة 2019، تسجيل أكثر من 4000 ضحية في كل من بوركينافاسو ومالي والنيجر نتيجة أعمال عنف قامت بها المجموعات الإرهابية، مقابل 770 حالة في سنة 2016 [3]. والأهم من ذلك، أن الهدف الجغرافي للهجمات الإرهابية قد تحوّل شرقًا، من مالي نحو بوركينا فاسو، وأصبح يهدّد بشكل متزايد الدول الساحلية في غرب إفريقيا. وقد ارتفع عدد القتلى في بوركينا فاسو من نحو 80 شخصًا في عام 2016 إلى أكثر من 1800 شخص في عام 2019. كما تضاعف عدد الأشخاص النازحين عشر مرات ليصل إلى نحو نصف مليون شخص، إضافة إلى 25 ألف شخص لجؤوا إلى دول أخرى[4].كما أن التزايد المستمر لوجود الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل قد ساهم في ازدهار الجريمة المنظمة وترسيخ شبكات إجرامية استُخدمت في أنشطة غير مشروعة مربحة، مثل الاتجار بالمخدرات، تهريب الأسلحة، الاتجار بالبشر، عمليات الاختطاف مقابل فدية[5] والتعدين الحرفي غير القانوني في بعض المناطق التي تدعم شبكاتهم[6].

---

[1] Ernest Harsch, « **Unis contre le terrorisme de part et d'autre du Sahara** », Afrique Renouveau, disponible sur : https://www.un.org/africarenewal/fr/a-la-une/unis-contre-le-terrorisme-de-part-et-d'autre-dusahara. (Original reference : Adama Dieng **, Le Sahel : Défis et Opportunités**, REVUE INTERNATIONALE de la Croix-Rouge, Volume 103, Sélection française, 2022/3. P8.

[2] Adama Dieng , **Le Sahel : Défis et Opportunités**, REVUE INTERNATIONALE de la Croix-Rouge, Volume 103, Sélection française, 2022/3. P8-9.

[3] Nations unies, « **Le nombre de victimes d'attaques terroristes multiplié par cinq en trois ans au Burkina Faso, au Mali et au Niger** », 8 janvier 2020, Available on : https://news.un.org/fr/story/2020/01/1059551, 09 Mars 2026 à 15h42).

[4] Ibid, Available on : https://news.un.org/fr/story/2020/01/1059551, 09 Mars 2026 à 15h42.

[5] Adama Dieng , **Le Sahel : Défis et Opportunités**, REVUE INTERNATIONALE de la Croix-Rouge, Volume 103, Sélection française, 2022/3. P9.

[6] Nations unies, **« Le nombre de victimes d'attaques terroristes multiplié par cinq en trois ans au Burkina Faso, au Mali et au Niger »**, 8 janvier 2020, Available on : https://news.un.org/fr/story/2020/01/1059551, 09 Mars 2026 à 16h01)

ثانيا: الهجرة غير الشرعية

تعرف الهجرة غير الشرعية على أنها كل دخول فردي أو جماعي إلى إقليم دولة معينة بطريقة غير قانونية ونتيجة لمظروف المزرية التي تعرفها المنطقة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.[1]

تتميّز منطقة الساحل بمستويات مرتفعة من الهجرة، ويبدو أن هذا الظاهرة قد تفاقمت بفعل النزاعات الجارية في بعض دول المنطقة. فبين عام 2012، حين بدأت أعمال العنف في التصاعد، ونهاية عام 2021، تمّ تهجير ما لا يقل عن 2.3 مليون شخص في منطقة الساحل الأوسط[2].

يلجأ أغلب السكان منطقة الساحل وخاصة الشباب العاطل عن العمل إلى الهجرة غير الشرعية سواء داخل القارة أو خارجها، بحيث ينعكس ذلك سلبا على المناطق أو الدول المهاجر إليها كون هؤلاء الأفراد يتنقلون بطريقة غير قانونية ويلجؤون للاختباء والعيش في ظروف قاسية. كل هذا قد يساهم في انتشار الأمراض والمساهمة في استفحال الجرائم، فضلا عن استغلالهم في الأعمال الشاقة وبدون أي ضمان وبأجور منخفضة جدا[3].

ثالثا: تهريب وتجارة المخدرات

تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 240 طن من الكوكايين و820 طن من الهيروين، يتم ترويجها في العالم مرورا بالقارة الإفريقية، عبر دول الساحل والصحراء. وكأمثلة على ذلك، ففي الفترة بين 2005 و2008 استقبلت المنطقة عشرات الأطنان من الكوكايين، بلغ 46 طن[4] كما أنه في الفترة الممتدة بين 2005 و2007، فقد تم القبض على أكثر من 4870 شخصا من المهاجرين

---

[1] راضية ياسينة مزاني، **التحديات الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 1، 2019. ص224-225.

[2] Voir Organisation internationale pour les migrations (OIM), **Plateforme globale de réponse aux crises, Plan de réponse à la crise au Sahel central**, 22 février 2022. Disponible sur : https://crisisresponse.iom.int/response/central-sahelcrisis-response-plan-2022. (Référence originale : Office des Nations Unies Contre la Drogue et le Crime, Le trafic de migrants au sahel, NATIONS UNIES, New York, 2022. P

[3] راضية ياسينة مزاني، المرجع السابق، ص224-225.

[4] Gail Wannemburg, **Organized Crime in West Africa**, African Security Review 14 (4) 2005, p5. (المرجع الأصلي: محمد مجدان، **التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب، والانعكاسات**، دراسات إستراتيجية، العدد 23، 2016. ص94).

غير الشرعيين متورطين في المتاجرة بالمخدرات في الجزائر، معظمهم أفارقة[1]. كما أكدت إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة لسنة 2008، أنه تم حجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية، قيمتها حوالي 45 مليون دولار، وهذا الكم الهائل الذي يدخل الجزائر وغيرها من الدول المجاورة للساحل، يتم المتاجرة به وترويجه في هذه الدول نفسها، والبعض يتم إيصاله إلى أوروبا أو جهات أخرى من العالم. كل هذه الإحصائيات وغيرها من الأرقام تدل على دور منطقة الساحل في عملية تهريب المخدرات والمتاجرة بها وترويجها[2].

المطلب الثالث: المبادرات الدولية والإقليمية لتعزيز الأمن في الساحل الإفريقي

عرفت منطقة الساحل الإفريقي العديد من الأزمات السياسية، والاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى تدهور الأوضاع الأمنية لدول المنطقة، وشكلت بيئة خصبة لتزايد وانتشار مختلف التهديدات الوطنية والدولية. ونظرا لتفاقم هذه الأزمات وتداعياتها المركبة التي أدت إلى إعادة رسم المشهد الجيوسياسي للمنطقة، بادرت الدول والمنظمات الإقليمية والدولية إلى وضع إستراتيجيات ومشاريع أمنية تهدف إلى مواجهة هذه التحديات الأمنية الجارية، وتعزيز التنمية الاقتصادية اللازمة لتحقيق الاستقرار الإقليمي[3].

أولا: المبادرات الإقليمية

أ. لجنة الأركان العملياتية المشتركة (Comité d'Etat–Major Opérationnel Conjoint)

وهي آلية عسكرية أنشئت سنة 2010 ضمت كل من الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر. ويقع مقرها بمدينة تامنراست، جنوب الجزائر[4]. وجاءت هذه المبادرة في سياق أمني اتسم باستمرار ظاهرة الإرهاب وتشعب ارتباطاته المتعددة في منطقة الساحل، ولا سيما شبكات الاتجار بالأسلحة

---

[1] Ali Fares ،Criminalité, **Crime Organisé et l'Immigration les Chiffres de la Gendarmerie**, Liberté, Juin 2007. (المرجع الأصلي: محمد مجدان، **التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب، والانعكاسات**، دراسات إستراتيجية، العدد 23، 2016. ص94).

[2] محمد مجدان، **التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب، والانعكاسات**، دراسات إستراتيجية، العدد 23، 2016. ص94-95.

[3] عبد الرؤوف جعمات و نزيهة بوجرادة، **الإستراتيجيات الأمنية الدولية في منطقة الساحل الإفريقي بين تحديات وفرص تعزيز الأمن الإقليمي**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 9، العدد 1، 2025, ص1350.

[4] عشور فشي، **الساحل الإفريقي بوصفه مركبا أمنيا: إعادة ضبط حدود الإقليم**، ستراتيجيا، العدد 07 ، السداسي الأول 2017. ص129.

والمخدرات، حيث أصبحت هذه الظواهر عامل تهديد وزعزعة للاستقرار، فضلا على كونها عائقا حقيقيا أمام جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة[1].

ب. وحدة الدمج والربط «Unité de Fusion et de Liaison»

أنشئت هذه الألية سنة 2010 وتعتبر الذراع الأمنية للجنة الأركان العملياتية المشتركة، مهمتها تزويد هذه الأخيرة بالمعلومات الأمنية والتكتيكية والعملياتية الضرورية لقيادة العمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب ومختلف عمليات التهريب[2]. شملت هذه الآلية دول الميدان الأربع الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر[3]، إضافة إلى بوركينا فاسو، وليبيا، وتشاد؛ فيما أصبحت نيجيريا العضو الثامن، ضمن هذه الألية، منذ العام 2011[4]. وعليه، فإن الهدف الرئيسي من هذه الألية هو تشكيل قوة تدخل إقليمية مختلطة لمواجهة تمدد النشاط الإرهابي في المنطقة من جهة، وتعزيز وتوسيع مضمون التعاون والتنسيق الأمني المشترك بين دول منطقة الساحل الإفريقي من جهة أخرى[5].

ج. مسار نواكشوط

تم إطلاق مسار نواكشط من قبل الإتحاد الإفريقي[6]، حيث انعقد أول اجتماع للدول الأعضاء بتاريخ 17 مارس 2013 في العاصمة الموريتانية نواكشوط، حيث شملت هذه المبادرة كل من الجزائر، بوركينا فاسو، تشاد، كوت ديفوار، غينيا، ليبيا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا والسنغال[7]. ويكمن الهدف الأساسي لهذه الألية في تعزيز التعاون الأمني الإقليمي وتبادل المعلومات الاستخبارية في مجال مكافحة الإرهاب، إضافة إلى تفعيل هندسة السلام والأمن الإفريقية (APSA) في منطقة الساحل والصحراء[8]. وقد شاركت خلال الاجتماع الأول لمسار

---

[1] Djamel Belaïfa, **Algérie, Mali, Mauritanie et Niger: Un état-major opérationnel installé, aujourd'hui, à Tamanrasset**, Le Quotidien d'Oran, 21 Avril 2010. Article disponible sur le lien : https://algeria-watch.org/?p=33213 (Pris le 11 Mars 2026 à 22h50).

[2] عشور قشي، مرجع سابق، ص129.

[3] عبد الرؤوف جعمات و نزيهة بوجرادة، مرجع سابق، ص1361.

[4] عشور قشي، مرجع سابق، ص129-130.

[5] عبد الرؤوف جعمات و نزيهة بوجرادة، مرجع سابق، ص1361.

[6] عشور قشي، مرجع سابق، ص130.

[7] European Council on Foreign Relations, **Nouakchott Process**. Available on : https://ecfr.eu/special/african-cooperation/nouakchott-process/ (12 March 2026 at 15h32).

[8] Ibid.

نواكشوط عدة مؤسسات إقليمية ودولية، من بينها: المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (ACSRT) ، وتجمع دول الساحل والصحراء (CEN–SAD) ، ولجنة أجهزة الاستخبارات والأمن في إفريقيا (CISSA) ، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، وبعثة الاتحاد الإفريقي في مالي والساحل (MISAHEL) ، والقدرة الإقليمية لشمال إفريقيا (NARC) ، ووحدة الدمج والربط (UFL) ، إضافة إلى منظمة الأمم المتحدة عبر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) ومكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا والساحل (UNOWAS) [1].

د. مجموعة الدول الخمس في الساحل (G5 Sahel)

أحد الأطر الاستراتيجية والأمنية الجديدة التي وضعت من أجل التصدي للتهديدات الأمنية التي يعاني منها الشريط الساحلي الإفريقي خاصة الارهاب العابر للأوطان[2]. أنشأت في 14 فبراير 2014 وضمت كل من: بوركينا فاسو، تشاد، مالي، موريتانيا والنيجر. ويهدف تجمع دول الساحل الخمس إلى ضمان توفير ظروف التنمية والأمن في نطاق دوله الأعضاء، وتقديم إطار استراتيجي للتدخل، والجمع بين متطلبات التنمية والأمن، ودعم الديمقراطية والحكم الراشد في إطار تعاون إقليمي ودولي قائم على المصلحة المتبادلة، إضافة إلى تعزيز التنمية الإقليمية الشاملة والمستدامة[3].

ثانيا: المبادرات الدولية

أ. تحالف الساحل (Alliance Sahel)

أنشأ هذا التحالف بمبادرة فرنسة– ألمانية في جويلية 2017، حيث شكل فضاء للتبادل والتنسيق بين عدد من المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف ودول مجموعة الساحل الخمس (G5 Sahel) . وضمت هذه المبادرة كل من فرنسا، المملكة المتحدة، ألمانيا، لوكسمبورغ، إسبانيا، إيطاليا، البنك الدولي، البنك الإفريقي للتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي.

---

[1] Ibid.

[2] قط سمير، **إنشاء مجموعة الدول الخمس في الساحل هل أصبحت الجزائر دولة متجاوزة في الساحل ؟**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، سبتمبر 2017. ص633.

[3] European Council on Foreign Relations, Op, Cit. (Access : 12 March 2026 at 16h00).

كما يُعدّ كلٌّ من الدنمارك، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولي (USAID– United States Agency for International Development)، وهولندا، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس (Bill and Melinda Gates)، أعضاء مراقبين في هذا التحالف[1].

ويلتزم تحالف الساحل بالتنسيق مع شركائه في ست مجالات عمل ذات أولوية. وتمثل المشاريع المعنية، التي يتم تقييم أدائها بشكل منتظم، ما مجموعه 7.5 مليار يورو من الموارد المالية الموزعة على مدى خمس سنوات. وتهدف هذه المشاريع أساسًا إلى تسريع وتيرة الإنجازات على أرض الواقع لفائدة سكان منطقة الساحل، لا سيما في المناطق الأكثر هشاشة. وتتمثل مجالات الاستثمار الستة ذات الأولوية في: قابلية توظيف الشباب والتعليم، الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي، الطاقة والمناخ، الحوكمة واللامركزية والخدمات الأساسية وأخيرا الأمن الداخلي[2].

ب. استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنمية والأمن في منطقة الساحل (The EU Strategy for Development and Security in the Sahel)

تم إطلاق هذه الاستراتيجية سنة 2011، حيث رأى قادة الاتحاد الأوروبي أن تحسين التنمية والأمن في منطقة الساحل من شأنه أن يساهم في الحدّ من هجرة السكان، وتقليل مخاطر الهجمات على الأراضي الأوروبية، والاتجار غير المشروع، وكذلك المشاكل المتعلقة بإمدادات المحروقات. تهدف استراتيجية الساحل إلى إيجاد تكامل وتنسيق بين الإجراءات الداعمة للتنمية وتلك الموجهة لتحسين أمن المنطقة، وهو ما يُعرف بـ "الترابط بين الأمن والتنمية–Nexus Security) Development". وتحدد هذه الاستراتيجية أربعة محاور رئيسية هي: التنمية، والحكامة الرشيدة، وحلّ النزاعات الداخلية، العمل السياسي والدبلوماسي، الأمن وسيادة القانون ومكافحة العنف والتصدي لظاهرة التطرف[3].

[1] Action Contre la Faim, **SAHEL pour une nouvelle approche du développement**. P2. (Available on : https://www.actioncontrelafaim.org/app/uploads/sites/2/2018/05/ACF_Rapport_Sahel_12p_web.pdf (12 March 2016 at 16h45).

[2] Ibid.

[3] Parlement Européen, **Sahel: stratégie de l'UE pour la sécurité et le développement**, Briefing Mai 2016. Available on : https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2016/582013/EPRS_BRI(2016)582013_FR.pdf (13 March 2026 at 15h37).

يجدر بالذكر أن المبادرة الأوروبية مست في بداية الأمر كلا من موريتانيا والنيجر ومالي، لتشمل في مارس 2014 كلا من بوركينا فاسو وتشاد. وفي عام 2015، أكّد مجلس الاتحاد الأوروبي على أهمية هذه الاستراتيجية وملاءمتها، مع إدخال بعض التعديلات عليها. وفي هذا صدد تم تبني "خطة العمل الإقليمية 2015–2020" في إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل من أجل تعزيز البعد الأمني نتيجة ظهور مخاطر جديدة مرتبطة بسقوط النظام في ليبيا، والتمردات في شمال مالي، وتصاعد نفوذ تنظيم داعش/الدولة الإسلامية [1].

ج. مبادرة بان-ساحل الأمريكية Pan–Sahel Initiative

في سنة 2002، أطلقت الولايات المتحدة مبادرة بان–ساحل، التي كانت بمثابة بداية وجود عسكري غربي مستمر في عدة دول في المنطقة، ولا سيما في مالي، النيجر، تشاد، وموريتانيا، قبل أن تمتد سنة 2005 إلى بوركينا فاسو ضمن إطار برنامجها اللاحق، "الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب"[2]. وقد خصص لمبادرة بان–ساحل ما قيمته 6.2 مليون دولار وجهت لتدريب قوات الدول المشاركة[3]، فضلا على مساعدتهم على حماية أراضيهم من الهجمات وعمليات التسلل التي تقوم بها الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة. كما تم رفع ميزانية المبادرة إلى ما بين 120 و132 مليون دولار لعام 2005، وإلى ما بين 350 و400 مليون دولار لتغطية السنوات الخمس التي تلت عام 2005، وهو ما يعني إمكانية تدريب عدد أكبر من القوات وتزويدها بوسائل ومعدات المراقبة والحراسة[4].

خلاصـــــــة

في ختام هذا الفصل، يمكننا استنتاج أنه تم توسيع مفهوم الأمن خاصة مع ظهور مدرسة كوبنهاجن، لينتقل من صورته التقليدية المبنية على البعد العسكري من أجل حماية الأمن القومي

[1] Ibid.
[2] Tricontinental : Institut de recherche sociale, **Le Sahel En Quête De Souveraineté**, Dossier n° 91, Aout 2025. P17.
[3] Group, c., **"Islamist terrorism in the sahel : fact or fiction ?"**. Africa report (n° 92), 2005, 31, March. P26 (Original reference : Chouaib Abderrahmani, **The growing American role in the African Sahel region and its repercussions on French strategic interests**, Human and Social Sciences Journal, Volume 10, Issue 01, Jun 2024. P75.)
[4] Ibid.

للدولة إلى صورة توسعية ليشمل بالإضافة إلى البعد العسكري أبعادا أخرى سميت بالقطاعات هي: القطاع العسكري، القطاع السياسي، القطاع الاقتصادي، القطاع الاجتماعي والقطاع البيئي. من جهة أخرى، إن التحولات التي شهدها النظام الدولي أدت إلى ظهور تهديدات غير تقليدية سميت بالتهديدات اللامتماثلة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات والهجرة غير النظامية وغيرها من التهديدات التي مست منطقة الساحل الإفريقي نتيجة ضعف مؤسسات الدولة وانتشار الفقر واتساع المجال الصحراوي. كل ذلك أدى إلى تنامي نشاط الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الأمر الذي ساهم في زيادة اهتمام القوى الدولية والإقليمية بهذه المنطقة الإستراتيجية ودفعهم لإطلاق مبادرات وأليات من شأنها تعزيز الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي. بيد أن نجاح هذه الجهود يظل مقرونا بمعالجة الأسباب التي أدت لحالة عدم الاستقرار، وليس الاعتماد على الحلول الأمنية فقط.

الفصل الثاني

مبادئ السياسة الأمنية الجزائرية وهشاشة الدولة في منطقة الساحل

تمهيـــــــــد

يستند الفعل الجزائري الخارجي على سلسلة من المبادئ جعلت منه فاعلا وسيطا في حل عدة أزمات انطلاقا من البعد التاريخي كمرجعية لها، مرورا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحسن الجوار وصولا إلى حل الأزمات بالطرق السلمية وحق الشعوب في تقرير مصيرها وغيرها، بالاعتماد على جملة من القدرات الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية والبشرية[1]. بيد أن الهشاشة البنيوية التي تعرفها دول الساحل الإفريقي وتفشي التهديدات اللامتماثلة على غرار ظاهرة الإرهاب وتهريب المخدرات والمتاجرة بالسلاح والهجرة غير المنتظمة، فضلا عن الهشاشة الاجتماعية والتعصب القبلي الذي تغذيه الأنظمة الحاكمة من جهة والقوى الأجنبية من جهة أخرى، جعل من منطقة الساحل الإفريقي بؤرة توتر إقليمي تصدر التهديدات إلى دول الجوار، الأمر الذي يقوض الاستقرار والأمن في المنطقة ويدفعها نحو الانفجار.

المبحث الأول: الأسس المرجعية للسياسة الأمنية الجزائرية

المطلب الأول: المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الجزائرية

ترتكز السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ والثوابت النابعة من تاريخها النضالي وكذا مرجعيتها الدستورية، والتي تعكس توجهاتها ومواقفها في فضائها الإقليمي والدولي. وتحظى هذه المبادئ بأهمية بالغة في منطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص، إذ تشكل بوصلة توجه تحركات الجزائر الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين. ولعل من أبرز هذه المبادئ، مبدأ الاستقلال الوطني والحفاظ على الوحدة الترابية فضلا عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

أولا: مبدأ الحفاظ على الوحدة الترابية والاستقلال الوطني

يعتبر مبدأ حماية الاستقلال الوطني، أهم مبدأ يحكم ويوجه سلوك الجزائر الخارجي في محيطها الإقليمي والدولي، ويتجسد هذا المبدأ من خلال الدفاع عن السيادة الكاملة والوحدة الإقليمية التامة

[1] بالجيلالي محمد، **المبادئ الناظمة للسلوك الجزائري الخارجي حيال منطقة الساحل الإفريقي**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 1، 2024. ص 2.

وعدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار[1]، حيث نصت المادة 14 من الدستور الجزائري 2020: "تمارس سيادة الدولة على مجالها البري، ومجالها الجوي، وعلى مياهها.

كما تُمارس الدولة حقها السيد الذي يقره القانون الدولي على كل منطقة من مختلف مناطق المجال البحري التي ترجع إليها".

ونصت المادة 15 من نفس الدستور الجزائري على أنه: "لا يجوز البتة التنازل أو التخّلي عن أي جزء من التراب الوطني".

وعليه فإن حماية استقلال الجزائر الوطني يستلزم اتخاذ قراراتها الخارجية بعيدا عن أي ضغط أو إكراه خارجي، ولذلك حددت مهمة الجيش الوطني الشعبي في حماية سلامة إقليمها الترابي، والدفاع عن وحدتها الوطنية، ورفض اللجوء إلى الحرب في علاقاتها الخارجية ودعوتها إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي وتنمية علاقات الصداقة والتعاون المثمر بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المشتركة[2].

ثانيا: مبدأ التعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

نص ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية (الفقرة 7) على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما نصت عليه العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية، مثل الإتحاد الإفريقي. وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، وذلك انطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها، خصوصا إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها غير متجانسة[3].

في ذات السياق، تنص المادة 33 من الدستور الجزائري على أن: "تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة،

---

[1] عبد الغني عجيني، **سفيان سخري، مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في بيئة إقليمية مضطربة بين مساعي الاستمرار وضرورة التغيير**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، جوان 2025. ص 339.

[2] مماد صليحة، **محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران (2)، 2019/2018 ص ص .127-128. نقلا عن: عبد الغني عجيني، سفيان سخري، مرجع سابق. ص339.

[3] مرحوم عبد الرحيم، **ملامح السياسة الخارجية الجزائرية**، مجلة الحقوق والحريات، عدد خاص، 2017. ص 31.

وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه"[1]. وعليه، فإن السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى بقوة مبدئ احترام سيادة الدول كما أنها ترى أن تحقيقه لا يكون إلا بوجود دعائم ضامنة كالامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول[2].

ثالثا: التسوية السلمية للنزاعات

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة، ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية، كما جاء في المبدأ الثاني منه ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتحكيم والتسوية القضائية من اجل الحفاظ على السلم والأمن[3]. وفي الإطار نفسه، تنص المادة 31 من الدستور الجزائري 2020 في فقرتيها الأولى والثانية:

"تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها.

تبذل الجزائر جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.

يمكن للجزائر، في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، أن تشارك في حفظ السلم"[4].

بمعنى أنه تسعى الجزائر لحل الخلافات الدولية بطريقة سلمية بعيدا عن استعمال القوة، وتدعو إلى حل النزاعات بالطرق السلمية عبر الوساطة والمساعي الحميدة، وهو ما يتضح من خلال الوساطة التي قادتها الجزائر لحل مختلف النزاعات الإقليمية أو الدولية[5].

---

[1] دستور 2020 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. يمكن تحميله من الموقع الرسمي: https://www.joradp.dz/TRV/AConsti.pdf .
[2] مرحوم عبد الرحيم، مرجع سابق. ص 31.
[3] مرحوم عبد الرحيم، مرجع سابق. ص 29.
[4] دستور 2020 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سابق.
[5] سارة بوحادة، **السياسية الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار في ظل التحولات الإقليمية الراهنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2019. ص 51.

رابعا: مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير

يكتسي مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير أهمية بالغة في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، لأنه بفضل دبلوماسية الثورة تمكنت الجزائر من انتزاع القرار الأممي رقم 1514 المتصل بحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال" يوم 14 ديسمبر 1960 وذلك بفضل الجهود الدبلوماسية لمناضلي الوفد الجزائري الذين خاضوا معارك كبيرة، كان لها صدى على مستوى اجتماعات اللجنة السياسية للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشرة التي تزامنت مع مظاهرات 11 ديسمبر التي أكدت للعالم إصرار الشعب الجزائري على حقه في تقرير المصير واسترجاع سيادته[1]. وقد أكدت المادة 32 من الدستور الجزائري 2020 على هذا المبدأ حيث نصت صراحة: "الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري".

وتعتبر الجزائر البلد المتضامن من دون شرط مع حركات التحرر عبر العالم، ولعل أبرز مثالين عن ذلك هو مساندتها للشعبين الفلسطيني والصحراوي في تقرير المصير (القضية الفلسطينية – جبهة البوليساريو)[2].

المطلب الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية

أولا: تعريف العقيدة الأمنية

تعرف العقيدة الأمنية على أنها مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المنظمة والمترابطة التي توجه سلوك الدولة الأمني (تعاوني / غير تعاوني) وقراراتها على المستوى المحلي والدولي والتي تحدد نظرة وقراءة قادتها لبيئتهم الأمنية؛ كيفيات استخدام القوة القومية بكافة أشكالها (اقتصادية، سياسية عسكرية أو غيرها)، كيفية توظيف هذه القوة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وأخيرا، طبيعة الوسائل والأدوات المستخدمة (عسكرية، دبلوماسية أو غيرها) لتطبيق مبادئ العقيدة وأهدافها على أرض الواقع[3].

---

[1] بوزيد عائشة، **هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية "قضية الصحراء الغربية نموذجا"**، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2016-2017. ص 132-133.

[2] سارة بوحادة، مرجع سابق. ص 51.

[3] غراف عبد الرزاق، **دور العقيدة الأمنية الجزائرية في إدارة الأزمات جنوب المتوسط : الأزمة الليبية نموذجا**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي "أم البواقي. ص 240-241. (مقال متاح على الرابط: https://dspace.univ-

وترتبط العقيدة الأمنية بالوحدة المرجعية للأمن (الدولة، الجماعة، الفرد..)، والقيم الواجب حمايتها (وحدة الإقليم، السيادة، الرفاه الاقتصادي...)، وطبيعة التهديدات (اقتصادية، سياسية، عسكرية، هوياتية..). كما ترتبط كذلك بالوسائل والأدوات المتوفرة أو الواجب توفيرها لتحقيق الأمن، وأي هذه الوسائل أنجع، ثم بالإستراتيجية الواجب انتهاجها لتحقيق أكبر المكاسب بأقل التكاليف، مع تحديد تكلفة هذه الإستراتيجية بالنسبة للنفقات العمومية، مع التمييز بين الأهداف الآنية والمتوسطة وبعيدة المدى[1].

ثانيا: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

تستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من مبدئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو أحد المبادئ الثابتة لسياستها الخارجية ومن هنا نلاحظ الترابط بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية.[2] وقد مرت العقيدة الأمنية الجزائرية بمراحل ومحطات هامة منذ ثورة التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي ساهمت في بلورتها وتكيفها مع المعطيات والظروف المحلية والاقليمية والدولية[3].

وترتكز العقيدة الأمنية الجزائرية على ثلاث مرتكزات أساسية فضلا عن البعد البراغماتي، وذلك منذ تسعينيات القرن الماضي وتتمثل في: العامل التاريخي، العامل الجغرافي والعامل الإيديولوجي[4].

أ. العامل التاريخي

تعتبر أفكار ثورة التحرير الوطني أحد أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة الاستقلال. حيث ساهمت ثورة 1 نوفمبر 1954 بشكل عام في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر عقب الاستقلال. ويجدر بالذكر أن عملية بناء الدولة وبناء عقيدتها الأمنية

---

ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/14036/1/%D8%A3-%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81_%D8%B9%D8%A8%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B2%D8%A7%D9%82.pdf)

[1] إلياس قسايسية، **العقيدة الأمنية للدولة بين حتميات الجغرافيا ومتطلبات الديمغرافيا وإكراهات النظام الدولي**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 3، 2021. ص 155.

[2] رياض بوزرب، **استراتيجية الأمن القومي الجزائري: إدراك - تهديد – استجابة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة -1-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019. ص 77.

[3] سليم بوسكين، **العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيّف مع التهديدات الجديدة**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10 ، العدد 02 ، سبتمبر 2019. ص 1334.

[4] مرجع سابق، ص 1334-1335.

ورسم التزاماتها داخليا وخارجيا خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي[1] فضلا على توظيف ثقلها السياسي، الجغرافي والسكاني في صياغة تصورها الأمني بوصفها قائدة في قارة إفريقيا[2]. وعليه، فإن العامل التاريخي ساهم بفعالية في صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية وحدد أسسها من خلال تمييز الدولة بين الصديق والعدو من جهة، وتحديد المخاطر والتهديدات والتحديات الأمنية الناتجة عن الحروب والنزاعات البينية التي حدثت في الماضي سواء كانت صراعية توسعية أو تنافسية من أجل الهيمنة[3].

ب. العامل الجغرافي

تعتبر الجغرافيا عاملا مهما ومحددا للعقيدة الأمنية الجزائرية وبنائها، فموقع الجزائر في نقطة تقاطع إستراتيجية مهمة بتوسطها لعدة دول مغاربية وتوسطها لكيانين ضخمين هما: الاتحاد الأوروبي من الجهة الشمالية، والعمق الإفريقي من الناحية الجنوبية، فهذه النقطة الإستراتيجية من الناحية الأمنية، جعلت الأمن الجزائري ينكشف على عدة جهات، ما دفع بالعقيدة الأمنية الجزائرية أن تأخذ بعين الاعتبار هذا الانكشاف الأمني[4].

بفضل موقعها الجغرافي كدولة تتواصل مع سبع دول معظمها غير مستقر، تُولي الجزائر اهتمامًا كبيرًا لتأمين حدودها التي يبلغ طولها نحو 6343 كيلومترًا، والتي تُعد مسامية نسبيا (قابلة للتسلل). وباعتبارها قد عانت سابقًا من ويلات الإرهاب خلال العشرية السوداء (1990–2000)، فإن الجزائر لا ترغب إطلاقا في الانزلاق مجددا نحو الفوضى، خاصة وأن الإرهاب المتبقي قد أخذ المناطق الحدودية الجنوبية ملجأ في ظل وجود بؤر توتر في هذه المناطق. وعليه، تجد الجزائر نفسها معرضة من جميع الجهات لحالة من انعدام الأمن الناتجة عن انتشار الجماعات المسلحة وشبكات التهريب بمختلف أنواعها، والتي غالبًا ما توجد بينها روابط واتصالات متداخلة[5].

---

[1] صالح زياني، **"تحولات العقيدة المنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"**، مجلة المفكر، العدد 5، 2010. ص 290.

[2] رياض بوزرب، مرجع سابق. ص 78.

[3] إسماعيل زروقة، **انضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر الأفريقية كاستراتيجية براغماتية لتعظيم المصالح**، مداخلة للمشاركة في الملتقى الوطني الإفتراضي الموسوم : دور الأليات غير العسكرية في إعادة بناء الأمن على المناطق الحدودية للجزائر "نحو تفعيل مقاربة الأمن الشامل"، مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السايسية، 14 جوان 2021. ص 10.

[4] رياض بوزرب، مرجع سابق. ص 79-80.

[5] Aomar Baghzouz, **La politique de sécurité de l'Algérie au Sahel depuis les révoltes arabes**, STRATEGIA, Revue des Etudes de Défense et de Prospective, N° 07, premier semestre 2017. P26-27.

ج. العامل الإيديولوجي

أثرت التحولات العالمية وكذا التحولات الداخلية للجزائر مع نهاية ثمانينات القرن الماضي على التوجهات الإيديولوجية التي ظلت مصدرا للعقيدة الأمنية الجزائرية لعدة عقود. فأحداث 05 أكتوبر 1988 التي شهدتها البلاد، وضعت أمنها القومي أمام امتحان صعب، لاسيما أن البلد كان يمر بتحولات عميقة ضمن مستويات مختلفة وعلى رأسها الجبهتين السياسية والاجتماعية. وبحكم تزامن ذلك الانفجار مع تحولات هامة على المستوى الدولي كانهيار المعسكر الشرقي وأفول أيديولوجيته، لتحل محلها الإيديولوجية الليبرالية[1].

إن الهدف من تبني الجزائر للإيديولوجية الجديدة (الليبرالية) هو الحفاظ على أمنها، كما كان لها رغبة في مباشرة العديد من الإصلاحات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو حتى على مستوى الاحتراف داخل المؤسسة العسكرية. أي أنه حدث تحول هام في العقيدة الأمنية الجزائرية لتتلاءم وعملية التحول المرن نحو الديمقراطية، وكذا مواكبة المتطلبات الجديدة التي أخذت تفرضها التحولات التي يمر بها العالم ككل[2].

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

أولت السياسة الخارجية الجزائرية أهمية بالغة للدائرة الإفريقية، حيث ترتبط الجزائر بإفريقيا ارتباطا وثيقا تاريخيا وجغرافيا واقتصاديا، وبناء على هذه المرتكزات تبرز خصوصية العلاقات والمصالح الجزائرية في إفريقيا، الأمر الذي جعلها أحد المحاور التي توليها الجزائر اهتماما كبيرا. ولقد حرصت الجزائر على تدعيم العلاقات الجزائرية الإفريقية في مختلف المجالات والأصعدة، حيث تبلور ذلك في عدة محافل ومنتديات إفريقية كانت تهدف في معظمها إلى تعميق العلاقات الجزائرية الإفريقية[3].

وتشكل الصحراء العمق الإفريقي للجزائر، إذ تمثل مجالا جغرافيا تتقاطع من خلاله مع منطقة الساحل الإفريقي، حيث تشترك الجزائر حدودها مع كل من: النيجر، مالي وموريتانيا. وبذلك

[1] صالح زياني، مرجع سابق. ص 291-292

[2] نفس المرجع. ص 292.

[3] وهيبة دالع، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا (1999-2016)**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 7، جوان 2025. ص 8.

يعتبر البعد الإفريقي أحد أركان الشخصية الجزائرية الذي يؤثر بشكل كبير في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية[1] وفق محددات تتماشى وخصوصية منطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص. ولعل أبرز هذه المحددات المرتبطة بالجزائر نذكر: المحدد الجيوسياسي، المحدد الأمني، المحدد الاقتصادي، المحدد الثقافي والمحدد الدولي والإقليمي[2].

أولا: المحدد الجيوسياسي

تحظى الجزائر بموقع جغرافي متميز في شمال القارة الإفريقية، متوسطة بلدان المغرب العربي، وتتمتع بحدود مع كل دول المنطقة المغاربية، إضافة لحدودها مع دولتين من دول الساحل الإفريقي، وهي أكبر دول إفريقيا مساحة منذ جويلية 2011 (عقب تقسيم السودان)، بمساحة تقدر بـ 2.381.741 كيلومتر مربع[3]، مما يجعل تأمين الحدود البرية الممتدة ومعظمها ذات طابع صحراوي، يفرض أعباء مالية وعسكرية إضافية، كما تشكل شساعة الصحراء وطول حدودها البرية ميزة جيوسياسية تتمثل في العمق الجغرافي والعزلة النسبية عن الساحل الإفريقي[4].

تمتد حدود الجزء الجنوبي من الأراضي الصحراوية على أكثر من 80٪ من طول الحدود الجزائرية. ونظرا لطبيعتها التضاريسية واتساعها، فإنها تعدّ أكثر سهولة للاختراق، كما أن مراقبتها تتطلب موارد بشرية وتقنية كبيرة. وتزداد صعوبة هذه المراقبة بسبب ضعف الكثافة السكانية، خاصة في أقصى الجنوب، حيث قد يتطلب الانتقال من مركز سكاني إلى آخر قطع مسافات تتجاوز 700 كيلومتر[5].

في ذات السياق وبحكم موقعها الجغرافي المتاخم لمنطقة الساحل الإفريقي، تمتد الحدود التي تفصل الجزائر عن مالي بطول يبلغ 1376 كلم، وتشمل منطقة صحراوية تعبرها طرق تجارية. أما مع النيجر، فيبلغ طول الحدود مع الجزائر 956 كلم، وتغطي منطقة صحراوية بها مسالك

---

[1] نفس المرجع. ص 11.

[2] محمد سفيان بوخبزة وحجاج مراد، مرجع سابق. ص 137.

[3] أمينة بن نافلة، **الأمن الوطني الجزائري بين التهديدات الأمنية الإقليمية وبناء الأمن في منطقة الساحل والصحراء**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 10، ماي 2018. ص 303.

[4] عبد القادر عبد العالي، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الاقليمي والتحديات الأمنية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 7، جويلية 2014. ص 13.

[5] Hocine Labdelaoui, **La gestion des frontières en Algérie**, Institut universitaire européen -Robert Schuman Centre for Advanced Studies-, RAPPORT DE RECHERCHE, CARIM-RR 2008/02. P3.

تعبرها قوافل التجار والطوارق. أما في الشرق، تمتد الحدود الجزائرية مع ليبيا على طول 982 كلم، ولا تختلف كثيرًا عن حدود الجزائر مع بقية الدول الصحراوية. وعليه، فإن اتساع الصحراء وطول الحدود يجعل مراقبة حركة الأشخاص أمرا صعبا للغاية. وإلى هذه الصعوبة الجغرافية، يجب إضافة قدرة المهربين والمرشدين على تغيير المسارات، فضلا على استخدام وسائل نقل وتوجيه متطورة[1].

ثانيا: المحدد الأمني

شكلت منطقة الساحل والصحراء في السنوات الأخيرة، واحدة من أكثر البيئات الأمنية إنتاجا للتهديد في العالم، وهذا لعوامل عديدة أهمها ضعف المؤسسات السياسية والدستورية في أغلب هذه الدول، إضافة لغياب الشرعية التي يجب أن تتمتع بها السلطة السياسية انطلاقا من مسار ديمقراطي سليم وصولا إلى الحكم الراشد، ومرورا بمتطلبات العملية الانتخابية النزيهة[2].

من جهتها، مرت الجزائر بتجربة عدم استقرار داخلي نتيجة التمرد الإرهابي المسلح استمر لعقد من الزمن (تسعينيات القرن الماضي)، ولطالما ساعدت التضاريس الداخلية (وجود سلاسل جبلية ممتدة وغابات كثيفة ومساحات شاسعة من الصحراء) في صعوبة التعامل مع الارهاب، كما أن الحدود الجوارية للدول المحيطة بالجزائر أصبحت تطرح الكثير من المشاكل الأمنية، أبرزها: الهجرة غير المنتظمة، الجريمة المنظمة، المتاجرة بالسلاح والإرهاب الذي اتخذ من دول الجوار ملاذا له[3].

من الواجب التنويه على أن تجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب جعلتها تنظر لهذا الملف الحساس بحذر في سياستها الخارجية، بالرغم من مساهمة الجزائر الفعالة في تصدير تجربتها الناجحة لدول الجوار، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. ناهيك عن أن خشية الجزائر من انتقال التهديدات الأمنية في منطقة الساحل إلى حدودها نتيجة للعوامل الجيوسياسية المساعدة،

[1] Ibid.

[2] أمينة بن نافلة، مرجع سابق. ص 298.

[3] عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق. ص ص 14-15.

جعلها تهتم بالعمل على ايجاد حلول للمشاكل الأمنية في المنطقة وذلك بالتنسيق مع حكومات هذه البلدان وتقديم مساعدات إليها انطلاقا من تجربتها[1].

ثالثا: المحدد الاقتصادي

تتمتع الجزائر بمقدرات وإمكانات وموارد اقتصادية طبيعية هامة ومعتبرة، جعلتها تتميز اقتصاديا عن دول جوارها المغاربي ودول جوارها الجنوبي، سواء كانت هذه الدول من فضاء دول الساحل الإفريقي، أو من دول القارة السمراء بشكل عام، إذ يصنف الاقتصاد الجزائري ضمن قائمة أكبر عشرة اقتصاديات في إفريقيا، حيث تعتبر الجزائر رابع أكبر دولة إفريقية من حيث الناتج المحلي الإجمالي[2]. في ذات السياق، تعتبر الجزائر من بين أكبر الدول المصدرة للنفط في إفريقيا ورابع مصدر للغاز عالميا، هذا ما يجعلها في أريحية مالية مقارنة بالدول المجاورة لها خاصة الجنوبية منها[3].

ونظرا لوضعها الاقتصادي الإيجابي، تأخذ الجزائر مسارا جادا من أجل بلوغ مستوى عال من التنمية الاقتصادية، وهو ما يفضي إلى التنمية الاقتصادية للبيئة الإقليمية المجاورة المتمثلة في دول الساحل الإفريقي الذي هو في مقدمة الأولويات للسياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي. فالمحدد الاقتصادي يتحكم في مدى فاعلية أدوار الدول حيال محيطها الإقليمي، الوضع الذي يجعل ذلك مرتبطا بمكانة الدولة في مدركات المجموعة الدولية، فحجم قدرات الدولة لمقوماتها الاقتصادية يؤهلها للقيام بأدوار وبأداء فعال[4].

رابعا: المحدد الثقافي

يعتبر المحدد الثقافي أقل أهمية مقارنة بالمحددات الأمنية والجيوسياسية والاقتصادية في تحديد السلوك الخارجي للدول، غير أن هذا لا يلغي دور المحددات الثقافية في التأثير على السياسة الخارجية الجزائرية تجاه محيطها الإقليمي خاصة تجاه منطقة الساحل الإفريقي. يتميز المجتمع

---

[1] محمد سفيان بوخبزة وحجاج مراد، مرجع سابق. ص 139.

[2] مماد صالحة، **محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي**، رسالة دكتوراه، جامعة وهران 2 "محمد بن أحمد"، 2019. ص 122. نقلا عن: د.ذ.ك، **" أكبر عشرة اقتصاديات في إفريقيا"**، تاريخ النشر11: أفريل 2017، تاريخ الدخول: 20 أفريل 2018.

[3] محمد سفيان بوخبزة وحجاج مراد، مرجع سابق. ص 140.

[4] محمد أيمن بلخوني وجمال درويش، **السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي بين حتمية الدور وفاعلية الأداء**، المجلة السياسية العالمية، المجلد 9، العدد 2، 2025. ص 230.

الجزائري بانتمائه الإسلامي والعربي والأمازيغي للمجتمع، مما يؤثر على توجه السياسة الخارجية للجزائر وموقفها إزاء القضايا العالمية المختلفة لاسيما تلك التي ترتبط بهذه الخصائص الثقافية[1]. أما بالنسبة لمنطقة الساحل الإفريقي، يعتبر المحدد الثقافي ذو أهمية في تحديد هوية المجتمعات الواقعة في منطقة الساحل، كما أن لهذا العامل تأثير على تشكيل الطبقات السياسية وعلاقات السلطة في دول الساحل. وعلى ضوء ذلك، فإن الخصائص الثقافية لا بد وأن تلقى اهتمام صانع القرار الجزائري عند صياغة السياسة الخارجية اتجاه دول الساحل الإفريقي[2].

ومن مظاهر المحدد الثقافي في صياغة السياسة الخارجية الجزائرية، يبرز اهتمام صانع القرار الجزائري بالدبلوماسية الروحية. حيث تتميز منطقة الساحل بانتشار الطرق الصوفية التي تأخذ جذورها من الجزائر على غرار الطريقة التيجانية والقادرية والسنوسية، وذلك بفضل الدعاة وقوافل التجار الذين أوصلوا هذه الطرق إلى غاية بلدان الساحل الإفريقي. ويعتبر إقليم التوات (جنوب غرب الجزائر) أبرز من ساهم في انتشار هذه الطرق الروحية في منطقة الساحل الإفريقي، والذي يعتبر منطقة مجاورة جغرافيا لها، كما يشتركان في العديد من الخصائص[3]. ويبرز تفعيل الجزائر للدبلوماسية الدينية (الروحية) من خلال تعزيز نشاط الزوايا الصوفية خاصة التيجانية في منطقة الساحل، حيث ينعكس ذلك بتحقيق عدة أهداف لعل أبرزها محاربة ظاهرة التطرف والإرهاب المنتشرة في منطقة الساحل، فضلا على نشر قيم الإسلام الوسطي المعتدل المبنية على التسامح والمحبة[4].

خامسا: المحدد الإقليمي والدولي

لقد شهدت السياسة الدولية تغيرا دفع بالجزائر لتعيد النظر في الكثير من السياسات التي انتهجتها، وفرضت عليها أن تفعل دورها كلاعب إقليمي في المنطقة، بحكم ما تمنحها لها الموارد الداخلية

---

[1] محمد سفيان بوخبزة، **السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي التحديات والفرص 2014-2024م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، السنة الجامعية 2024-2025. ص ص 105-106.

[2] نفس المرجع. ص 106.

[3] إبراهيم براهيمي وبوسماحة الطيب، **التصوف وطرقه بالجزائر وتأثيراته على دول الساحل**، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والإجتماعية، المجلد 11، العدد 2، 2025. ص 114.

[4] مماد صليحة، **محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران (2)، السنة الجامعية 2019/2018. ص 304.

والموقع الجغرافي، بل وحتى باعتبارها دولة إقليمية مؤثرة على مستوى شمال إفريقيا ودول الساحل وعلى مستوى دول المغرب العربي. ولعل أهم الأحداث والتغيرات الاقليمية التي تتطلب من السياسة الخارجية الجزائرية مواجهتها ومعالجتها، نذكر في هذا الصدد تغير النظم السياسية لدول الجوار وموقف الجزائر من النخب الحاكمة الجديدة، الوضع الذي يفرض على الجزائر العديد من التحديات وضرورة مد نفوذها السياسي لإعادة الاستقرار لهذه البلدان[1] خاصة تلك التي شهدت سلسلة من الانقلابات العسكرية على غرار مالي والنيجر وبوركينافاسو.

أما على الصعيد الدولي، فقد أدى تدخل الناتو في ليبيا سنة 2011، والتدخلات الفرنسية في مالي والنيجر، ثم الحضور الروسي عبر مجموعة فاغنر، إلى تعقيد المشهد الأمني في المنطقة بدل تحقيق الاستقرار، ونتج عن ذلك تصاعد تهديدات جديدة أبرزها الإرهاب العابر للحدود، الجريمة المنظمة، والهجرة غير المنتظمة التي جعلت الحدود الجزائرية الجنوبية عرضة لمخاطر متزايدة. كل ذلك دفع بالجزائر لتغيير سياستها الخارجية تجاه دول منطقة الساحل، وذلك باعتمادها على استراتيجية شاملة تجمع بين التدابير الأمنية (تعزيز المراقبة والعمليات الاستباقية)، والمساعي الدبلوماسية (رفض التدخل الأجنبي ودعم التسويات السلمية مثل اتفاق الجزائر 2015)، والبرامج التنموية في الجنوب[2].

من جهة أخرى، كان لحرب أوكرانيا تداعيات على سوق الطاقة في العالم، الوضع الذي زاد من اهتمام القوى الدولية بمنطقة الساحل الإفريقي. كما أدت الحرب الأكرانية الروسية إلى نقص الصادرات الغذائية لدول الساحل، مما دفع الجزائر لاتخاذ خطوات استباقية راجعت من خلالها علاقاتها بدول الجوار الجنوبي تفاديا لانتشار المجاعة والنزوح الجماعي وما يرافقه من تهديدات أمنية[3].

[1] عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق. ص ص 16-17.
[2] يونسي وليد وبن سليمان عمر، **التدخلات العسكرية الأجنبية في الساحل الافريقي وانعكاساتها على أمن الحدود الجزائرية**، مجلة أبحاث، المجلد 10، العدد 2، 2025. ص 535.
[3] محمد سفيان بوخبزة وحجاج مراد، مرجع سابق. ص 141.

المبحث الثاني: الهشاشة البنيوية للدولة في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الهشاشة السياسية وضعف بناء الدولة

أولا: الانقلابات العسكرية وتحول الفاعل السياسي

تعيش منطقة الساحل لحظة تاريخية فارقة تتقاطع فيها مسارات العنف السياسي، والاختلال المؤسسي، والتحولات الجيوسياسية الكبرى، لتعيد رسم حدود التهديدات الأمنية على المستويين الإقليمي والعالمي. فخلال العقد الأخير، لم يعد الساحل مجرد فضاء هامشي يعاني من هشاشةٌ مزمنة، بل تحول إلى مركز دينامي للعنف المنظم، يختبر قدرة النظام الدولي على ضبط تفاعلاته المتسارعة[1].

لقد عرفت منطقة الساحل الإفريقي ثلاث موجات من الانقلابات العسكرية موزعة على فترات مختلفة. فالموجة الأولى التي تزامنت مع مرحلة ما بعد الاستقلال، أي انقلابات قام بها الجيل الأول (بدءا من 1960 إلى أواخر سبعينيات القرن الماضي)، حيث كانت لهذه الانقلابات دوافع إيديولوجية مرتبطة بالحرب الباردة والتدخلات الخارجية. وفيما يخص مسوغات الانقلابات التي قام بها الجيل الثاني (الموجة الثانية: من 1990 إلى 2005)، فارتكزت بالأساس على التحول الديمقراطي الذي شهدته القارة الإفريقية، والذي نتج عنه أزمات انتخابية وتراجع للأداء السياسي حال دون تحقيق إصلاحات في ظل برامج التكييف الهيكلي. أما الموجة الثالثة للانقلابات والتي قام بها الجيل الثالث (2020 إلى يومنا هذا)، فكانت نتيجة إخفاقات داخلية متراكمة ارتبطت بهشاشة أنظمة الحكم المدنية وفسادها، وضعف البنى السياسية والأمنية[2].

لقد أدى وصول النخب العسكرية إلى الحكم بين 2020 و2024 في عدد من دول الساحل، إلى إعادة هندسة المشهد السياسي الإقليمي، حيث أصبحت الجيوش فاعلا سياسيا مباشرا عوض التزامها بواجبها الدفاعي وحماية الدولة ومؤسساتها من الانهيار. كما ساهم انهيار الثقة بين الدولة والمجتمع بسبب الحكومات السابقة في اتساع نطاق عمل التنظيمات المسلحة التي وجدت في

[1] المصطفى الرزرازي، **مسارات انتاج العنف السياسي في الساحل: من الهشاشة البنيوية إلى مركزية الإرهاب العالمي**، Policy Brief، Policy Center for the New South، رقم 25/49، أكتوبر 2025. ص 3.
[2] المصطفى الرزرازي، مرجع سابق. ص 4.

غياب الدولة فرصة لإعادة بناء سردياتها وربطها بمظلومية محلية ذات بعد اجتماعي وقبلي. وبذلك، اندمجت خطابات المقاومة ضد التهميش والفقر مع الأدبيات العقائدية العابرة للحدود، مولدة نمطا جديدًا من العنف السياسي الهجين، حيث يصعب الفصل بين الديني والسياسي، أو بين المحلي والعالمي[1].

ثانيا: اختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع وأزمة الانتماء الوطني

لقد أدت التحديات التي عرفتها منطقة الساحل إلى تفشي ظاهرة عدم المساواة القائمة على الهوية، خاصة فيما يتعلق بتوزيع السلطة، والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية، والوصول إلى الخدمات العامة، والمنافسة على الموارد الطبيعية. وقد زاد من تفاقم هذا الوضع ضعف مشاركة المواطنين في الحوكمة، فضلا على انتهاكات حقوق الإنسان، والمركزية المفرطة للدولة، وسيطرة النخب، لا سيما في المجال السياسي وإدارة الشؤون العامة، والتدخل الأجنبي. إن عجز دول الساحل عن معالجة الأسباب الجذرية لهذه المشاكل المعقدة قد أسهم في تآكل التماسك الاجتماعي وتدهور العلاقات بين الدولة والمواطنين، مما أدى إلى عواقب وخيمة انعكست سلبا على التماسك الاجتماعي، وثقة المواطن بالدولة، كما أدت إلى خلق حالة من عدم الاستقرار[2].

في ذات السياق، كان للاستعمار الأجنبي أثر سلبي على الواقع السياسي لدول منطقة الساحل الإفريقي. فعلى الرغم من حصولها على الاستقلال، إلا أنها ضلت تعاني من تبعية نظم حكمها إلى القوى التقليدية (فرنسا على وجه الخصوص)، مما أدى إلى تدهور أوضاعها السياسية والاجتماعية والأمنية. كما أدت هذه التبعية إلى ظهور "أزمة الاندماج الوطني" وعجز النظم السياسية في التعامل مع الواقع التعددي للمجتمع الإفريقي بشكل أدى إلى علو الولاءات دون الوطنية على الولاء الوطني، الأمر الذي أفسح المجال أمام الصراع بين الجماعات المختلفة، أو بين هذه الجماعات والنظام السياسي على نحو حال دون خلق ولاء وطني شامل يؤدي إلى التماسك الوطني[3].

---

[1] المصطفى الرزرازي، مرجع سابق. ص 3.

[2] PNUD, **L'Avenir de la gouvernance au sahel - (Re)Bâtir la cohésion sociale et la confiance du public**, Hub sous-régional pour l'Afrique de l'Ouest et du Centre, Dakar-Senegal, 2025. P32.

[3] قلاع الضروس سمير، مرجع سابق. ص 348.

المطلب الثاني: الهشاشة المجتمعية والإثنية وتداعياتها على الاستقرار

أولا: الفوارق الإثنية ومشاكل الهوية والاندماج الوطني

تتميز القارة الأفريقية بدرجة عالية من التعدد والاختلاف الإثني كأحد الأبعاد التي تعكس التنوع الأفريقي الغالب على كافة المجالات والسمات في القارة، الأمر الذي جعل العديد من دول المنطقة تعرف اتساعا في الصراعات بين مختلف الشرائح الاجتماعية. وهذا ما يفسر تزايد حدة أزمة الاندماج الوطني وانتشارها في العديد من المجتمعات الأفريقية، حيث نرى أن تعدد الولاءات في العديد من الدول الإفريقية خاصة دول منطقة الساحل الأفريقي، نتج عنها فجوة بين النخب الحاكمة وبين الشعوب من جهة والصراعات التي تتعلق بالهوية من جهة أخرى، إذ تسعى كل فئة اجتماعية فرض سيطرتها داخل المجتمع بغية التأثير على السلطة المركزية، وقد تلجأ هذه الفئة إلى استخدام أساليب سياسية أو استخدام العنف ضد مؤسسات الدولة، ما يؤدي إلى تفشي الفوضى في أوساط المجتمع[1].

في سياق متصل، لقد ساهمت الفروق الاجتماعية في منطقة الساحل الإفريقي في زرع الفتن الطائفية والعرقية والدينية واللغوية بشكل كبير ، مما أدى إلى ظهور صراعات متعلقة بالهوية تتميز بامتدادها الزمني الطويل. وقد أوجد ذلك التوتر الذي سمح لأطراف وقوى متنوعة بالتدخل وفرض منطق الصراع أو التعاون الذي يخدم مصالح الأطراف المعنية، دون إحداث حركة نحو الاستقرار والأمن على المدى الطويل[2].

ثانيا: الديناميات القبلية وصراعات الساحل

أدى انعدام الأمن وعدم الاستقرار في منطقة الساحل، إلى إعادة إبراز أهمية الديناميات القبلية والإثنية. وقد تم استغلال هذه الديناميات من قبل جميع الأطراف المنخرطة في النزاعات الحالية، بما في ذلك الحكومات المركزية، والشبكات الإجرامية، والحركات الانفصالية خلال العقود الأخيرة، وكذلك من قبل الجماعات المسلحة. ولقد ساهمت التحالفات، والصراعات، والتنافس على السلطة

[1] مزارة زهيرة، **التنوع الاثني وانعكاساته على عملية بناء الدولة في منطقة الساحل الأفريقي: بين ضرورة تحقيق التكامل الاجتماعي وحفاظ على الوحدة الوطنية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3، الشهر 5، 2020. ص ص 277-278.

[2] Ali Zinelaabidine and Remli Fahim, **Sahel From An Anthropological Perspective: A Study of The Interactions of Races**, Religion, and Language, Langues & Cultures, Volume: 06/Numéro: 03, 2025. P458.

السياسية والاقتصادية، وكذلك على الموارد الطبيعية منذ زمن طويل في تقويض التماسك الاجتماعي، إذ تبرز الديناميات القبلية في جميع المناطق المتأثرة بالنزاعات في الساحل، بما في ذلك شمال ووسط مالي، وشمال وشرق النيجر، ومنطقة بحيرة تشاد، وجنوب غرب ليبيا، وشمال وشرق بوركينا فاسو[1].

من ناحية أخرى، غالبا ما تعمل الحكومات المركزية على توظيف تكتيكات التفرقة بين القبائل والجماعات من أجل الحد من صعود قبائل أخرى تعتبرها معادية. حيث تسعى الحكومات للتحالف مع القبائل الموالية لها أو تجنيد عدد من أفرادها مقابل مناصب سياسية أو عسكرية و/أو مصالح اقتصادية. وعليه، فإن هذا الوضع يؤدي إلى مكاسب قصيرة الأمد، إلا أنه غالباً ما ينتج عنه انهيارات كبيرة في وحدة البلاد وتضامنها، كما يخلق أيضا تنافسا بين القبائل ينتج عنه عدم الانسجام قد يصل إلى النزاع المسلح[2].

المطلب الثالث: الهشاشة الاقتصادية كعامل مُفاقم للأزمات في الساحل الإفريقي

أولا: عوامل اختلالات التنمية الاقتصادية

من الناحية الاقتصادية، تعاني دول الساحل من مشاكل متعددة، نذكر منها ضعف الناتج المحلي الإجمالي للدول. فعلى سبيل المثال وحسب تقديرات وإحصائيات المقدمة من طرف ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المنعقدة في 2009، فإن الناتج المحلي الإجمالي لدولة التشاد قدر ب 8،914 مليار دولار. في ذات السنة، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لكل من السودان (قبل الانفصال)، السنيغال باعتبارها دولة تماس ولها انتماء للصحراء الكبرى للساحل ونيجيريا كونها أول دولة منتجة للنفط في إفريقيا: 68،53 مليار دولار، 13،33 مليار دولار و222،86 مليار دولار على التوالي. ويعتبر ضعف الأداء الديمقراطي والفساد المنتشر في الأجهزة السياسية والاقتصادية في دول الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها المنطقة خاصة الجفاف، من أبرز العوامل التي أدت إلى انتشار الفقر في دول الساحل الإفريقي

[1] Rida Lyammouri, **Tribal Dynamics in the Sahel, Policy center for the new south**, Brief policy (PB-19/31), October, 2019. PP 1-2.
[2] Ibid. P3.

وجعلها الأقل نموا في العالم على غرار دولة النيجر التي تعتبر من الدول التي يعيش أغلبية مواطنيها تحت خط الفقر. في سياق موازي، أدى اكتشاف النفط وبعض المعادن الثمينة كاليورانيوم في الساحل الإفريقي إلى إبطاء عجلة التنمية لدول المنطقة، فضلا على الفساد السياسي والاقتصادي الذي حال دون تحسن الظروف المعيشية للسكان، كما أصبحت هذه الثروات هدفا لأطماع الدول الكبرى مثل الصين، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية[1].

ثانيا: ضعف الأداء الاقتصادي

وانسجاما مع ما سبق، لقد سجل الناتج المحلي الإجمالي لدول الساحل نموا بأربعة أضعاف في الفترة الممتدة بين 1990 و2020، غير أن بنية اقتصادات هذه الدول لم تشهد تطورًا يُذكر. وهكذا، لا يزال قطاع الخدمات يمثل نحو نصف القيمة المضافة الإجمالية، في حين لا تتجاوز مساهمة القطاع الصناعي ربعها (وهي نسبة لا تزيد إلا قليلًا عما كانت عليه سنة 1990). كما يظل وزن القطاع الزراعي ذو أثر ملموس، إذ بلغ حوالي 30٪ سنة 2019 (مقابل 33٪ سنة 1990)، أي ما يعادل ضعف متوسط مستواه في إفريقيا[2].

وتعكس بنية صادرات السلع أيضًا أهمية الزراعة في المنطقة، حيث تشكل صادرات الأغذية والمنتجات الزراعية الخام ما يمثل نصف إجمالي الصادرات (أي ما يعادل 3.5 مرات المتوسط الإفريقي). والأهم من ذلك، أن أكثر من نصف سكان منطقة الساحل يعتمدون على الزراعة في معيشتهم، وتصل هذه النسبة إلى ثلاثة أرباع السكان في كل من النيجر وتشاد[3].

وعلاوة عن ذلك، يوفر القطاع الزراعي فرصًا مهمة في مجالي التنويع والتصنيع لا سيما في الصناعات الغذائية، بما من شأنه تعزيز قدرة الاقتصادات على الصمود، من خلال التحويل المحلي للمنتجات الخام. كما أن وتيرة "التحضر–urbanisation" التي تشهدها المنطقة تخلق سوقا لهذه المنتجات، إذ ارتفع معدل التحضر من 19٪ سنة 1980 إلى 33٪ سنة 2019. ومع

[1] قلاع الضروس سمير، مرجع سابق. ص 351.

[2] Question De Développement, **Au Sahel, un développement économique et social bien réel**, Synthèse des études et de recherche de l'AFD, Directeur de la publication : Rémy Rioux, N°49, 2021. P3.

[3] Ibid.

ذلك، لابد أن يأخذ القطاع الزراعي التغير المناخي بعين الاعتبار، خاصة عند صياغة السياسات العمومية الملائمة لتطوير هذا القطاع الإستراتيجي في منطقة الساحل[1].

في الأخير، يُمثل الذهب أكثر من 70٪ من إجمالي الصادرات لكل من بوركينافاسو ومالي، الأمر الذي يجعل هذين البلدين شديدي التأثر بتقلبات أسعار الذهب. كما يُمثل اليورانيوم والنفط نحو 75٪ من صادرات النيجر وتشاد. ويُعيق هذا النقص في التنويع تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين دخل الفرد، إذ إن تقلب أسعار السلع الأساسية يزيد من تقلب النمو الاقتصادي، وكذلك من أرصدة الموازنات والحسابات الجارية[2].

خلاصـــــــة

في الختام، يمكننا القول إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية التي شهدتها الدول الإفريقية بشكل عام ودول منطقة الساحل بشكل خاص، قد أنتجت بيئة معقدة أضحت تهدد الاستقرار الإقليمي للمنطقة برمتها، حيث يرجع ذلك بالأساس للهشاشة البنيوية للدولة في الساحل وما نتج عنها من صراعات داخلية، فضلا على التدخلات الخارجية التي زادت من حدة الأزمة. أمام كل هذه التحديات، يبرز الدور المحوري للجزائر كقوة إقليمية من شأنها إرساء الأمن والاستقرار بفضل مبادئها ومرجعيتها الأمنية المتوازنة المبنية على التعاون والاستقلالية والتنسيق مع الشركاء في المنطقة، مما يجعلها شريكا أساسيا وموثوقا في بناء الأمن والاستقرار.

[1] Ibid.

[2] Groupe de la banque mondiale (Observatoire Du Sahel Central), **Renforcer le contrat social en améliorant la prestation de services**, Édition S2-2024, Publiée en janvier 2025. P2.

الفصل الثالث

المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الأفاق والتحديات

المبحث الأول: المقاربة الجزائرية لإدارة التهديدات في الساحل الإفريقي

تمهيـــــــــد

تعتمد الجزائر في مقاربتها على فكرة أساسية مفادها أن الأمن لا يمكنه أن يتحقق دون أن يكون هناك تنمية، والعكس صحيح أي أن التنمية تتحقق في ظل الأمن والاستقرار. اقتنعت الجزائر بأن استئصال ظاهرة الإرهاب لن تتم بتبني الحل العسكري والأمني فقط، وإنما تتم بالدرجة الأولى بالاعتناء بالإنسان، ثم تحقيق التنمية الشاملة التي تضع حدا للفقر والفساد والهجرة غير المنتظمة وباقي الظواهر السلبية الأخرى.

المطلب الأول: المقاربة الأمنية والعسكرية

تولي الجزائر أهمية كبيرة لمنطقة الساحل الإفريقي التي تمثل عمقا إستراتيجيا وامتدادا جغرافيا للصحراء الجزائرية، إذ توجد ثلاث دول تقع في قلب الساحل الإفريقي، تربطها حدود مباشرة معها، ويتعلق الأمر بكل من النيجر ومالي وموريتانيا. فبحكم موقع الجزائر الجيو–استراتيجي ووزنها السياسي والتاريخي والاقتصادي، قد يجعل أمنها القومي جزء لا يتجزأ عن هذه المنطقة الحيوية، كما يعتبر موقعها الاستراتيجي رقما مهما ولاعبا جيوسياسيا في تسوية النزاعات، خاصة تلك المرتبطة بجوارها الإقليمي على غرار قضية الصحراء الغربية، والأزمتين الليبية والمالية[1].

أولا: مكافحة ظاهرة الإرهاب

تعتبر الجزائر من الدول السباقة في مكافحة ظاهرة الإرهاب منذ بداية التسعينيات القرن الماضي، حيث تمكنت من إضعاف الجماعات الإرهابية المسلحة وتضييق الخناق على قياداتها داخل البلاد وخارجه. كما أصبح للجزائر قناعة راسخة مفادها أن استئصال الإرهاب لن يتم فقط بتوظيف المقاربة العسكرية والأمنية فقط، بل تقوم بالمقام الأول بالاعتناء بالإنسان، بما يحقق التنمية الشاملة التي تضع حدا للفقر والفساد والهجرة غير المنتظمة وباقي الظواهر السلبية الأخرى[2].

في السياق ذاته، لقد تجلى دور الجزائر في مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال تجربتها الناجحة والفعالة التي برزت خاصة بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر من عام 2001، حيث

---

[1] عبد الوهاب بن خليف، **دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 12 (2)، العدد 17، ديسمبر 2021. ص ص 44-45.

[2] عبد الوهاب بن خليف، **الحدود في منطقة المغرب العربي**. ستراتيجيا، مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية، العدد 11، السداسي الأول 2019. ص 40.

أضحت نموذجا يحتذى به بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في محاربة الإرهاب في شمال إفريقيا والساحل الإفريقي بعدما كانت الجزائر في شبه عزلة دولية وتحارب الإرهاب بمفردها خلال فترة التسعينيات القرن الماضي[1]. وقد أصبحت تنعقد لقاءات الحوار الإستراتيجي الجزائري –الأمريكي سنويا لتبادل الخبرات والتجارب في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل وإفريقيا بصفة عامة[2].

من جهة أخرى، يعتبر التدخل العسكري الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي من أبرز العوامل التي أدت إلى تفشي ظاهرة الإرهاب في المنطقة.

وعلى هذا الأساس، ترفض الجزائر التدخل العسكري الأجنبي المباشر باعتبار أن ذلك سيوفر غطاء دينيا وإيديولوجيا لعناصر التنظيمات الإرهابية. وبذلك فإن المقاربة الجزائرية فيما يتعلق باستراتيجية مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي تقوم على أساس الطابع المحلي، رافضة التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي لدول المنطقة، ومفضلة بالمقابل أسلوب المساعدة التقنية من قبل الدول الكبرى في التصدي للظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي[3].

أ. التدابير الميدانية من أجل مكافحة ظاهرة الإرهاب

ومن أجل التصدي لظاهرة الإرهاب، تبنت الجزائر ثلاثة تدابير تجاه منطقة الساحل الإفريقي وذلك بالتنسيق الداخلي من جهة وكذا التنسيق مع شركائها الإقليميين في المنطقة من جهة أخرى[4].

1. تأمين الحدود البرية

عملت أجهزة الأمن على تكثيف جهودها في مطاردة وضبط المتسللين الذين نجحوا في اختراق حدود الدولة. كما نشطت القوات المسلحة في تكثيف دورياتها على امتداد حدودها البرية والبحرية، حيث يتم توقيف الأشخاص الذين يخترقون الحدود الجزائرية واقتيادهم إلى مراكز الشرطة[5]. كما قامت الجزائر بتأمين الحدود الجزائرية الجنوبية بأزيد من 147 ألف جندي، إذ تعتبر الصحراء

[1] عبدالوهاب بن خليف، مرجع سابق. ص 40.

[2] عبد الوهاب بن خليف، **دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 12 (2)، العدد 17، ديسمبر 2021. ص ص 45.

[3] وهيبة دالع، السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، دراسات استراتيجية، المجلد 12، العدد 23، 2016. ص 95.

[4] عائشة بن عاشور ومحمد بن بوزيان، **الأجندة الجزائرية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي في الساحل الإفريقي**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 6، العدد 1، 2021. ص ص 53-54.

[5] مرجع سابق، ص 54.

الجنوبية "البطن الرخو" للأمن القومي الجزائري نظرا لاتساع مساحتها، فضلا على أنها لا تؤمن حدودها فقط بل حدود الدول المجاورة لها[1].

2. تجريم دفع الفدية

تعتبر الجزائر دفع الفدية أحد أهم المصادر لتمويل الجماعات الإرهابية، وفي إطار إستراتيجيتها الشاملة لمحاربة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله، بادرت إلى محاولة خلق أطر التعاون الدولي والإقليمي الرامي إلى تحديد مختلف المصادر التي تعتمد عليها الجماعات الإرهابية لتمويل نشاطاتها، ووضع التشريعات الدولية والإجراءات الضرورية وآليات التعاون الكفيلة بالقضاء عليها وتجفيفها[2].

غير أن الجهود الجزائرية تواجه العديد من العراقيل، حيث لا يزال واقع الممارسات الدولية يثبت أن بعض الدول لها القابلية لدفع مبالغ مالية ضخمة وتقديم تنازلات كبيرة مقابل الإفراج عن رعاياها المختطفين لدى الجماعات الإرهابية، ومهما تكن المصوغات التي تتحجج بها هذه الدول، أو الأساليب التي تعتمدها من أجل توصيل مطالب المختطفين، فإن النتيجة تكون دائما مزيدا من المكاسب التي تمكن الجماعات الإرهابية من تقوية نفوذها وزيادة حجم ونطاق نشاطاتها[3].

3. التعاون الأمني الإقليمي (الإفريقي)

لقد قادت الجزائر العديد من المبادرات في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، ثم الإتحاد الإفريقي، من أجل تبني إطار استراتيجي إفريقي يهدف إلى الاستجابة للتهديد، فكانت بذلك الدولة الرائدة في مجال صياغة إستراتيجية إقليمية ودولية لمكافحة الإرهاب.[4]

وكانت الخطوة الأهم في إطار الجهود الجزائرية في الاتحاد الإفريقي، هي إنشاء مجلس الأمن والسلم الإفريقي بعد صدور البروتوكول الإضافي لاتفاقية 1999 لمنع الإرهاب، إلى جانب المركز

---

[1] جارش عادل، **تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل فى الأمن القومى الجزائرى**، المركز الديمقراطي العربي، 2014. متوفر على الرابط: https://democraticac.de/?p=2448 . تاريخ الدخول للموقع: 18 أفريل 2026. الساعة: 16سا29.

[2] دردور محمد وحسين بوقارة، **تجريم دفع الفدية: بين الجهود الجزائرية والممارسة الدولية**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، 2021. ص 335.

[3] نفس المرجع، ص 337.

[4] شمسة بوشنافة، **حدود الدور الجزائري في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 9، العدد 1، 2016. ص 46.

الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره في الجزائر، حيث تكمن مهمته في تحسين تقاسم المعلومات والتعاون والتنسيق بين كل الأطراف الإفريقية لمحاربة الإرهاب[1].

وقد شكلت هذه المكاسب انتصارا للدور وللتصور الجزائري لمحاربة الإرهاب والذي يقوم على توحيد مفهوم الإرهاب، بعيدا عن كل الخلفيات السياسية الغربية والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية ويشجع التعاون الإقليمي والدولي في إطار الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا. وبذلك تحاول الجزائر تكوين تكتل إفريقي بميكانزمات فعالة تسمح للدول الإفريقية بإدارة قضياها الأمنية بعيدا عن التدخل الخارجي[2].

وتبرز الجهود الجزائرية في استقرار منطقة الساحل من خلال العديد من البرامج والمبادرات التي ساهمت الجزائر في بلورتها وأبرزها "إستراتيجية الاتحاد الإفريقي في منطقة الساحل" التي أعلن عنها في 2013، حيث قرر الاتحاد الإفريقي ابتداء من الفاتح اوت من نفس السنة، إنشاء مهمة الاتحاد الإفريقي لمالي والساحل "MISASAHEL"، مقرها بالعاصمة المالية باماكو وكانت بذلك أهم خطوة نحو طرح مشروع شامل لبناء السلم والقضاء على عدم الاستقرار في منطقة الساحل. ولقد تضمنت هذه المهمة بلورة إستراتيجية الاتحاد الإفريقي في منطقة الساحل، إذ تعتمد على تطوير ثلاث مجالات أساسية متداخلة ومتكاملة لبناء وتحقيق الأمن والسلم والتنمية في إفريقيا وهي: الحكم الراشد الأمن والتنمية. وكل مجال من هذه المجالات يضم بدوره العديد من المجالات الواجب الاضطلاع بها من اجل استقرار المنطقة[3].

ثانيا: التصدي للهجرة غير المنتظمة

أ. دوافع الهجرة

تعد ظاهرة الهجرة غير المنتظمة موضوعا معقدا نظرا لكونه مرتبط بالأزمات الإنسانية وبالإنسان في دول العالم الثالث، كما تعجز كثير من الدول في تحقيق متطلبات العيش الكريم ومستلزمات الأمن الإنساني والمجتمعي نظير ما تعانيه من مشاكل في كل مناحي الحياة الاجتماعية

[1] مرجع سابق، ص 46.
[2] مرجع سابق، ص ص 46-47.
[3] مرجع سابق، ص 47.

والاقتصادية والسياسية وحتى العرقية واللغوية والدينية، كلها دوافع رئيسية للتفكير في الهجرة والبحث عن الموطن الأمن. كما تعد منطقة الساحل الإفريقي منطقة طرد، وهي في نفس الوقت منطقة آهلة بتعداد سكاني كبير يعاني نصف شعوبها من صعوبات حادة في مداومة العيش نظرا للظروف القاهرة في شتى مناحي الحياة وانعدام الأمن وتفشي الجماعات الإرهابية إلى جانب الحروب الأهلية بسبب التباينات الثقافية والتنوع العرقي والإثني[1].

ب. تداعيات الهجرة غير النظامية على الأمن الجزائري

تشكل الهجرة غير المنتظمة تهديدا أمنيا كبيرا كونها مرتبطة بالصور الأخرى للجريمة المنظمة، كتهريب الأسلحة والمتاجرة بالبشر والأعضاء البشرية وتجارة المخدرات، الأمر الذي يجعل من عملية مكافحتها أمرا معقدا وصعبا لتشابك أوجه وأشكال الجريمة المنظمة. ففي هذا الصدد، يعتبر المهاجرين غير الشرعيين مصدر تهديد لأمن المواطنين وممتلكاتهم. فخلال السداسي الأول من سنة 2008، كشفت إحصائيات قيادة الدرك الوطني الجزائري في إطار مكافحتها لظاهرة الهجرة غير المنتظمة عن تسجيل 939 قضية تورط فيها 3689 شخصا من جنسيات مختلفة منهم 186 امرأة، أودع منهم 567 شخصا الحبس وإصدار قرار الطرد في حق 2863 شخصا من التراب الوطني[2].

كما يوجد ارتباط وثيق بين ظاهرتي الإرهاب والهجرة غير المنتظمة، حيث تتنقل الجماعات الإرهابية والمتطرفين عبر الحدود الجنوبية من أجل القيام بعمليات إرهابية، وهو ما تجسد في الهجوم على القاعدة الغازية بتقنتورين سنة 2013[3].

في السياق ذاته، فإن الهجرة غير المنتظمة لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني من جهة وعلى الأمن الصحي من جهة أخرى، حيث تتحمل الدولة أعباء التكفل بالمهاجرين غير الشرعيين،

---

[1] محمد بن سعدة، **الأليات المنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية الإقليمية تعزيزا للأمن المجتمعي الجزائري –منطقة الساحل الإفريقي – نموذجا**، حوليات جامعة قاملة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 19، العدد 1، 2025, ص 398.

[2] فريدة حموم، **الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي: أسبابها وتداعياتها على الأمن الجزائري**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 13 (1)، العدد 18، جوان 2022. ص 94.

[3] نفس المرجع السابق.

مما يضع على عاتق الخزينة العمومية تكاليف مالية سنوية طائلة، تشمل توفير الغذاء والرعاية الصحية ونقلهم إلى الحدود لإعادتهم إلى دولهم الأصلية[1].

أما بخصوص ظاهرة الهجرة غير المنتظمة وتأثيرها على الصحة العمومية، فإن المهاجرين غير الشرعيين قد يساهمون في نقل بعض الأمراض والأوبئة وتفشيها بين المواطنين الجزائريين، خاصة الأمراض المستعصية على غرار مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، مما قد يشكل تهديدا مباشرا للأمن الصحي الجزائري.

و أمام استفحال هذه الظاهرة المقلقة، بحكم الموقع الإستراتيجي للجزائر و ما انجر عنه من أثار سلبية على المجالات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والصحية، فضلا على الإحصائيات الدقيقة لعدد المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر، تبنت الجزائر وعلى غرار باقي دول المغرب العربي سياسات واستراتيجيات محددة من خلال استصدار ترسانة قانونية من أجل مجابهة الهجرة غير المنتظمة سواء عبر الحدود البرية أو البحرية وكذا تنظيم دخول الأجانب إلى الجزائر، إضافة إلى إنشاء أجهزة تعنى بمكافحة هذه الجريمة وفق استراتيجية أمنية تعتمد على تشكيلة متنوعة من حراس الحدود وحرس السواحل وغيرهم. كل هذه الأليات من أجل تحقيق أقصى قدر من الحماية على الشريط الحدودي الجزائري، كما لم تكتف الجزائر بجهودها الفردية إدراكا منها لعدم فاعليتها القصوى، بل اعتمدت سياسة التعاون الدولي سواء كان ثنائيا أو جماعيا[2].

ثالثا: مكافحة تهريب والاتجار بالمخدرات والسلاح

تعتبر ظاهرة تهريب والاتجار بالسلاح أهم مصدر لدعم وتمويل الإرهاب في منطقة الصحراء والساحل الإفريقي خاصة بعد الأحداث الليبية سنة 2011، إذ تم إخراج وتهريب الأسلحة من المستودعات من قبل المتمردين والمرتزقة لتقع بين أيدي تنظيمات إرهابية على غرار تنظيم القاعدة

[1] نفس المرجع السابق.

[2] شمامة بوترعة، **الإستراتيجية القانونية والأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر**، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 6، 2021, ص ص 175-176.

في الساحل ثم وصولها إلى حلفائها في المنطقة كأنصار الدين في مالي وبوكوحرام في نيجيريا وحركة الوحدة والجهاد في دول غرب إفريقيا[1].

وتشير التقديرات الصادرة عن الأمم المتحدة لسنة 2009 إلى أن معظم الأسلحة المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي قبل الأحداث الليبية كانت في معظمها أسلحة تقليدية من نوع كلاشينكوف، حيث قدر عددها بحوالي مئة ألف قطعة. غير أن الوضع شهد تحولا نوعيا بعد 2011، حيث تمكنت الجماعات الإرهابية وتجار الأسلحة من الحصول على أسلحة ثقيلة مثل صواريخ مضادة للدروع وعربات مصفحة وصواريخ مضادة للطيران وأخرى محمولة على الكتف، والتي تم نقل الكثير منها من ليبيا إلى دول الساحل كمالي ودول غرب إفريقيا كنيجيريا، وهذا ما مكن العصابات الإجرامية من زيادة تحصين نفسها وزيادة خطورتها بعد اكتسابها للقوة المطلوبة، كما لا ينبغي إغفال الدور الذي تضطلع به تجارة المخدرات في تمويل هذه الجماعات الإرهابية، إضافة إلى لجوئها إلى استهلاك بعض من هذه المواد المحضورة، ولا سيما الحبوب المهلوسة بما يسهم في رفع القدرة القتالية للعناصر الإرهابية[2].

ومن أجل الحد من هذه الظواهر، تولت الجزائر سنة 2009 قيادة جيوش كل من مالي والنيجر وموريتانيا لتشكيل أول قوة عسكرية في المنطقة[3] وفق الأطر التي حددها الاتحاد الإفريقي[4]، حيث اجتمع القادة العسكريون للدول الأربعة في مقر قيادة الناحية العسكرية الجزائرية السادسة الكائنة في ولاية تمنراست[5]. ولقد مكنت خطة الجزائر لسنة 2009، من تسهيل عمل الجيوش النظامية لدول الساحل الإفريقي بما مكّنها من مطاردة الإسلاميين وراء الحدود، وضرب معاقل تنظيم

---

[1] رياض بن عياد، **جهود الجزائر لتجفيف منابع تمويل الإرهاب في الساحل والصحراء من أجل تحقيق التنمية**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 3، العدد 3، 2018. ص ص 528-529.

[2] نفس المرجع السابق، ص 528.

[3] Boolumbal Boolumbal, **Réunion entre l'Algérie, le Niger, la Mauritanie et le Mali: Des chefs militaires des Etats du Sahel à Tamanrasset.** Publié le Vendredi 14 Août 2009. Article disponible sur le lien : **https://www.boolumbal.org/Reunion-entre-l-Algerie-le-Niger-la-Mauritanie-et-le-Mali-Des-chefs-militaires-des-Etats-du-Sahel-a-Tamanrasset_a1245.html . Date d'accée au site : 24/04/2026 à 17h32.**

[4] بوحنية قوي، **الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز تالجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2014. المقال متاح عبر الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412111019506275 44.html#a3 . تاريخ الدخول: 2026/04/24 على الساعة 17سا36.

[5] Boolumbal Boolumbal, Ibid.

القاعدة، وتجفيف منابع الدعم والإمداد اللوجستي التي تمول أفراده بالسلاح والأموال، والسيطرة النهائية على منطقة الساحل الإفريقي بالاعتماد على الجيوش النظامية لدول المنطقة، فضلا على تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين، وتنفيذ مشاريع استثمارية شمال مالي والنيجر، وتكثيف الرقابة على منابع المياه المهجورة، مع التعهد بحفر آبار أخرى للسكان المحليين؛ بهدف حصر تحركات الإرهابيين[1].

المطلب الثاني: المقاربة الدبلوماسية

أ. الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية

تشهد البيئة الإقليمية في الساحل الإفريقي تحولات متسارعة تفرض على دول المنطقة اعتماد مقاربات واقعية ومتوازنة في إدارة علاقاتها الثنائية ومتعددة الأطراف. وفي هذا السياق، تندرج التحركات الدبلوماسية الجزائرية ضمن رؤية استراتيجية قوامها احترام السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتعزيز التعاون القائم على المصالح المشتركة وفق مبدأ "رابح–رابح"، كما ترتكز على توظيف الأدوات الدبلوماسية، لا سيما في فضاء الساحل الإفريقي[2].

تعتبر الجزائر منذ تسعينيات القرن العشرين، الوسيط التوافقي في الصراع القائم بين الحكومة المالية والمتمردين في الشمال. ويُفسَّر هذا الدور المحوري للجزائر، وفقاً لبعض كبار المسؤولين في الحكومات المالية المتعاقبة من 1963 إلى عام 1991، بكون الجزائر تحمل بما يمكن وصفه "دين شرف" نظير ما قدمته مالي من دعم إبان حرب التحرير، فضلا على أن زعزعة استقرار مالي قد يكون له تداعيات سياسية واجتماعية واقتصادية عليها[3].

إضافة على ذلك، فإن السياسة الخارجية الجزائرية المبنية على احترام السيادة الوطنية للدول، والتزامها بالوساطة كوسيلة لتسوية النزاعات، وخبرتها الطويلة في مكافحة الإرهاب، تجعل منها وسيطا موثوقا في نظر حكومات مالي. كما أن قبول الجزائر كوسيط من قبل المتمردين يرتكز

---

[1] بوحنية قوي، نفس المرجع السابق.

[2] محمد لمين بلبلي، **الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي.. مقاربة الشراكة المتوازنة وتعزيز الاستقرار الإقليمي**، قناة الجزائر الدولية. مقال منشور بتاريخ 2026/02/16 على الرباط: https://sl1nk.com/w3nsv2v . تاريخ الدخول للرابط: 2026/04/24 على الساعة 18سا12.

[3] Abdoul Sogodogo, **Médiation algérienne dans les conflits maliens**, Études internationales, volume LIII, n° 1, Printemps 2022. P 101.

على معرفتها العميقة بتاريخ الصراع والعلاقات القائمة بين القبائل البدوية في منطقة الساحل (القبائل العابرة للحدود)[1] .

ففي هذا الإطار، تتبنى الجزائر المقاربة الدبلوماسية كخط دفاع أولي تقوم من خلاله على تسوية النزاعات عبر مسارات سياسية ودبلوماسية رسمية[2]. ولقد ساهمت الجزائر استنادا لرصيدها التاريخي في الوساطة الدبلوماسية لإيجاد تسوية نهائية للنزاع في مالي من خلال جمع أطراف النزاع على طاولة المفاوضات وقد توّجت جهودها بالتوقيع على "اتفاق السلم والمصالحة في مالي" المنبثق عن "مسار الجزائر" سنة 2015[3]، باعتباره الإطار الوحيد الذي يضمن وحدة مالي وسيادتها، محذرة من تداعيات التنصل منه على استقرار دول الجوار[4].

في السياق ذاته، تعتبر اتفاقية السلم والمصالحة في مالي التي رعتها الجزائر وساهمت في تجسيدها على أرض الواقع، من بين أهم الاتفاقيات التي أولتها الأمم المتحدة اهتماما بالغا نظرا لما أسهمت به من تعزيز الأمن والاستقرار في مالي وفي منطقة الساحل بصفة عامة، في ظل الانعكاسات الأمنية الخطيرة التي خلفتها الأزمة المالية على الصعيدين الإقليمي والدولي[5].

ب. المقاربة الدبلوماسية الجزائرية تجاه النيجر

شهدت دولة النيجر في 26 جويلية 2023 انقلابا عسكريا ضد الرئيس المنتخب محمد بازوم، حيث اتخذت الجزائر موقفاً متوازناً من الأزمة تمثل في دعمها للشرعية التي يمثلها الرئيس بازوم، وبالتوازي مع ذلك رفضت أي تدخل عسكري في النيجر التي تربطها مع الجزائر حدود طويلة تقدر مسافتها بحوالي 951 كيلومتر[6]. من جهة أخرى، انحازت دول أعضاء مجموعة إيكواس إلى خيار التدخل العسكري في النيجر ضد الانقلابيين في حال رفض العودة للشرعية والإفراج

---

[1] Ibid, P 101.

[2] عبد الوهاب جعيجع، **اضطرابات الساحل: المقاربة الجزائرية بين حتمية الردع ودبلوماسية التنمية**، الموقع الإلكتروني الشروق، 21 فبراير 2026. رابط المقال: https://urls.fr/CBXEhg. تاريخ الدخول: 2026/04/24 على الساعة 19سا41.

[3] سلامة الصاق فرابي وخالد بقاص، **جهود الدبلوماسية الجزائرية في التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في مالي**، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 16، العدد 2، 2024. ص 357.

[4] عبد الوهاب جعيجع، نفس المرجع السابق.

[5] سلامة الصاق فرابي وخالد بقاص، نفس المرجع السابق، ص 364.

[6] صافيناز محمد أحمد، **الجزائر وأزمة النيجر، الوساطة الدبلوماسية بين الفرص والتحديات**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مقالات، 2023. مقال متاح على الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/News/20989.aspx. تاريخ الدخول: 2026/05/03 على الساعة 10سا47.

عن الرئيس بازوم، غير أن الجزائر رفضت الحل العسكري واعتمدت بدله قيادة المبادرة الدبلوماسية[1].

ومن أجل الخروج من هذه الأزمة وبحكم ما تتمتع به من ثقل إقليمي في منطقة الساحل[2]، اقترحت الجزائر على الأطراف المتنازعة فترة انتقالية لستة أشهر تقودها قيادة انتقالية توافقية تشرف على صياغة ترتيبات مع مختلف الأطراف، والسعي لعقد مؤتمر أممي للعودة بالبلاد إلى الشرعية الدستورية والنظام الديمقراطي تحت إشراف سلطة مدنية تتولاها شخصية مدنية توافقية، واستضافة مؤتمر دولي للمانحين يسهم في إعمار الساحل[3]. كما تبلورت الوساطة الجزائرية في مبادرة تتضمن حلولاً سلمية للأزمة وتؤكد على تعزيز مبدأ عدم شرعية التغييرات غير الدستورية من جهة، وصياغة ترتيبات سياسية بمشاركة وموافقة جميع الأطراف في النيجر من دون إقصاء من جهة أخرى[4].

وفي مقاربتها الدبلوماسية لحل الأزمة في النيجر، باشرت الجزائر اتصالات ومشاورات مع الأطراف المعنية بالأزمة من أجل دعم المساعي السياسية وفق ثلاثة مسارات مختلفة:

- على مستوى الداخل في النيجر،
- وعلى مستوى دول الجوار ومجموعة دول "إيكواس" وخاصة نيجيريا،
- وعلى المستوى الدولي مع الدول الراغبة في دعم المسار السلمي[5].

المطلب الثالث: المقاربة التنموية تجاه دول منطقة الساحل الإفريقي

عملت الجزائر على تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي، وذلك في إطار دعم التعاون جنوب–جنوب بدءا بوضع إطار للتعاون الجهوي وذلك بهدف ترقية التعاون متعدد

[1] الحواس تقية، **مبادرة الجزائر: مسعى لنزع فتيل التدخل العسكري في النيجر**، مركز الجزيرة للدراسات، 2023. المقال متاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5727. تاريخ الدخول: 2026/05/04 على الساعة 10سا18.

[2] صافيناز محمد أحمد، نفس المرجع السابق.

[3] الحواس تقية، نفس المرجع السابق.

[4] صافيناز محمد أحمد، نفس المرجع السابق.

[5] نفس المرجع السابق.

الأطراف مع دول الساحل الصحراوي وكذلك وضع استراتيجية للبحث عن حلول للمشاكل السياسية والإقليمية[1].

أولا: مساهمة الجزائر في تنمية منطقة الساحل

في هذا الشأن، أنفقت الجزائر ما قيمته 200 مليون دولار في الفترة الممتدة ما بين 2015 و2021 من أجل التكفّل الإنساني بالمهاجرين القادمين من دول الساحل وأفريقيا، وكذلك تمويل عمليات ترحيل جزء منهم إلى بلدانهم[2].

في ذات السياق، عمدت الجزائر إلى شطب ديون العديد من الدول بما في ذلك دول الساحل الإفريقي، حيث تنازلت عن ديون قدرت ب 3 مليارات دولار سنة 2012[3]، كما ألغت سنة 2013 ديونا بقيمة 902 مليون دولار على 14 دولة الأقل نموا في الاتحاد الإفريقي، بمناسبة الذكري الخمسين لإنشاء الإتحاد الإفريقي حيث شملت هذه المبادرة كل من البنين، بوركينا فاسو، الكونغو، إثيوبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، موزمبيق، النيجر، ساو تومي وبرانسيبي، السنغال، السيشل وتنزانيا. وتعتبر جمهورية موريتانيا، الدولة العضو في اتحاد المغرب العربي، أكبر مستفيد من قرار الحكومة الجزائرية، حيث استفادت من اسقاط ديون بقيمة 250 مليون دولار.[4]

وجاءت هذه المبادرة في سياق سياسات التضامن الإفريقي وتنفيذ التزامات الجزائر الدولية تجاه بلدان القارة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ومساعدتها على تحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة، وكذا مساعدة بلدان القارة الأقل دخلا على إقامة مشروعات تسمح بمكافحة الفقر[5].

---

[1] وهيبة دالع، **المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإريقي -النيباد كآلية للتنمية الشاملة-، دراسات استراتيجية**، المجلد 9، العدد 18، 2013. ص 55.

[2] عثمان لحياني، **الجزائر: 200 مليون دولار منذ 2015 للتكفل بالمهاجرين**، العربي الجديد، 2021. مقال منشور على الرابط: https://2u.pw/oN2Pxw (الموقع الإلكتروني لموقع "العربي الجديد). تاريخ الدخول: 10 ماي 2026 على الساعة 15سا23.

[3] Salim Chena, **L'Algérie et son Sud Quels enjeux sécuritaires ?**, Note de l'Ifri - Programme Moyen-Orient et Méditerranée (MOM), 2013. P7.

[4] وكالة الأناضول، **الجزائر تلغي ديون 14 دولة إفريقية بقيمة 902 مليون دولار**، 2013. مقال متاح على الرابط: https://2u.pw/M9VksY. تاريخ الدخول: 10 ماي 2026 على الساعة 16سا07.

[5] نفس المرجع السابق.

أما فيما يخص المبادلات التجارية مع دول الساحل الإفريقي وبالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد الدولي، فقد عرفت الصادرات الجزائرية نحو كل من مالي والنيجر وموريتانيا مستويات منخفضة، إلى جانب تذبذب ملحوظ خلال الفترة الممتدة بين 2013 و2022[1].

أما بالنسبة إلى مالي، فقد بلغت قيمة الصادرات الجزائرية 0.7 مليون دولار سنة 2013، و1 مليون دولار سنة 2016، ثم ارتفعت إلى 2.28 مليون دولار سنة 2019، ثم ترتفع لتبلغ 5,67 مليون دولار سنة 2022، ما يعكس تطورا تدريجيا في المبادلات التجارية. أما الصادرات نحو النيجر، فقد سجلت 12.23 مليون دولار سنة 2013 ثم تراجعت إلى 0.21 مليون دولار سنة 2016، قبل أن ترتفع إلى 2.51 مليون دولار سنة 2019، لتصل إلى 6.52 مليون دولار سنة 2022. وفيما يتعلق بموريتانيا، بلغت قيمة الصادرات الجزائرية 29.16 مليون دولار سنة 2013، لترتفع إلى 38.39 مليون دولار سنة 2016، لتشهد انخفاضا حادا قدر ب 24.41 مليون دولار سنة 2019 ثم تبلغ الصادرات ذروتها سنة 2021 بما قيمته 96.63 مليون دولار[2].

ثانيا: الطريق العابر للصحراء

يعتبر مشروع الطريق العابر للصحراء من المشاريع الكبرى الهادفة إلى خلق نقلة نوعية لعصب التجارة البينية بين الدول الإفريقية، فهو مشروع ضخم يمر بالعديد من الدول الإفريقية، ما يدفع بعجلة التنمية خاصة في المناطق الحدودية. وغالبا ما تجرى المبادلات التجارية في شكل مقايضة بين المناطق الحدودية الوطنية والمجاورة لها في البلدان الأخرى[3]، ما يشكل قفزة نوعية في التبادل التجاري بين الجزائر ودول الساحل المتاخمة لحدودها.

ويعود تاريخ الشروع في إنجاز الطريق العابر للصحراء لعام 1960، وهو المشروع الذي يمتد على مسافة 9400 كلم، ويربط محوره الرئيسي الجزائر العاصمة بلايغوس النيجيرية مع عدة تفرعات تمتد إلى النيجر ومالي وتشاد وتونس. وخصصت الجزائر نحو ثلاث مليارات دولار

---

[1] سعيد بوراس وأحمد خليلي، **أهمية التجارة عبر الحدود في ترقية الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 08، العدد 01، 2024. ص 309. تم الإستعانة بحجم صادرات الجزائر نحو الدول الحدودية في الفترة الممتدة بين 2013 و2022، إسنادا على بيانات صندوق النقد الدولي IMF.

[2] نفس المرجع السابق.

[3] طروبيا نذير، **الطريق العابر للصحراء ودوره في تفعيل المقايضة التجارية الحدودية بين الجزائر والقارة الإفريقية**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 2، جوان 2022. ص 256.

لإنجاز حصتها من المشروع، الذي يربط موانئها في الشمال بالعمق الأفريقي، فضلا على مساهمة عدة مؤسسات مالية دولية على غرار البنك الأفريقي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق أوبك للتنمية الدولية[1] إلى جانب التمويلات المقدمة من قبل الدول المستفيدة من هذا المشروع[2].

في الأخير يمكن القول إن إتمام مشروع الطريق العابر للصحراء أو ما يعرف بطريق الوحدة الإفريقية سيكون سندا قويا للتجارة البينية بين الجزائر والدول الإفريقية خصوصا دول الساحل ومن ثم المساهمة في رفع مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية للقارة[3].

ثالثا: أنبوب الغاز العابر للصحراء

يمتد أنبوب الغاز العابر للصحراء على طول 4128 كيلومترا، منها 1037 كيلومترا داخل الأراضي النيجيرية و841 كيلومترا في النيجر و2310 كيلومترات في الجزائر حيث سيربط حقول الغاز بنيجيريا (انطلاقا من واري بنهر النيجر) بالحدود الجزائرية وصولا إلى الشبكة الجزائرية ومنه تسويق الغاز النيجيري لا سيما في الأسواق الأوروبية عبر خط أنابيب ميدغاز وترانسميد، مما يسهم في تحقيق نوع من التوازن الإقليمي، ويعزز التعاون بين هذه الدول[4]. ويبلغ طول هذا الأنبوب 4130 كلم وسيربط المنشآت الغازية لنيجيريا بالمنشآت الجزائرية، بطاقة انتاجية تقدر بـ 30 مليار متر مكعب سنويًا، كما أنه سيعود بالفائدة على البلدان الثلاثة التي يعبرها[5].

[1] ياسين بودهان، **هل ينتشل طريق الصحراء الجزائر اقتصاديا؟**، موقع الجزيرة نت، 2018. مقال صحفي متاح على الرابط: https://sl1nk.com/41ougg6 ، تاريخ الدخول: 18 ماي 2026 على الساعة 11سا48.

[2] طروبيا نذير، نفس المرجع السابق.

[3] نفس المرجع، ص 259.

[4] إلهام قرباج، **ماذا تعرف عن أنبوب الغاز العابر للصحراء الذي أطلقته الجزائر والنيجر ونيجيريا؟** موقع الجزيرة نت، 2025. مقال صحفي متاح على الرابط: https://2u.pw/NQdBah ، تاريخ الدخول: 20 ماي 2026 على الساعة 19سا02.

[5] وكالة الأنباء الجزائرية، **الشروط التقنية متوفرة لتجسيد أنبوب الغاز العابر للصحراء**، 2026. مقال صحفي متاح على الرابط: https://2u.pw/R8etGp ، تاريخ الدخول: 20 ماي 2026 على الساعة 19سا16.

الشكل 2: مسار أنبوب الغاز العابر للصحراء (The Trans-Saharan Gas Pipeline Route)

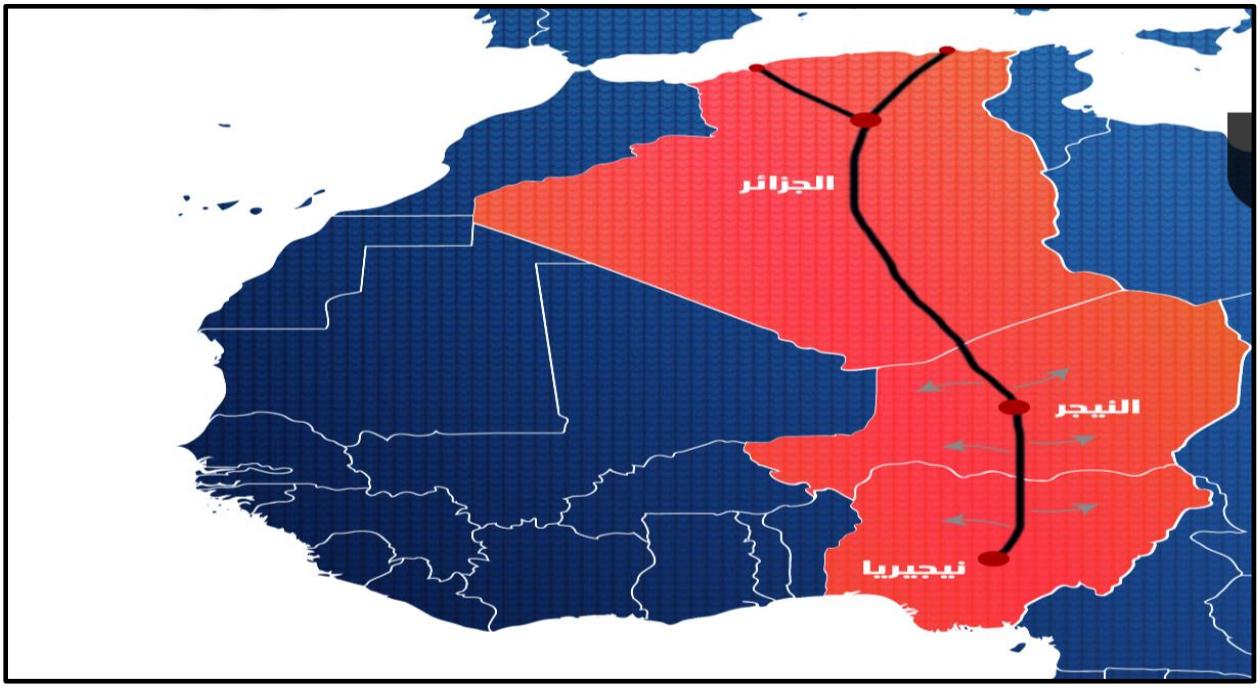

المصدر: الموقع الإخباري tadamsanews.dz تحت الرابط: https://l1nq.com/2e10bt2.

من الناحية التاريخية، تعود فكرة إقامة خط غاز طبيعي عابر للصحراء الكبرى باتجاه القارة الأوروبية إلى حوالي 40 سنة الماضية، أي أنها اقترنت مع السنوات والعقود الأولى لاستقلال الدول الإفريقية، بما فيها الجزائر التي ما لبثت أن افتكت استقلالها عن المستدمر الفرنسي حتى انطلقت في رسم توجهات قومية عربية/ قارية إفريقية ووطنية، استهدفت جميعها تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد[1]. ولقد مر هذا المشروع الإستراتيجي بعدة محطات رئيسية، حيث وقعت الجزائر والنيجر ونيجيريا أول اتفاق رسمي بينها لإنجاز المشروع سنة 2009 بتكلفة بلغت 10 مليارات دولار، ليعاد إحياؤه سنة 2022 عبر توقيع مذكرة تفاهم ضمت الدول الثلاثة[2].

وفي تصريح للرئيس النيجيري عبد الرحمن تياني، أكد هذا الأخير على الرغبة المشتركة بين النيجر والجزائر في بناء تعاون استراتيجي عميق يتجاوز الملفات التقليدية، من خلال إطلاق شراكات في الاقتصاد والطاقة والتجارة والبنى التحتية والصحة والتكوين، مع "أولوية خاصة"

[1] محمد الأمين بن عودة، **خط الغاز العابر للصحراء الكبرى نيجيريا–الجزائر بين الطموحات الاقتصادية ومخاطر التهديدات الأمنية**، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية، المجلد 7، العدد 1، 2024. ص ص 57-58.

[2] إلهام قرباج نفس المرجع السابق.

لمشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء. كما شدد على أن استقرار الساحل يمثل شرطًا أساسيًا لنجاح المشروع، داعيًا إلى تنسيق أكبر بين الجزائر والنيجر لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية التي تعرقل التنمية الإقليمية[1].

المبحث الثاني: مستقبل المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي بين التحديات والفرص

المطلب الأول: التحديات التي تواجه المقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي

يعتبر الساحل الإفريقي فضاء إقليميا تتداخل فيه جملة من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة، والتي تؤثر بشكل مباشر على الجهود التي تبذلها الجزائر من أجل تعزيز الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي. وتتصدر التهديدات الأمنية اللامتماثلة قائمة هذه التحديات على غرار ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود كالاتجار بالمخدرات والأسلحة، وكذا التهريب بمختلف أشكاله، وذلك في ظل امتداد المجال الجغرافي للمنطقة وصعوبة مراقبة وتأمين حدودها الشاسعة.

من ناحية أخرى، تعد الهجرة غير المنتظمة الناجمة عن تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في دول الساحل الإفريقي تحديا بالغ الأهمية، نظرا لما تفرزه من تبعات متزايدة، الأمر الذي يفرض على الجزائر اتخاذ تدابير وأليات مناسبة وفعالة للتصدي لهذه الظاهرة والحد من تداعياتها.

كما أن حالة عدم الاستقرار التي تعيشها دول الساحل الإفريقي نتيجة ضعف مؤسسات الدولة والانقلابات العسكرية المتكررة، تشكل حجر عثرة أمام بناء شراكات إقليمية فعالة لها القدرة على تجاوز التحديات المشتركة.

إضافة إلى ذلك، يعتبر تصاعد التنافس بين القوى الدولية والإقليمية من أجل السيطرة على منطقة الساحل الإفريقي من أبرز التحديات التي تواجه الجزائر في فضائها الإقليمي، فضلا عن التدخلات الخارجية، لاسيما في ظل بروز فاعلين غير دولاتيين على غرار "مجموعة فاغنر" (Wagner

[1] صلاح شرارة، **مشروع خط نيجيريا ـ الجزائر للغاز.. هل يتجاوز متاهات الصحراء؟**، موقع دوتش ويل DW، 2026. مقال صحفي متاح على الرابط: https://2u.pw/M9239D ، تاريخ الدخول: 20 ماي 2026 على الساعة 19سا55.

(Group ، الأمر الذي أسهم في إحداث تحولات في موازين القوى داخل المنطقة. وقد أدى ذلك، إلى زيادة تعقيد المشهدين الأمني والسياسي، بما قد يؤثر بشكل سلبي على أهداف المبادرات التي من شأنها تسوية النزاعات وتعزيز الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والمحلي.

في السياق ذاته، يجدر التأكيد على أن التحديات التنموية لا تقل أهمية عن التحديات الأمنية، نظرا لما تعانيه دول الساحل الإفريقي من معدلات مرتفعة من الفقر والبطالة، يرافقها تردي البنى التحتية والخدمات الأساسية، مما يسهم في زيادة الهشاشة الاجتماعية ويهيئ بيئة مواتية لتنامي مختلف أشكال التهديدات الأمنية وانتشارها في المنطقة.

ومن جانب أخر، تشكل التغيرات المناخية والتصحر تحديا إضافيا من شأنه زيادة حدة النزاعات المحلية وكذا زيادة موجات النزوح السكاني، الأمر الذي يؤثر سلبا على استقرار المنطقة.

وعلاوة على ذلك، يعد ضعف التنسيق والتعاون الإقليمي بين دول الساحل أحد التحديات التي تعترض جهود تحقيق الأمن والاستقرار، فضلا عن تباين الأولويات الأمنية والسياسية لهذه الدول، وهو ما حال دون فعالية الجهود الجماعية والمبادرات الإقليمية الرامية إلى مواجهة التهديدات المشتركة، فضلا عن تعزيز الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي.

في الأخير، يمكن القول إن نجاح المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي يظل مرهونا بمدى قدرتها على مواجهة مختلف التحديات مهما كانت طبيعتها وقدرتها أيضا على معالجة جذور الأزمات والحد من تداعياتها، وذلك وفق مقاربة شاملة تجمع بين الأبعاد الأمنية والعسكرية والدبلوماسية والسياسية والتنموية، بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار المستدامين في المنطقة.

المطلب الثاني: الفرص المستقبلية للمقاربة الجزائرية في تعزيز الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي

في ظل التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الساحل الإفريقي، تبقى هذه المنطقة فضاء يزخر بجملة من الفرص يمكن للجزائر استثمارها من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وفي مقدمتها تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين، فضلا عن تكريس دورها كفاعل أساسي ومحوري في المنطقة.

وتتمثل أولى هذه الفرص في الموقع الجغرافي الإستراتيجي للجزائر وما تمتلكه من حدود مشتركة مع عدد من دول الساحل، على غرار النيجر ومالي وموريتانيا، الأمر الذي يمنحها عمقا استراتيجيا من جهة، ويتيح لها فرصا أكبر لتطوير أليات التعاون والتنسيق الأمني والسياسي والاقتصادي مع دول الجوار وفق مقاربة تعاونية وشاملة، من جهة أخرى.

وعلى صعيد متصل، تمتلك الجزائر رصيدا دبلوماسيا حافلا وخبرة طويلة في جانب الوساطة وتسوية النزاعات، مما يمكنها من لعب دور محوري في تعزيز الحوار السياسي وتشجيع مسارات المصالحة الوطنية في دول الساحل، لاسيما في ظل ما تشهده هذه الدول من هشاشة نتيجة أزمات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية متكررة ومتعاقبة.

عطفا على ذلك، تكتسي المشاريع التنموية والاقتصادية أهمية استراتيجية بالغة، بالنظر إلى دورها المباشر في تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الافريقي. وفي هذا الإطار، يعتبر مشروع الطريق العابر للصحراء من أبرز المبادرات التنموية التي من شأنها الإسهام في تكثيف المبادلات الاقتصادية، وخلق فرص عمل، فضلا عن كبح مسببات الهشاشة الاجتماعية التي تستغلها الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة في تنفيذ مخططاتها الإجرامية في المنطقة. كما أن إنشاء مناطق حرة للتجارة بين الجزائر ودول الجوار في الساحل الإفريقي، على غرار موريتانيا والنيجر ومالي، من شأنه أن يعزز الدور التنموي للجزائر في المنطقة، بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي.

من ناحية أخرى، تحظى منطقة الساحل الافريقي باهتمام متزايد من مختلف الفاعلين الدوليين والاقليميين، الأمر الذي يجعل الجزائر في موقع متميز يمكنها من تعزيز شراكاتها وتوسيع مجالات التعاون مع مختلف الأطراف الفاعلة في المنطقة، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود بشتى أشكالها، نظرا للخبرة التي راكمتها الجزائر في هذا الجانب والاعتراف الدولي الذي تحظى به في هذا المجال، دون المساس باستقلالية قرارها السياسي ومبادئ سياستها الخارجية وعقيدتها الأمنية.

وفي خضم ما يشهده العالم من تقلبات، تزايد وعي الفاعلين الدوليين بالأهمية التي تكتسيها المقاربات الشاملة في احتواء الأزمات ومعالجتها من جذورها بما ينسجم مع الطرح الجزائري القائم على المزج بين الأبعاد الأمنية والعسكرية والدبلوماسية والسياسية والتنموية، ويمنح الجزائر فرصة أكبر للترويج لمقاربتها وتعزيز حضورها في مختلف المبادرات الدولية والإقليمية ذات صلة بمنطقة الساحل الإفريقي.

خلاصـــــــة

في الأخير، يمكن القول إن فاعلية الدور الجزائري ومساهمته في تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي تبقى مرتبطة بمدى قدرة الجزائر للاستثمار في هذه الفرص، وتوظيفها كمصدر قوة تعزز من خلالها مكانتها كفاعل محوري في محيطها الإقليمي.

الخاتمة

الخاتمـــــة

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أكثر الفضاءات الجيوسياسية أهمية من جهة وحساسية وتعقيدا من جهة أخرى في إفريقيا. ويعود ذلك إلى ما تتمتع به من موارد طبيعية وموقع استراتيجي يربط بين شمال القارة الإفريقية وجنوبها، وما تواجهه في المقابل من تحديات وتهديدات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية معقدة. وتعتبر التهديدات اللامتماثلة، كالإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والاتجار بالمخدرات والأسلحة والهجرة غير المنتظمة، من أبرز التحديات التي تواجه المنطقة، فضلا عن تصاعد التنافس بين القوى الإقليمية والدولية، الأمر الذي يجعل منها فضاء للتوتر بفعل تداخل مصالح الفاعلين على المستويين الإقليمي والدولي.

وبناء على الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة والمتعلقة بطبيعة المقاربة الجزائرية في تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي ومدى فاعليتها، سعت هذه الدراسة إلى تحليل وتفسير مختلف الأبعاد النظرية والعملية المتصلة بالموضوع، وذلك من خلال الوقوف على التحولات الجوهرية التي عرفها مفهوم الأمن في حقل الدراسات الأمنية، وانتقاله من مفهومه التقليدي الضيق المرتبط بالأمن القومي أو الوطني إلى مفهوم أوسع يأخذ بعين الإعتبار إلى جانب البعد الأمني–العسكري، الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما تناولت الدراسة مستويات التحليل الأمني المختلفة، والمتمثلة في الفرد والدولة والنظام الدولي، فضلا عن تسليط الضوء على المبادئ المرجعية للسياسة الخارجية الجزائرية وعقيدتها الأمنية، علاوة على دراسة الخصائص الجيوسياسية والأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي.

وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن تعامل الجزائر مع مختلف القضايا المطروحة في الساحل الإفريقي يسير وفق مقاربة شاملة، تتعدى التصور التقليدي والضيق للأمن المرتكز على البعد العسكري فقط، لتشمل أبعادا أخرى كالبعد السياسي والدبلوماسي والتنموي، بناء على رؤية تقوم على معالجة الأزمات المرتبطة بالفقر والتهميش وضعف التنمية الاقتصادية والهشاشة

المؤسسية التي تعاني منها دول الساحل المتاخمة للجزائر، باعتبارها من بين التهديدات المؤثرة في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي. وعلى هذا الأساس، تبنت الجزائر مجموعة من الأليات والسياسات الأمنية والعسكرية القائمة على التنسيق الأمني مع دول الجوار، وذلك بهدف حماية حدودها الجنوبية. كما عملت الجزائر على تفعيل دورها السياسي والدبلوماسي الرامي إلى تسوية النزاعات بالطرق السلمية، فضلا عن انخراطها في تشجيع المشاريع التنموية المختلفة والمساهمة في دعمها، وكذا تعزيز التعاون الاقتصادي في محيطها الإقليمي الجنوبي.

في ذات السياق، أظهرت الدراسة أن التصور الجزائري تجاه منطقة الساحل يقوم على جملة من المبادئ الثابتة المنبثقة من سياستها الخارجية وعقيدتها الأمنية، وعلى رأسها مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واللجوء إلى الحلول السياسية والسلمية لتسوية النزاعات، ناهيك عن دعم المسار التعاون الإقليمي باعتباره الإطار الأنسب لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة.

أما بخصوص الفرضية الرئيسية، فقد أكدت نتائج الدراسة مدى صحتها، إذ تبين أن الجزائر تتبنى مقاربة شاملة من شأنها تعزيز الامن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، كما أن هذه المقاربة لا تقتصر على البعد الأمني–العسكري فحسب، بل تشمل أيضا الأبعاد السياسية والدبلوماسية والتنموية. كما خلصت الدراسة إلى أن نجاعة هذه المقاربة تبقى مرهونة بتوافر بيئة إقليمية داعمة وبعيدة عن التدخلات الخارجية، سواء كانت صادرة عن فاعلين دولتيين أو غير دولتيين. كما تظل فاعليتها مقترنة بمدى قدرة دول الساحل على تبني سياسات قائمة على التعاون والتنسيق المستمر فيما بينها لمجابهة التهديدات اللامتماثلة والتغيرات المناخية والتصحر وما يرافقهما من نزوح سكاني، الأمر الذي يحول دون تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين.

بالموازاة مع ذلك، توصلت الدراسة إلى إبراز المقومات التي تمتلكها الجزائر، والتي تعزز دورها الإقليمي في منطقة الساحل الإقليمي، على غرار موقعها الجغرافي الإستراتيجي، وخبرتها المعترف بها دوليا في مكافحة الإرهاب، ورصيدها الدبلوماسي المتميز في تسوية النزاعات، علاوة عن إمكاناتها الاقتصادية التي من شأنها أن تسهم في تعزيز التنمية والأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي الأخير، يمكن الاستنتاج أن المقاربة الشاملة التي تتبناها الجزائر تجاه منطقة الساحل الإفريقي قد أثبتت فاعليتها، غير أن التحولات المتسارعة التي تشهدها المنطقة تفرض على الجزائر تطوير أليات وأدوات جديدة ومتوازنة تعزز من نجاعة هذه المقاربة، بما يسمح بمواكبة التحولات المستجدة، فضلا عن تحقيق توازن بين متطلبات الأمن ومقتضيات التنمية .

وتأسيسا على ما سبق، يمكن القول إن مستقبل منطقة الساحل الإفريقي يتوقف على مدى قدرة دول المنطقة، وفي مقدمتهم الجزائر، على اقتلاع الأزمات من جذورها وتبني سياسات تعاونية قائمة على التنسيق المتبادل والمستمر بين جميع الفاعلين في المنطقة، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار المستدامين على المستوى الإقليمي.

قائمـــــة المراجـــع

الكتب

باللغــة العربيــة

1. كارين فيرك، "البنائية"، في تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والنوع، ترجمة ديما الخضرا، قطر، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

2. سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية –دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية– ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الالكترونية، 2020.

3. حامد ربيع، نظرية الأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، دار الموقف العربي، مصر، 1984.

4. مدحت أيوب، الأمن القومي العربي، مركز البحوث العربية، مصر، 2003.

باللغــة الأجنبيــة

5. Barry Buzan, Ole Waever , Regions and Powers : The Regions and Powers : The Structure of International Structure of International Security (Cambridge : Cambridge University Press, 20 Security 03)..

6. Barry Buzzan, People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations,(london: Wheatsheaf Books.1982).

7. Buzan, B., Weaver, O., & De Wilde, J. (1998). Security: A new framework for analysis. Lynne Rienner Publishers

8. Buzan, Barry, & Ole, Wæver. (2003). Régions et puissances : La structure de la sécurité internationale. Charles-Philippe, David. War and Peace.

9. Cantori, L. J., & Spiegel, S. L. (1970). The International Politics of Regions. Englewood Cliffs: NJ: Prentice-Hall.

10. Columba Peoples & Nick Vaughan-Williams, Critical Security Studies: An Introduction, 3rd ed. London: Routledge, 2021.

11. Deutsch, K., Burrell, S., Kann , R., Lee, M., Lichterman, M., Lindgren, R., Van Wagenen, R. (1957). Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of Historical Experience. Princeton: Princeton University Press.

12. Eroukhmanoff, clara; Securitisation Theory; in: Stephen Mcglinchey, Rosie Walters & Christian Scheinpflug; International Relations Theory (E-International Relations Publishing, Bristol, England, 2017) .

13. Jack Donnelly, Realism and International Relations, Published in the United States of America by Cambridge University Press, New York, ISBN-13 978-0-521-59752-4, 2000.

14. Nye, J. (1968). International Regionalism. Boston: Little Brown. P.vii.
15. Russett, B. (1967). International Regions and the International System. Chicago: Rand McNally.
16. Söderbaum, F. (2011). Regionalism. In D. B.-S. Bertrand Badie, International Encyclopedia of Political Science.London: Sage Publications, Inc .

المقالات العلمية

باللغـــة العربيـــة

1. أحمد حسن الحاج علي، "العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية"، عالم الفكر، السنة الرابعة، العدد 33، 2005. ص 165.

2. إلياس قسايسية، العقيدة الأمنية للدولة بين حتميات الجغرافيا ومتطلبات الديمغرافيا وإكراهات النظام الدولي، مجلة السياسة العاالمية، المجلد 5، العدد 3، 2021.

3. أمينة بن نافلة، الأمن الوطني الجزائري بين التهديدات الأمنية الإقليمية وبناء الأمن في منطقة الساحل والصحراء، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 10، ماي 2018.

4. بالة عمار، اسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن: من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 10، العدد 02، 2022.

5. بالجيلالي محمد، المبادئ الناظمة للسلوك الجزائري الخارجي حيال منطقة الساحل الإفريقي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 1، 2024.

6. براهيم براهيمي وبوسماحة الطيب، التصوف وطرقه بالجزائر وتأثيراته على دول الساحل، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والإجتماعية، المجلد 11، العدد 2، 2025.

7. وخبزة محمد سفيان وحجاج مراد، محددات وفرص السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 3، 2023.

8. بوخبزة محمد سفيان، أهمية منطقة الساحل الإفريقي بين المصادر الدولية للإمداد بالطاقة في ظل التغيرات الجيوسياسة الراهنة، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية، المجلد، العدد1، جوان 2024.

9. بوزيد عائشة، هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية "قضية الصحراء الغربية نموذجا"، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2016-2017.

10. بومليك نوال وتيغزة زهرة، الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية مركب الأمن الإقليمي كمقاربة تفسيرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 05، العدد 02، 2021.

11. أحمد أيمن بلخوني وجمال درويش، السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي بين حتمية الدور وفاعلية الأداء، المجلة السياسية العالمية، المجلد 9، العدد 2، 2025.
12. خالد بشكيط، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 6، 2018.
13. دردور محمد وحسين بوقارة، تجريم دفع الفدية: بين الجهود الجزائرية والممارسة الدولية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، 2021.
14. راضية ياسينة مزاني، التحديات الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 1، 2019.
15. رحوم عبد الرحيم، ملامح السياسة الخارجية الجزائرية، مجلة الحقوق والحريات، عدد خاص، 2017.
16. رياض بن عياد، جهود الجزائر لتجفيف منابع تمويل الإرهاب في الساحل والصحراء من أجل تحقيق التنمية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 3، العدد 3، 2018.
17. ريهام سيد كامل رجب، تطور مفهوم الأمن الإنساني وانعكاسه على دور مجلس الأمن الدولي، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر، يناير 2023.
18. سلامة الصاق فرابي وخالد بقاص، جهود الدبلوماسية الجزائرية في التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في مالي، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 16، العدد 2، 2024.
19. سليم بوسكين، العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيّف مع التهديدات الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، سبتمبر 2019.
20. شمامة بوترعة، الإستراتيجية القانونية والأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 6، 2021.
21. شمسة بوشنافة، حدود الدور الجزائري في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 9، العدد 1، 2016.
22. صاغور هشام، الأمن دراسة مفاهمية على ضوء الاتجاهات النظرية، مجلة القانون، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي أخمد زبانة بغليزان، العدد 7، ديسمبر 2016.
23. صالح زياني، "تحولات العقيدة المنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، العدد 5، 2010.
24. طروبيا ندير، الطريق العابر للصحراء ودوره في تفعيل المقايضة التجارية الحدودية بين الجزائر والقارة الإفريقية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 2، جوان 2022.

25. عادل عنتر علي، نظريات الأمننة في مجال العلاقات الدولية : من مدرسة كوبنهاجن ونحو نظرية اتصالية مقترحة لدراسة الأمننة، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع عشر، ابريل 2022.
26. عامر مصباح، مركب الأمن الهجين والأمن المجتمعي، ستراتيجيا، مجلة دراسات الدفاع والإستقبال، العدد 11، السداسي الأول 2019.
27. عائشة بن عاشور ومحمد بن بوزيان، الأجندة الجزائرية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي في الساحل الإفريقي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 6، العدد 1، 2021.
28. عبد الرؤوف جعمات ونزيهة بوجرادة، الإستراتيجيات الأمنية الدولية في منطقة الساحل الإفريقي بين تحديات وفرص تعزيز الأمن الإقليمي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 9، العدد 1، 2025.
29. عبد الغني عجيني، سفيان سخري، مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في بيئة إقليمية مضطربة بين مساعي الاستمرار وضرورة التغيير، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، جوان 2025.
30. عبد القادر عبد العالي، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار بين مقتضيات الدور الاقليمي والتحديات الأمنية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 7، جويلية 2014.
31. عبد النور بن عنتر، الأمن من منظور بنائي: الأمن هو ما تصنعه الدول منه، سياسات عربية Siyasat Arabiya، المجلد 13، العدد 73، مارس 2025.
32. عبد الوهاب بن خليف، الحدود في منطقة المغرب العربي. ستراتيجيا، مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية، العدد 11، السداسي الأول 2019.
33. عبد الوهاب بن خليف، دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 12 (2)، العدد 17، ديسمبر 2021.
34. عشور قشي، الأمن لاقليمي: إطار نظري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 02، جويلية 2022.
35. عشور قشي، الساحل الإفريقي بوصفه مركبا أمنيا: إعادة ضبط حدود الإقليم، ستراتيجيا، العدد 07، السداسي الأول 2017.
36. علي حسين حميد وفراس عباس هاشم، رؤية إستراتيجية: منظورات تصدع ركائز الأمن في الفضاءات الخليجية: نظرية مركب الأمن الإقليمي، مقاربة جديدة في إدارة المخاطر، مجلة حمورابي، العدد 29، السنة السابعة، شتاء 2019.
37. علي محمد دياب، "مفهوما الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري"، مجلة جامعة دمشق، مجلد،28. ع،2. ،2012.

38. غراف عبد الرزاق، دور العقيدة الأمنية الجزائرية في إدارة الأزمات جنوب المتوسط :الأزمة الليبية نموذجا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي "أم البواقي".
39. فريدة حموم، الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي: أسبابها وتداعياتها على الأمن الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 13 (1)، العدد 18، جوان 2022.
40. فيصل بوالجدري، إشكالية التقسيم الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 01، جوان 2022.
41. قط سمير، إنشاء مجموعة الدول الخمس في الساحل هل أصبحت الجزائر دولة متجاوزة في الساحل ؟، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، سبتمبر 2017..
42. قلاع الضروس سمير، منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الاستراتيجية في إفريقيا: دراسة جيوسياسية، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 6، العدد 2، 2020.
43. محمد الأمين بن عودة، خط الغاز العابر للصحراء الكبرى نيجيريا–الجزائر بين الطموحات الاقتصادية ومخاطر التهديدات الأمنية، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية، المجلد 7، العدد 1، 2024.
44. محمد الطاهر عديلة، الأمن والهوية في العلاقات الدولية: قراءة في مضامين وحدود التصور البنائي، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2020.
45. محمد بن سعدة، الأليات المنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية الإقليمية تعزيزا للأمن المجتمعي الجزائري – منطقة الساحل الإفريقي – نموذجا، حوليات جامعة قاملة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 19، العدد 1، 2025.
46. محمد مجدان، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب، والانعكاسات، دراسات إستراتيجية، العدد 23، 2016.
47. مزارة زهيرة، التنوع الاثني وانعكاساته على عملية بناء الدولة في منطقة الساحل الأفريقي: بين ضرورة تحقيق التكامل الاجتماعي وحفاظ على الوحدة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3، الشهر 5، 2020.
48. المصطفى الرزرازي، مسارات انتاج العنف السياسي في الساحل: من الهشاشة البنيوية إلى مركزية الإرهاب العالمي، Policy Brief، Policy Center for the New South، رقم 25/49، أكتوبر 2025.
49. وهيبة دالع، السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، دراسات استراتيجية، المجلد 12، العدد 23، 2016.
50. وهيبة دالع، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا (1999–2016)، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 7، جوان 2025.

51. وهيبة دالع، المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي-النيباد كآلية للتنمية الشاملة-، دراسات استراتيجية، المجلد 9، العدد 18، 2013.
52. يونسي وليد وبن سليمان عمر، التدخلات العسكرية الأجنبية في الساحل الافريقي وانعكاساتها على أمن الحدود الجزائرية، مجلة أبحاث، المجلد 10، العدد 2، 2025.

باللغـــة الأجنبيـــة

53. Adama Dieng, Le Sahel : Défis et Opportunités, Revue Internationale de la Croix-Rouge, Volume 103, Sélection française, 2022/3. P8.
54. Ali Zinelaabidine and Remli Fahim, Sahel From An Anthropological Perspective : A Study of The Interactions of Races, Religion, and Language, Langues & Cultures, Volume 06, Numéro 03, 2025.
55. Aomar Baghzouz, La politique de sécurité de l'Algérie au Sahel depuis les révoltes arabes, STRATEGIA, Revue des Etudes de Défense et de Prospective, N° 07, premier semestre 2017.
56. Badreddine Laifaoui, Regional Security : A Conceptual Approach, La Revue Africaine des Sciences Sociales « Pensées genre. Penser autrement », Vol. IV, N° 5, Novembre 2024.
57. Chouaib Abderrahmani, The growing American role in the African Sahel region and its repercussions on French strategic interests, Human and Social Sciences Journal, Volume 10, Issue 01, Jun 2024.
58. Gail Wannemburg, Organized Crime in West Africa, African Security Review, 14 (4) 2005.
59. Ines Benabbes and Abdelhafid Dib, The Changing Concept of Security in International Relations in the Post Cold War Era, The jornal of Teacher Researcher of Legal and political Studies, vol 05, N° 02, 2020.
60. Oana-Andreea Pirnuta and Dragos Nicolae Secarea, Defining the liberal concept of security: Liberalism and its impact on security systems, Review of the Air Force Academy, Vol IX, N°1(20), 2012.
61. Titilayo Aishat Otukoya, 2024. The securitization theory, International Journal of Science and Research Archive, 11(01).
62. Abdoul Sogodogo, Médiation algérienne dans les conflits maliens, Études internationales, volume 53, n° 1, Printemps 2022.
63. Hitoshi Nasu, The Expanded Conception of Security and International Law: Challenges to the UN Collective Security System, Amsterdam Law Forum, ANU College of Law Research, The Australian National University, Paper No. 11-28.
64. Katzenstein, P. 1996. Regionalism in Comparative Perspective. Cooperation and Conflict, Volume 31, Issu 2.
65. Mustafa Kamel Muhammad, Regional Security and Stability in the Middle East: Risks and Opportunities. International Policy Magazine, 1996.

ملتقيات

باللغــة العربيــة

1. إسماعيل زروقة، انضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر الأفريقية كاستراتيجية براغماتية لتعظيم المصالح، مداخلة للمشاركة في الملتقى الوطني الإفتراضي الموسوم: دور الأليات غير العسكرية في إعادة بناء الأمن على المناطق الحدودية للجزائر "نحو تفعيل مقاربة الأمن الشامل"، مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 14 جوان 2021.

باللغــة الأجنبيــة

2. Lavinia-Maria Savu, Realism, Liberalism And Constructivism In The Pursuit Of Security, Proceedings of the 17th International Scientific Conference Strategies XXI, Vol. 17, No. 1, 2021.

الرسائــل والمذكــرات

1. يعقوب المعطي محمد، رهانات الأمن الإقليمي لمنطقة المغرب العربي 2010/2000، مذكرة بحث معد لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015.

2. عشور قشي، نظرية مركب الأمن الإقليمي، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2016/2015.

3. بن يطو بن زيان، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني للجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعالقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2023.

4. مماد صليحة، محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران (2) 2019/2018،

5. بوحادة سارة، السياسية الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار في ظل التحولات الإقليمية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2019.

6. رياض بوزرب، استراتيجية الأمن القومي الجزائري: إدراك – تهديد – استجابة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة -1-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019..

7. محمد سفيان بوخبزة، السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي التحديات والفرص 2014-2024م، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، السنة الجامعية 2024-2025.

8. فودي مصطفى كمال، تحول مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، الاسنة الجامعية 2015-2016.

التقاريـــر والأوراق السياسيـــة

1. Philipp Heinrigs,Le Pétrole et le Gaz, Atlas de l'Intégration Régionale en afrique de l'Ouest , Club du Sahel et de l'Afrique de L'ouest , CEDEAO, avril 2007.

2. Action Contre la Faim, SAHEL pour une nouvelle approche du développement. P2.

3/ Hocine Labdelaoui, La gestion des frontières en Algérie, Institut universitaire européen - Robert Schuman Centre for Advanced Studies-, Rapport de recherche, CARIM-RR 2008/02. P3.

4. Groupe de la banque mondiale (Observatoire Du Sahel Central), Renforcer le contrat social en améliorant la prestation de services, Édition S2-2024, Publiée en janvier 2025.

5. Tricontinental : Institut de recherche sociale, Le Sahel En Quête De Souveraineté, Dossier n° 91, Aout 2025.

6. Rida Lyammouri, Tribal Dynamics in the Sahel, Policy center for the new south, Brief policy (PB-19/31), October, 2019.

7. Office des Nations Unies Contre la Drogue et le Crime, Le trafic de migrants au sahel, NATIONS UNIES, New York, 2022.

8. Group, c., "Islamist terrorism in the sahel : fact or fiction ?". Africa report (n° 92), 2005, 31, March. P26

9. Parlement Européen, Sahel: stratégie de l'UE pour la sécurité et le développement, Briefing, Mai 2016.

10. PNUD, L'Avenir de la gouvernance au sahel - (Re)Bâtir la cohésion sociale et la confiance du public, Hub sous-régional pour l'Afrique de l'Ouest et du Centre, Dakar-Senegal, 2025.

11. Salim Chena, L'Algérie et son Sud Quels enjeux sécuritaires ?, Note de l'Ifri - Programme Moyen-Orient et Méditerranée (MOM), 2013.

12. Yasmine Osman, Question De Développement, Au Sahel, un développement économique et social bien réel, Synthèse des études et de recherche de l'AFD, N°49, 2021.

النصوص القانونيـــة والوثائـــق الرسميـــة

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020.

المواقـــــع الإلكترونيـــة

باللغـــة العربيـــة

1. جارش عادل، تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل فى الأمن القومى الجزائرى، المركز الديمقراطي العربي، 2014.

2. بوحنية قوي، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2014.

3. محمد لمين بليلي، الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي.. مقاربة الشراكة المتوازنة وتعزيز الاستقرار الإقليمي، قناة الجزائر الدولية، 2026.

4. عبد الوهاب جعيجع، اضطرابات الساحل: المقاربة الجزائرية بين حتمية الردع ودبلوماسية التنمية، الموقع الإلكتروني الشروق، 21 فبراير 2026.

5. صافيناز محمد أحمد، الجزائر وأزمة النيجر، الوساطة الدبلوماسية بين الفرص والتحديات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مقالات، 2023.

6. الحواس تقية، مبادرة الجزائر: مسعى لنزع فتيل التدخل العسكري في النيجر، مركز الجزيرة للدراسات، 2023.

7. عثمان لحياني، الجزائر: 200 مليون دولار منذ 2015 للتكفل بالمهاجرين، العربي الجديد، 2021.

8. كالة الأناضول، الجزائر تلغي ديون 14 دولة إفريقية بقيمة 902 مليون دولار، 2013.

9. ياسين بودهان، هل ينتشل طريق الصحراء الجزائر اقتصاديا؟، موقع الجزيرة نت، 2018.

10. إلهام قرباج، ماذا تعرف عن أنبوب الغاز العابر للصحراء الذي أطلقته الجزائر والنيجر ونيجيريا؟ موقع الجزيرة نت، 2025.

11. وكالة الأنباء الجزائرية، الشروط التقنية متوفرة لتجسيد أنبوب الغاز العابر للصحراء، 2026.

12. صلاح شرارة، مشروع خط نيجيريا ـ الجزائر للغاز.. هل يتجاوز متاهات الصحراء؟، موقع دوتش ويل DW، 2026.

13. د.ذ.ك، " أكبر عشرة اقتصاديات في إفريقيا"، 11 أفريل 2017.

باللغـــة الأجنبيـــة

14. Nations unies, « Le nombre de victimes d'attaques terroristes multiplié par cinq en trois ans au Burkina Faso, au Mali et au Niger », 8 janvier 2020.

15. Ali Fares ،Criminalité, Crime Organisé et l'Immigration les Chiffres de la Gendarmerie, Liberté, Juin 2007.
16. Djamel Belaïfa, Algérie, Mali, Mauritanie et Niger: Un état-major opérationnel installé, aujourd'hui, à Tamanrasset, Le Quotidien d'Oran, 21 Avril 2010.
17. Ernest Harsch, 2012. « Unis contre le terrorisme de part et d'autre du Sahara », Afrique Renouveau.
18. Boolumbal Boolumbal, Réunion entre l'Algérie, le Niger, la Mauritanie et le Mali: Des chefs militaires des Etats du Sahel à Tamanrasset. Publié le Vendredi 14 Août 2009.
19. European Council on Foreign Relations, Nouakchott Process, Accessed on March 12, 2026.
20. Organisation internationale pour les migrations (OIM), Plateforme globale de réponse aux crises, Plan de réponse à la crise au Sahel central, 22 février 2022.

الفهـــــرس

الإهـــــداء
شكـــر وعرفـان
قائمـة الأشكـــال
مقدمـــــة..... 01

الفصل الأول: إطار نظري لدراسة الأمن بالنسبة للواقع الأمني في الساحل الإفريقي
المبحث الأول: التحولات المفاهيمية للأمن 10
تمهيـــد.....10
المطلب الأول: مفهوم الأمن في المنظور التقليدي للعلاقات الدولية 11
أولا: الاتجاهات النظرية في تفسير مفهوم الأمن.....11
أ. النظرية الواقعية.....11
ب. النظرية الليبرالية.....12
ج. النظرية البنائية.....14
المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن من المقاربة التقليدية إلى المقاربة الشاملة.....15
أولا: مدرسة كوبنهاجن وتوسيع مفهوم الأمن 15
ثانيا: نظرية الأمننة.....16
المطلب الثالث: الأمن الإقليمي ومفهوم مركب الأمن الإقليمي 18
أولا: مفهوم الإقليم.....18
ثانيا: الأمن الإقليمي.....20
ثالثا: نظرية مركب الأمن الإقليمي.....22
المبحث الثاني: الأبعاد الجيوسياسية والأمنية وإدارة الأزمات في منطقة الساحل الإفريقي 25
المطلب الأول: البعد الجغرافي والأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي 25
أولا: الخصائص الجغرافية والموارد الطبيعية لمنطقة الساحل الإفريقي.....25
المطلب الثاني: التهديدات اللاتماثلية في الساحل الإفريقي 27
أولا: ظاهرة الإرهاب 27
ثانيا: الهجرة غير الشرعية 29
ثالثا: تهريب وتجارة المخدرات 29
المطلب الثالث: المبادرات الدولية والإقليمية لتعزيز الأمن في الساحل الإفريقي 30
أولا: المبادرات الإقليمية.....30

أ. لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC).....30
ب. وحدة الدمج والربط «UFL».....31
ج. مسار نواكشوط.....31
د. مجموعة الدول الخمس في الساحل (G5 Sahel).....32
ثانيا: المبادرات الدولية.....32
أ. تحالف الساحل (Alliance Sahel).....32
ب. استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنمية والأمن في منطقة الساحل 33
ج. مبادرة بان-ساحل الأمريكية Pan-Sahel Initiative.....34
خلاصـــــة 34

الفصل الثاني: مبادئ السياسة الأمنية الجزائرية وهشاشة الدولة في منطقة الساحل

تمهيـــــــد.....37
المبحث الأول: الأسس المرجعية للسياسة الأمنية الجزائرية.....37
المطلب الأول: المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الجزائرية 37
أولا: مبدأ الحفاظ على الوحدة الترابية والاستقلال الوطني.....37
ثانيا: مبدأ التعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.....38
ثالثا: التسوية السلمية للنزاعات.....39
رابعا: مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير.....40
المطلب الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية 40
أولا: تعريف العقيدة الأمنية 40
ثانيا: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.....41
أ. العامل التاريخي.....41
ب. العامل الجغرافي 42
ج. العامل الإيديولوجي.....43
المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي 43
أولا: المحدد الجيوسياسي 44
ثانيا: المحدد الأمني 45
ثالثا: المحدد الاقتصادي 46
رابعا: المحدد الثقافي 46
خامسا: المحدد الإقليمي والدولي.....47

المبحث الثاني: الهشاشة البنيوية للدولة في منطقة الساحل الإفريقي 49
المطلب الأول: الهشاشة السياسية وضعف بناء الدولة 49
أولا: الانقلابات العسكرية وتحول الفاعل السياسي 49
ثانيا: اختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع وأزمة الانتماء الوطني 50
المطلب الثاني: الهشاشة المجتمعية والإثنية وتداعياتها على الاستقرار.....51
أولا: الفوارق الإثنية ومشاكل الهوية والاندماج الوطني.....51
ثانيا: الديناميات القبلية وصراعات الساحل.....51
المطلب الثالث: الهشاشة الاقتصادية كعامل مُفاقم للأزمات في الساحل الإفريقي 52
أولا: عوامل اختلالات التنمية الاقتصادية.....52
ثانيا: ضعف الأداء الاقتصادي 53
خلاصـــــة 54

الفصل الثالث: المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الأفاق والتحديات

المبحث الأول: المقاربة الجزائرية لإدارة التهديدات في الساحل الإفريقي 56
تمهيد.....56
المطلب الأول: المقاربة الأمنية والعسكرية 56
أولا: مكافحة ظاهرة الإرهاب.....56
أ. التدابير الميدانية من أجل مكافحة ظاهرة الإرهاب 57
1. تأمين الحدود البرية.....57
2. تجريم دفع الفدية 58
3. التعاون الأمني الإقليمي (الإفريقي) 58
ثانيا: التصدي للهجرة غير المنتظمة 59
أ. دوافع الهجرة.....59
ب. تداعيات الهجرة غير النظامية على الأمن الجزائري.....60
ثالثا: مكافحة تهريب والاتجار بالمخدرات والسلاح.....61
المطلب الثاني: المقاربة الدبلوماسية 63
أ. الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية.....63
ب. المقاربة الدبلوماسية الجزائرية تجاه النيجر 64
المطلب الثالث: المقاربة التنموية تجاه دول منطقة الساحل الإفريقي.....65
أولا: مساهمة الجزائر في تنمية منطقة الساحل 66
ثانيا: الطريق العابر للصحراء.....67

ثالثا: أنبوب الغاز العابر للصحراء 68
المبحث الثاني: مستقبل المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي بين التحديات والفرص.....70
المطلب الأول: التحديات التي تواجه المقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي.....70
المطلب الثاني: الفرص المستقبلية للمقاربة الجزائرية في تعزيز الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي
.....71
خلاصـــــة 73
الخاتمـــــــة 75
قائمـــة المراجـــع
الفهـــــرس
الملخـــص

مـلخص مذكرة الماستر

يعنى هذا العمل بدراسة المقاربة الجزائرية الرامية لتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي في سياق التحديات الأمنية المتنامية التي تشهدها المنطقة. وتتناول هذه الدراسة تحليل الأبعاد التي تقوم عليها هذه المقاربة، وأبرز الأليات والأدوات التي توظفها، مع إبراز دور الجزائر في فضائها الإقليمي. وقد ارتكزت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية من أجل تفسير واقع منطقة الساحل من جهة، وبيان مدى فاعلية المقاربة الجزائرية في دعم الأمن والسلم والاستقرار الإقليمي من جهة أخرى. وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر تتبنى مقاربة شاملة ترتكز على الأبعاد الدبلوماسية والتنموية، إلى جانب البعد الأمني والعسكري، بيد أن فعاليتها تظل مرهونة بمدى قدرتها على مسايرة التحولات والتحديات المتسارعة التي تشهدها المنطقة.

الكلمات المفتاحية:

1/الجزائر 2/ الساحل الإفريقي 3/مقاربة شاملة

4/التحديات 5/ التهديدات اللامتماثلة 6/ الأمن الإقليمي

Abstract of Master's Thesis

This work examines the Algerian approach to enhancing security and stability in the Sahel region of Africa in the context of the growing security challenges facing the region. This study analyzes the dimensions underlying this approach, highlights the mechanisms and tools it employs, and highlights Algeria's role in its regional space. This study was based on a set of scientific methods in order to explain the reality of the Sahel region on the one hand, and to demonstrate the effectiveness of the Algerian approach in supporting security, peace and regional stability on the other hand. The study found that Algeria is adopting a comprehensive approach based on diplomatic and development dimensions, in addition to the security and military dimensions, but its effectiveness remains dependent on the extent of its ability to keep pace with the rapid transformations and challenges witnessed by the region.

Keywords:

1/ Algeria **2/ Sahel region** **3/ Comprehensive approach**

4/ Challenges **5/ Assymetric threats** **6/ Regional security**